

سبينا
النشر



الاسلام السني

وراء السرايا الهاربة

الليودان نبودجا

د. خديجة صفوت



الاسلام السليم
ورأس ملك الالهات

الكتاب : الإسلام السياسي

والرأسمال الهارب

الكاتب : خديجة صفوت

الطبعة الأولى ١٩٩٤

جميع الحقوق محفوظة

الناشر : سينا للنشر

المدير المسؤول : راية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العيني -

القاهرة - جمهورية مصر العربية -

تليفون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٢٠٢

القلم : عماد حليم

الاخراج الداخلي : إيناس حسني

الغلاف : سينا للنشر

تأليف: د. خديجة صفوت
تحرير: مهدي مصطفى

الاسلام السني
ورأس الملك الالهاري
اليودان نموذجاً



سينا
النشر



إهداء

إلى ذكرى والدك

محمد صفوت

بما أملك من العرفان وأكثر.

هذا الكتاب يوظف التناول متعدد المداخل في محاولة فهم وتحليل الواقع السوداني في فترة شديدة الدينامية من تاريخ هذا الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وهي فترة قريبة الشبه - مع ذلك - بالماضي البعيد والقريب، لهذا التاريخ، باتصاله واستمراره للتاريخ المعاصر للواقع المحلي والإقليمي في إطارهما الكوني، تلك المداخل التي تقرضها عدة رؤى :

أولاً: إن التناول العلمي أحادي المدخل أصبح إحبولاً لا ينبغي السكوت عن الوقوع فيها في الوقت الحاضر بالذات، حيث كانت الدراسات قد حُشرتُ عمداً في أيديولوجية جافة، متخشبّة العنق والأطراف، تعبّر عن الحصافة واللياقة الأيديولوجية الأكاديمية العلمية المرفّهة، أكثر مما تعبّر عن الواقع في تعددية أبعاده، وجوانبه، فتفسره - أو تحاول أن تفسره بقدر الإمكان - مع قبول احتمالات مخاطر الخطأ في مقابل الصواب، المتنازل عن الحقيقة، لحساب النص ووجماتية النظر تحت الأقدام، أو ما هو ليس أبعد من الأنف، حتى إن زماناً كان قد مر على الدراسات الاجتماعية في العالمين الثالث والرابع اللذين يشملان العالم العربي، وقد كنا نكرّس فيه الدوجما الأكاديمية الأيديولوجية، وندافع عنها كما يدافع المرء عن الملكية الخاصة، ونعيد إنتاجها مراراً بقليل من المبادرة أو الإبداع، مع إننا لم ننتجها أصلاً.

ثانياً: إن تعددية المداخل تسمح بالنظر للواقع في إطاره الذي به - وحده - يمكن تحليل، وتفسير هذا الواقع. لأن تفسير الأحداث تفسيراً معزولاً لم يؤدّ في الماضي إلا إلى الالتباس في أحسن الأحوال، وإلى نتائج خاطئة في أسوأها.

ثالثاً: على الرغم من تعددية المداخل قد تبقى بعض من نتائج البحث فرضيات قابلة للدراسة مرة أخرى، وليس ثمت ما يعيب التحليل أن يطرح أسئلة أكثر مما يجيب على أسئلة، والعلم يشريه التساؤل ما دامت الغاية هي محاولة فهم الواقع، بكل ما هو ممكن، ومتيسر.

من وسائل العلم داخل إطروحات العلوم الاجتماعية في دراسة المجتمع، وليست إثبات الفهم الأيديولوجي الأكاديمي دقيق التخصص المحشور في قميص جبرى، فالتخصص الضيق الأخذ بخناق الواقع، يُعدُّ تعسفاً يشوه فهم ومعرفة هذا الواقع.

رابعاً : إن تعددية المداخل تستلزم مادة ومعلومات، أكثر وأوسع وأشمل من الأحادية، ومن ثم فإن التعددية هي أكثر صعوبة بكثير وأشدّ تحدياً للباحث. فإننا لا نلتقى لننتحدث إلى أنفسنا وحسب، ولكننا موكداً نطمح إلى إثراء الواقع الأيديولوجي الأكاديمي وتجديده، إذ تبقى نصب العين غاية عنيدة تستوجب موضوعية التاريخ، وليس التفاضل التاريخي الساذج... وإلا كنا كمن يتحدثون أن يقول شيئاً.

من هنا تستعرض هذه المساهمة - في محاولة فهم ومقارنة - جوانب متعددة لمسار الإسلام السياسى في السودان، في إطار المراكمة المكونة (٥)، موظفة مفاهيم رئيسية مجردة، وأخرى إجرائية، وطرح أسئلة في الوقت نفسه نون الإصرار على لىّ عنق الواقع، ليستجيب إكراهها لمنطق بعينه، وكان التغيير الجدلى هو حصاد مجرد مرور السنين فقط، أو كأنه يحدث في الزمان وحده.

إن مسار الحركة الوطنية في السودان الآن لا يمكن فهمه، إلا بإدراك عميق لجدلية التطور في إطار التغيرات الحالة في الإنتاج الكونى الرأسمالى، وإعادة إنتاجه لنفسه، بواسطة ميكانيزمات تشمل الأطراف والمراكز، منعكسة على أهم الظواهر الاجتماعية في عملية الإنتاج الكونى. إن الدولة وتبادل الاعتماد الكونى وإدارته المتبادلة عن طريق السلطة (القوة العسكرية الكونية - الدبلوماسية) من أجل التجنيد الجماعى، متعدد الجنسيات للعمل والفعل الاجتماعى والتحالفات الاجتماعية. يتراوحان فيما بينهما - من حيث الأهمية - روتينياً بصورة عنيفة أحياناً، لكل من الشروط الموضوعية والشروط الذاتية، واحدة على حساب الأخرى.

وحتى تتباين اللغة المستخدمة في هذا التحليل عن غيرها بوضوح، في أهم مفرداتها، من المفيد أن نؤكد على أن المصطلحات الواردة في هذه الدراسة هي مصطلحات إجرائية Operational تتجاوز المفردات المجردة المطلقة منذ البدء. وما أن يتم - بدايةً - الحصول على المفردات والمصطلحات الإجرائية حتى يصبح القول وارداً بأن الظواهر موضوع الدراسة هي ظواهر دينامية متغيرة باستمرار، مثلها مثل الواقع الذى تدل عليه، وتخصه في الزمان والمكان المحددين تاريخياً.

ومن المفيد أيضاً أن ننبه على أن الفرضية أو الفرضيات الرئيسية للدراسة لا تصدر عن نظريات التنمية التابعة أو نظريات التبعية Dependency Theories خاصة، بل تحاول أن تترك هذه النظريات، لأطروحات التنمية الرأسمالية لرأس المال الخاص جانباً. إذ أنه بنشوء رأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات في تحوله، أو في مرحلة نموضه الأكثر تميزاً قبل الحرب العالمية الثانية، فإنه قد أصبح مقفراً ومتميزاً عن رأس المال الخاص على نحو متعاظم كمرحلة من مراحل تطور رأس المال.

من هنا يصبح الاعتماد الاقتصادي المتروبوليتاني وامتداداته - في مقياس مدرج جغرافياً، اقتصادياً، سياسياً، وجيوبوليتيكياً - أكثر تركيزاً في تبادل التعاقد. غير أن هذه الدراسة تقترض - على ضوء قياسات الربح وتوازنات السوق ومعدلات التراكم - أن رأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات، أشد اعتماداً في معادلة الاعتماد المتبادل على المراكمة، و التراكم المالى (غير الإنتاجى/ الرىعى)، وأقصى الفائدة على القروض، والمعاملات المصرفية، ويتم ذلك في شكل تصدير لرأس مال خالص Net capital من امتدادات الهوامش من ناحية، ومن ناحية أخرى يأتى أقصى الربح على الإنتاج الرأسمالى عابر الحدود متعدد الجنسيات من فائض العمل الرخيص إلى جيوب أو مناطق التجارة الحرة، أو مناطق الصناعات التحويلية الحرة من خلال عمليات الإنتاج المجزأ / القطعى أو التحويلي.

وفيما كان الاستلاب الرأسمالى الخاص قد عزز وعمق أنماطاً تقليدية سابقة للإنتاج وسابقة على الرأسمالية فحطها وأوقف نموها، إذ أبقى عليها أو شوّها، فإن نمط الإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات، عابر الحدود يخلق - سريعاً - شروطاً للإنتاج وإعادة الإنتاج، مؤسسة على أقصى الربح والمراكمة الذاتية، أى التى تعود إليه مرة أخرى، ومعبراً عنها في إعادة واستهلاك فارقين، بصورة غير مسبوقه. ولقد أدى ذلك بأنماط الإنتاج السابقة على رأس المال في العالم الثالث - المستوعبة بلا فكاك في روتين المراكمة العنيفة - إلى تراجع وتذبذب اجتماعى اقتصادى بلغ أوجه في الثمانينيات حتى إن مجتمعات الكفاف ما انفكت أن انحدرت إلى اقتصاد العصور الحجرية، مما يلاحظ في كل مكان (١) ويلاحظ هذا الروتين أكثر ما يلاحظ في :

١- تزايد الحصار الواقع على رأس المال الوطنى الخاص، مما أدى إلى تحوُّله إلى رهينة أو إلى هروبه أو كلاهما في شكل مالى؛ في صورة أرصدة فى البنوك والمصارف الغربية. أى إلى مراكمة لرأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات، الخاضع بدوره لشروط

محدودة لمراكمة رأسمالية ذات أبعاد معينة، أى أن رأس المال الوطنى الفاض يصيح رافداً لرأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات، ومعزراً لإعادة إنتاجه، غير المكثرت بإعادة التوزيع محلياً بل الناشط مرةً أخرى فى إعادة إنتاج شروط الإدماج القهرى بالاقتصاد الوطنى بالاقتصاد الكونى عن طريق السوق العالمى والإنتاج من أجل التصدير، على حساب الإنتاج من أجل السوق المحلى، وإعادة التوزيع والاستهلاك.

٢- الاستلاب العنيف لفائض العمل الرخيص على حساب المراكمة المحلية، وعلى حساب إعادة التوزيع المحلى.

٣- تلعب الدولة اليوم دور الماويل بالوكالة أو نيابة عن الاستثمارات والأعمال الأجنبية الكونية (٧) فى التجنيد الجماعى للعمل فى السوق من خلال دورها التخطى الجديد ذى الطابع التراجعى / التقليدى. لذلك ينبغى الانتباه إلى التحولات الحائلة فى مفهوم ودور الدولة.

إن الإدماج القهرى للاقتصاد الوطنى بالاقتصاد الكونى يؤدى بدوره إلى ضعف أو القضاء على شروط القرار المستقل للدولة، ومن هنا يتضح الميل المتزايد للدولة نحو التقليدية، والتخيلية الأصولية. لأن هناك منوالاً متشابهاً ونمطياً لحركات اليمين فى كل مكان وللدولة اليمين الجديدة، أو دولة دعه يعمل دعه يمر، التى تصدر عن مفاهيم مثل اقتصاد الباب المفتوح، الاقتصاد الحر، السوق الحر، مما كان قد ازدهر خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات على نحو خاص.

٤- يتضح ضمور دور الدولة فيما يتضح أيضاً فى تقلص الفارق بين الأحزاب الكبرى، وفى ضمور الساحة الحزبية السياسية وصولاً إلى وجود حزبين «كبيرين» وحسب، ويتواكب ذلك مع تقارب متزايد بين برامج الحزبين الأساسيين حتى أن الأمر يبدو وكأن:

١ - لا فرق بين حزب اليمين الجديد وحزب اليسار التقليدى، مما يجعل زعم سقوط الأيديولوجية، والأحزاب، مؤسساً على الأطروحات المفصلة يحول المجتمعات اللاتبقية.

ب - وجود الحزبين : حزب اليمين وحزب اليسار شبه زائد عن الحاجة، إذ يتلخص الأمر فى معظمه حول المجتمعات اللاتبقية فى محاولات خلق الشروط المواتية للمراكمة الرأسمالية عابرة الحدود متعددة الجنسيات من خلال الاستثمارات الأجنبية على حساب العمل.

وتكاد تنتفى شروط المراكمة الداخلية مع تقلص رأس المال الوطنى، والتنمية المحلية

بدرجات متفاوتة فى الزمان والمكان، ويتم إضعاف العملية الديمقراطية بشقيها الاقتصادى - إعادة التوزيع والاستهلاك -، والسياسى - التنظيمات الشعبية والمطلبية - مما شهدت حقبنا السبعينيات والثمانينيات من ممارسة اليمين الجديد، بكسر عضلة النقابات العمالية خاصة، وشرذمة اليسار بصورة عامة من خلال الثورة العمالية المضادة والعسكرية الكونية.

إن دول اليمين الجديد نول أصولية بطبيعتها فى كل مكان، وإذ تقوم بدور الدولة التابعة فى خلق المناخ المناسب للأعمال والاستثمارات الأجنبية والمراكمة وإعادة إنتاج رأس المال عابر الحدود، تصبح الدولة متغيراً تابعاً، تتناوب تبعيتها فى مقياس مدرج من العالم الأول إلى العالم الرابع - الأخذ بالتشويه تياً - وإذ تدعى دول اليمين الجديد احتكار الحقيقة تؤسس تبريرها الوحيد على أطروحات مثولوجية تصدر عن نصف الحقيقة فى أفضل تقدير، وتؤسس على الأكاذيب والأسطورة.

(٥) اعتذر - باستحياء تاريخي واجب - إذ ينبغي القول بأن هذا الطرح لا يشمل معالجة تذكر لقضية جنوب السودان، إنها قضية - إما أن تلقى ما هو أدنى من الإعمال أو تحظى بتناول عديم الفائدة في أفضل الأحوال من الدارسين الشماليين. إذ يصبح التحليل قاصراً أو راكداً على أطروحات فاتها الزمن والأحداث المتحركة بعنف. فيما تجد الدولة السودانية في مسألة الجنوب آلية تستخدمها براجماتياً وانتهازياً كقضية انصرافية ناجزة، على طريقة الدولة عامة، وفي كل مكان وعلى عهد الدولة السودانية خاصة، في فترات الإنفلاس العقائدي والسياسي والاقتصادي تصبح قضية جنوب السودان علبة أكسجين أو رئة صناعية للاختناقات المتلاحقة للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تصبح مسألة الجنوب والحرب الأهلية الدائرة منذ سنوات الاستقلال - بتقطع - ومنذ تسعة أعوام - باستمرار - جرحاً نازفاً يدم وموارد تنمية الشمال والجنوب معاً، مما ترجع إليه الأثيميا الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الذاتية بمافية البلاد.

(٦) انظر اليمين الجديد والمشروع الاشتراكي «تحت الطبع» K. Safwat ص ١٩.

(٧) Safwat 1990 . 1991

مقدمة

أحداث الزمن الضائع (١)

فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ قامت بعض فئات من الضباط بانقلاب على الحكومة الديمقراطية فى السودان؛ رغم ميثاق الانتفاضة الذى ينادى بحماية الديمقراطية، ويشجب الانقلابات العسكرية، ويحمل - ضمن توقعات القوى السياسية السودانية - توقيع القوات المسلحة السودانية.

كانت الحكومة الديمقراطية تمر بأزمة اقتصادية وسياسية، واكتبت احتجاجات وإضرابات عامة، منذ نهاية عام ١٩٨٨، مما جعل العملية الديمقراطية تتعسر كثيراً فى تخبُّط الحكومة عبر تشكيلات، وإعادة تشكيلات وزارية، وإقالة حكومة وعودة أخرى.

وقد كان تعسرُ الحكم الديمقراطى حصيلة جملة عوامل، منها الخارجى، ومنها ما جلبته الحكومة على نفسها. فمن الخارج كان الحصار الاقتصادى الذى وطلفته وكالات العون الدولية، والاستثمارات الأجنبية «الغريبة» قد أتى على فرص التوازن التجارى، فانخفض ميزان مدفوعات السودان على حساب المواد الغذائية لحساب الكماليات. كما فاقمت أزمة الحرب الديون الخارجية من ناحية، لعبت بلدان مجاورة دوراً بارزاً فى مضاعفة أزمة الحكم، بإعلان العداء الواضح للحكومة وبالمناورات حول اتفاقيات معينة، تخص توزيع الموارد الإقليمية «الماء» من ناحية أخرى.

أما داخلياً فلم تردع حكومة السيد الصادق من مغبة ما يشبه الفراغ الدستورى وغياب الحكومة إبان الفترات المتلاحقة لسقوط الحكومات الصادقية على التجربة الديمقراطية، حيث كانت السلطة ملقاة على عرض الطريق، والحكومة غافلة عن الخطر المحدق بالديمقراطية، بتصور استحالة انقلاب عسكرى، وليس هذا إلا للاعتقاد الخاطئ الشائع بأن القوات المسلحة السودانية جسم متجانس يتحرك كوحدة بسبب الضبط والربط العسكرى فى حين أن الجيش كان قد سُيِّس - منذ إنشائه.

إن الأسطورة الدارجة من أن الجيوش ينبغي لها ألا تكون غير ميسّسة، هي واحدة من أهاويل الحسابات الخاطئة، في سياسات العالم الثالث «الرابع»، وظل هذا التصوّر، حتى بعد كل تلك الانقلابات العسكرية منذ الخمسينيات، وكان الجيوش ظاهرة خارج الخارطة السياسية المحلية، وفي تضاد كامل معها. ذلك أن الحكومات العسكرية كانت دائماً تحل الأحزاب السياسية، وتظهر العداء «الظاهري» لجماعة السلطة السابقة عليها، وأن كافة الانقلابات الناجمة والمجهضة والحكومات العسكرية لم تكن سوى تعبير عن توجيهات حزبية محلية وواجهة عسكرية لها منذ ثورة ١٩٢٤، وانقلاب ١٩٥٨ فور الاستقلال.

وإذا كان الحكم العسكري الثاني يبدو وكأنه نقض لهذه الأطروحة، فإنه لم يحكم السودان يوماً بغير اتفاق مع جهة، أو حزب سياسي، وبالتضامن مع جماعة السلطة التقليدية، وإذا كان يبدّلها كما يبدّل المرء جليابه. ولهذا السبب - وحده على الأقل - تبقى القوات المسلحة ميسّسة تماماً، وذات انتماءات أيديولوجية متفرقة، حتى إذا بدا أن الفئات العليا للقوات المسلحة قد أخذت تنمّي لها خصائص طبقية أو أنها قد أصبحت طبقة قائمة بذاتها، نتيجة الامتيازات، وأشكال النشاطات الاقتصادية التي وافقت عليها أو تلك التي أخذت تمارسها بنشاط منظم منذ الثمانينيات «المجلس العسكري الاقتصادي» أو لانتفاخ بعض فئات منها من حالة الحرب المستمرة، واقتصاد الحرب ومراكز القوة التي توفرها الحرب^(١).

إن الحرب الأهلية، وفشل الحكومة الديمقراطية في الوصول إلى حل فيها، أي الحرب، مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل إضافة مهمة لأزمة الحكومة الديمقراطية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. لقد خلقت هذه العوامل وغيرها شروطاً مسبقة للمغامرة العسكرية، والقضاء على التجربة الديمقراطية الفريدة في السودان، مما يجرّج جيئراً للسودان ويزعج الغرب معاً. لذا لم يكن مستبعداً أو مستغرباً أن ينقلب الجيش على الحكومة الديمقراطية، إذ توفرت شروط أعظم بكثير مما توفرت لانقلابات عسكرية سابقة في السودان. إن المستغرب هو أن يميل الانقلاب منذ أيامه الأولى، نحو الجبهة القومية الإسلامية، ثم يعلن الجمهورية الإسلامية، وكان السودان خارج الزمان، وكان أحداث العالم لا تمسه، أو لعله سوء تقدير أتى للسلطة في السودان بحكومة إسلامية مصادفة، الأمر الذي يصعب على مَنْ يدرك تغلغل مصالح إقليمية معينة في السودان، وانتشار عيون استخباراتها في كل مكان، وقبل الاستقلال، أن يصدّق ما حدث. فإن مدى وعمر التغلغل العالمي - البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والاستخبارات المركزية الأمريكية في السودان - منذ منتصف السبعينيات - على

الأمل - كاندنر حديدية لإدارة تبادل الاعتماد الكونى، أو حتى قبلها منذ النقطة الرابعة ومشروع أيزنهاور للماء الفراغ، لا يعقل معه تصور حدوث انقلاب فى السودان دون علم أصحاب المصالح الخارجية فى السودان (٢٢) .

إن هذه الدراسة تأخذ فى الحسبان كافة العوامل المحلية، والإقليمية، والدولية، التى تلعب أدوراً متشابكة ومتعامدة فى إحداث الأحداث مع واقع تبادل الاعتماد الكونى، الذى أجبر السودان - كغيره من خلال الديون الخارجية، والاستثمارات الخارجية لرأس المال عابر الحدود «الغريب والعربى» والسوق العالمى - على ممارسات بعينها، كما جاء إلى الدولة السودانية بفئات سلطة ملائمة لصناعات إدارة تبادل الاعتماد الكونى، أو ما يسمى بالنظام الكونى الجديد.

النظام الكونى الجديد وأشواق الماضى

إن تتفاهم الأزمة الاقتصادية منذ الثمانينيات، وتأخذ الحول المستحيلة، والمؤقتة المُسَكَّنة والعنيفة بخفاق المجتمع الدولى بدرجات متقلوبة، من المراكز المتروبوليتانية وامتداداتها المباشرة إلى الامتدادات البعيدة، والنائية، يبحث الناس عن ملاذ من المشكلات الخائفة التى تأخذ بالتلاييب حتى الموت، أو من الافتقار حتى الهلاك، يلوذ الأفراد والجماعات والأقليات والأمم بكاملها - أحياناً وعبر التاريخ المكتوب بالتقاليد والثقافات المحلية، والأشواق الاثنى والقومية، فالماضى كانت فيه الانجازات الخاصة والعامة والمجتمعية ممكنة، وبسيطة، فالحنين إلى الماضى هو تعبير عن الضيق الآن أكثر من أى وقت مضى - وإحساساً بالفقد والانكسار غير المسبوق منذ سقوط الإمبراطوريات العظيمة فى منتصف القرن الماضى. والإسلام فى تظاهراته الثقافية مثل غيرها من التعبيرات المجتمعية فى كل مكان، يوفر أوعية وقنوات تؤكد المواقف الفردية والجماعية الساخطة على الأزمة وعلى الفاعلين فيها، من الفئات السلطوية عابرة الحدود والفئات السلطوية المحلية معاً.

إن الثقافات المحلية إذ توفر آليات / ميكانيزمات الاستعصاء على التنويع الاقتصادى والثقافى الغربى/ الاستهلاكى الابتدالى/ متعدد الجنسيات، الأمريكى وغيره، تأخذ من تأكيد الهوية المحلية معبراً أو جسراً للاحتجاج الفاضب والثورة والاستعصاء على ما هو فوق الطاقة الاقتصادية والاجتماعية. وليس كل مَنْ يلوذ بالتظاهرات الدينية غير المسيحية كماً وكيفاً مسلماً سياسياً، وإلا افتقد كل منطق لتفسير انتشار ظاهرة الحجاب بين النساء بالصورة التى هى عليها الآن، ومشروع الإسلام السياسى لا يقدم للمرأة أى شئ يذكر.

إن ميكانزمات الاستعصاء على التنويع الاقتصادى والثقافى إذ تصدر عن المحلى والأشئ والقومى والثورات الثقافية والدينية وانتفاضات الخبز والشارع، إنما تطرح ضمناً حواراً ديمقراطياً من أجل العدالة الاجتماعية، بإعادة توزيع عادلة وضد الظلم والفوارق الطبقيّة والاثنية وبين الرجل والمرأة، وتتزع على - أقل تقدير - إلى استرجاع شروط إعادة ترتيب المجتمع مجدداً بإعادته إلى ماكان عليه قبل «الحنّة» أو «الكارثة» أو «الأزمة» وتطمح إلى وتعيد إنتاج الحلم الخاص والعالم ممثلة الماضى، حيث كانت الانجازات المجتمعية تضمن الامتيازات والحقوق، وحيث شروط الحلم تستحيل فى الواقع الموضوعى الآن - مؤقّتاً، - يتزايد إنتاج واستهلاك السلع الملامادية (الثقافية - الاثنية - القومية) بواسطة الجماعات المحرومة من المنتجين مع تناقص حصة هذه الجماعات من السلع المادية والفاقة العامة.

إن ثمت فرقاً بين النزوع نحو الماضى، والعادات والتقاليد، والثقافة والاثنية والقومية والمجتمعية المؤسسة على الحكمة الشعبية، للاستعصاء على الانكسار الخاص والعالم، وهى عملية عاطفية نفسية يفرز كيماوياتها العقل الإنسانى، طلباً للعافية النفسية والصفاء ذهنى عند درجة أعلى من الإدراك، والوعى الحقيقى، وبين أطروحات وممارسات العداء المناق للغرب، والإعلان الرسمى غير الموضوعى عن مشاريع قومية ودينية لا تضمن ولا تعمل على ضمان إعادة توزيع عادلة ولا ترفع الظلم عن الأغلبية المحرومة المفتقرة التى تتناقص حصتها يومياً من السلع المادية، والاستهلاك الضرورى، وهناك أيضاً فرق بين الأولويات الموضوعية والعصف بالجماعات والأفراد باسم برنامج قاصر متعسف التطلب فاقد الإحساس بالتاريخ وحركته. وإذ يركز الإسلام السياسى على حجاب المرأة، والعلاقة بين الجنسين يدين الرجل قبل المرأة، وإذ يدينهما معاً لا يُبقى على الكرامة الإنسانية، والاعتداد التلقائى بالذات فى طواعيتهما المشرفة للإنسان باختياره الواعى ولا جبر، يذهب بمعنى الفعل والقول معاً. وإذ يحصر البرنامج فى الرصد والمصادرة تلتبس الأولويات أو يتم التعامى عنها قصداً بغاية شغل الناس عن أنفسهم بتوافه الأمور فى حياتهم.

إن النزوع نحو التقاليد والعادات والثقافة المحلية والاثنية والقومية والماضى كرد فعل شعبى على العنف الفكرى والاقتصادى والعسكرى للغرب ووكلائه شىء، وبرنامج الإسلام السياسى شىء آخر. ذلك أن الإسلام السياسى لا يمكن إعفاؤه - فى بعض تحقيقاته فى المنطقة - من انتهاز الشروط أو الإنعنان للشروط التى وفرتها الضغط الاقتصادى والعسكرى والسياسى والاجتماعى القادم من الغرب بوكالة حلفاء الغرب الإقليميين من الأنظمة الخليجية،

والسعودية تحديداً، عبر مكافحة خطر الثورات الشعبية باسم العداء للشيعية. والذين ما برحوا أن قلبوا للإسلام السياسي ظهر المجن، ليوار سلعته مرة، بعد حرب الخليج الثانية، ولتجاوزاته المتزايدة والمرحجة مرة أخرى، لما يسمى بالنظام الكوني الجديد اللاحق لنهايات الحرب الباردة. وإذا كانت مصر / الدولة ظلت تراوح معلقة مرة سخطاً عنيفاً ومهدداً، ومرة متوترة تتأور على مكتسبات محلية، فإن مصر / الدولة كانت قد لعبت - ومنذ الأزل - دوراً نمطياً في الاحتواء والتناول على الدولة السودانية.

وتقف حصّة مصر من مياه النيل ككعب أخيل على مر السنين. فمصر لها معيار؛ لقدرتها على التفاوض فوق أرض متكافئة. فعبر سنين الاتفاقية يتضح أن مصر/ الدولة عاجزة عن التعامل مع الحكومات الديمقراطية، وتزعجها العملية الديمقراطية والتجربة الديمقراطية السودانية على قصر فترات ممارساتها في السودان. فمصر تملك - فيما يبدو - فرصاً أفضل في التفاوض مع الحكومات العسكرية، والتي لمصر - غالباً - ضلعٌ في وجودها، إما بالتواطؤ والتدخل أو بإغماض العين أو بكليهما، على أن مصر مُبرّرة في تحرّرها من مغية التصورات في فئائها الخلفي، إذ غالباً ما ترتب على غياب الاهتمام الفعلي المصري أن أعداءً لمصر وما تمثله مصر / الدولة ككجربة سياسية مظهرية لوجود غير حقيقي للدارج من نموذج التعددية الحزبية - ما يبرحون ينشلون.

إن مبادرات إيران الأخيرة باحتلال الفراغ الناتج عن غياب السعودية في السودان، ليس مجرد تصريحات وممارسات، وإنما هي نذير بإحلال السودان مكان لبنان بعد أحداث عام ١٩٩٠، وتطوراتها اللاحقة، وصولاً إلى فك الاشتباكات بين الفصائل اللبنانية المتحاربة، وإطلاق سراح الرهائن ونهاية مكانة إيران في لبنان لصالح سوريا.

لعله من الوارد التساؤل عن كيفية جعل إيران حليفاً مدفوع الأجر في تسويات النظام الكوني الجديد، وحصول إيران على كل من الرضا والاستثمارات الغربية من ناحية، وقد عملت إيران على فتح باب إقلاق جديد للغرب في السودان وكيداً معلنًا في الغرب من ناحية أخرى ؟ أثمت مخطط مشترك - عبر تفلغل ديني جديد - تُخلق من خلاله المبررات لإعادة مسلسل ١٩٧٨ حين ضُرب اليسار ويضرب اليمين الجديد سيكون اليسار واليمين قد سقطا معاً تمهيداً لتعددية حزبية فارغة المحتوى ؟ أم هو قادم شبه معلن؟ ولم لا !!!

هوامش

-
- (*) قدم هذا الموضوع تحت عنوان - الدولة التدخلية في السودان - للجمعية العربية لعلماء الاجتماع العرب كمدخله ضمن ندوتها السنوية حول «الإبداعية والمنعقدة في مدريد في يونيو ١٩٩٠ ولم يدرج في الندوة. ا
- (**) سئل السفير الأمريكي في بناما عندما فشل انقلاب بناما عام ١٩٨٩. ما إذا كان على علم بالانقلاب ؟ فقال «إذا لم تكن السفارة على علم بالانقلاب- فإن ذلك يعني أن السفارة لا تقوم بدورها كما ينبغي»^{١١١}.
- (١) de val 1990.

الفصل الأول

أدوات الاتصال وأشكال التآمر

لقد كانت الأفكار والنظريات والبحث العلمى قد حشروا حشراً فى التخصص الضيق واللاتحيز، من هنا تجزأت الحقيقة أو شوهت وأنشطرت إلى مراكز نفوذ علماء يتنافسون حول ادعائها، ويدافعون عن مناطق نفوذهم، كما يتم الدفاع عن الملكية الخاصة، وكان ذلك على عهد رأس المال الخاص.

ويتميز رأس المال الخاص دائماً، باعتماده على تجزئة المناطق التى يحاول التوسع داخلها، ويعمل جاهداً على إعادتها إلى مراحل تطورها السابقة، أو يحنطها داخل الواقع الذى وجدها عليه، وكثيراً ما تم منع حالات التنفس والحراك لدورات النخب المحلية (القبلية)، مما خلق نظاماً تقليدية ومشوّهة فى أن.. ومن أهم ما عنى به رأس المال الخاص فى الامتدادات والانتدابات هو إحلال أشباه مفككة للدولة القومية، وبذلك حدّ من حركة التفاعلات السياسية بين القبائل والأفراد، مع ترك الأرض والمرعى والمياه غير المحبوسين بالدرجة نفسها. (١)

وكان ذلك يتم أحياناً بدون مراعاة لأسس جغرافية - اثنية - تاريخية - لغوية لتلك التقسيمات.

إن رأس المال الخاص المترابط تاريخياً مع الدولة القومية أدى - أو حاول أحياناً - إلى خلق امتدادات على شاكلته، مثلما تحاول البرجوازية الوطنية أن تخلق على شاكلتها بورجوازيات فى الامتدادات، وهى فى الواقع لا تفعل أكثر من أن تصدر نموذجها كمعيار قيمي، وتجعل منه مرادفاً لمفهوم الأمة / المجتمع - التاريخ/ القانون الطبيعي، فتاريخ البرجوازية هو تاريخ الأمة / المجتمع، وإن القانون الذى يحكم تطور المجتمع هو القانون الطبيعى. وإن البرجوازية بوصفها الطبقة للمجتمع تصبح مرادفاً للطبيعة - القانون. (٢)

على أن المعيار القيمي للتطور البرجوازي كان فى الوقت نفسه مصادرة على محاولة تطور المجتمعات التابعة، ذلك أن الرأسمالية (الخاصة) تطور مناطق على حساب غيرها، ومن ثم فإن أية شروط لارتقاء الامتدادات والانتدابات إلى مرحلة تطور أعلى كان مقصياً عليها بواقع قانون تطور المجتمع الرأسمالى نفسه، وشروط إعادة إنتاج رأس المال، وإعادة إنتاج النظام الرأسمالى.

ومن هنا فإن إحبولة الميدة واللاتحيز في البحث الأكاديمي البرجوازي كان يتعين عليها أن تلوذ بآصاف الحقائق والأساطير والأكاذيب، التي تبرع فيها لغة القوة البرجوازية، ليس لكونها لغة القوة والأقوياء فحسب، ولكن وأيضاً لكون هذه اللغة هي لغة القانون والعلم والمعرفة والبحث الأكاديمي، وهي بذلك تكون خصماً وحكماً على موضوع البحث، الذي هو أغلبية المنتجين للفائض، ومن هنا تجعل من مادة البحث المجتمعات التابعة والتراكبات العديدة لمن لا وجود لهم من المنتجين موضوعاً مفعولاً به وليس فاعلاً في الأحداث، مُخضعاً بصورة شبه قاهرة بالإلحاح والتردد والتشويش والاستيعاب واحتواء الذهن والعاطر من النماذج المقبولة للقول والفعل، مما يخدم السوق المنافسة فيه...

ولقد احتريت الأبنية الفوقية، بما فيها أدوات ومناهج البحث العلمي، كواحدة من مؤسسات السلطة الحاكمة التي تخضع للدولة بدرجات متفاوتة في الزمان والمكان بسبب كون القائمين على هذه المؤسسات وأعضائها هم ممن يبيع عمله «كمنتج» للدولة ومؤسساتها، ويشارك في عملية ترشيح السلطة على الرغم من أنه لا يملك وسائل الإنتاج، ولا يقسم سلطة يعتدُّ بها مع الجماعات والنخب السلطوية.

إن تاريخ العلوم الاجتماعية متصل منذ الحرب العالمية الأولى علم النفس الصناعي تحديداً بالمؤسسة العسكرية الأمريكية، وكذلك بتكتيكات الحرب، فقد ساهم علم النفس في اختيار الأفراد في الجيوش، على أساس القدرات والمهارات البدنية، كما ساهم علم الاجتماع في بحوث ساعدت على تحديد التكتيكات العسكرية الأكثر خطراً على العدو (في حرب فيتنام «كوسكي»): وكان علم الأنثروبولوجيا قد مهد للاستعمار العابر، ثم للاستعمار الكلاسيكي إمكانات التوسع، ثم الاستقرار بين القبائل الأفريقية وغيرها.

ولقد تأكدت وظيفة علماء النفس، وعلماء الاجتماع، بعد الحرب، وأخذت الدولة تبني لهم مراكز للبحوث، والمؤسسات الصناعية تنهات عليهم، من أجل تطبيق نتائج بحوثهم على الإنتاج من أجل السوق والربح، في دراسات الاتجاهات والميول في الاستهلاك.

رأس المال عابرو الحدود والدولة والبحث الأكاديمي

مثمنا وضع رأس المال الخاص والبرجوازية الوطنية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في تخصصات ضيقة، فجزأ الواقع والحقيقة، كما جزأ الامتدادات والانتدابات من قلب شروط وإمكانات المعرفة المتوفرة على مدى تطور أدوات الاتصال، فإن رأس المال عابر

الحدود ينبغي أن ينظر إليه كطور متقدم أو متأخر من أطوار نمو رأس المال الخاص؛ لذا فإن رأس المال عابر الحدود يمتلك خصائص من المهم التعرف عليها هي : -
١ - أنه يتخطى الحدود.

٢ - أنه يركز على ثورة معلومات غير مسبقة.

٣ - أنه يتراكم فوق رأس النولة القومية، فى حركة المال وسوق الأسهم والسندات، ولاتملك الدولة سيطرة أو سلطة عليه، ولا تستطيع أن تفرض ضريبة عليه، أو تقيم أمامه الحواجز الجمركية.

ينشوء رأس المال عابر الحدود والشركات متعددة الجنسيات دخل البحث العلمى - الاجتماعى تحديداً - ومناهج البحث فى الظواهر الاجتماعية فى مآزق التنافس على اهتمام المؤسسات الممولة للبحث من أجل الصناعة، ومن أجل السوق ومن أجل المراكمة فى سوق المال ، كما أن الثورة الصناعية وثورة المعلومات - مطبقة على التكنولوجيا الحديثة - قد وضعت علماء الاجتماع فى خطر احتمال شبه مؤكد، أن تبور بضائعهم بالمقارنة مع متطلبات سوق أصولية، تتطلب الربح على حساب تكلفة الإنتاج، وإعادة الإنتاج للمجتمع والإنسان نفسه، وأن الأحداث المتسارعة، وقوة أدوات الاتصال التكنولوجية، وقدرتها على نقل الأحداث لحظة وقوعها وتحليلها ونشرها على نحو أكثر اتساعاً، من أى مؤلف مهما كان رواجه، ونشؤ جيوش المراسلين والمحللين والمعلقين نوى الكفومات والتدريب التخصصى العالى مهنيًا والمنافس لعلماء الاجتماع أو من بينهم أنفسهم، كل ذلك قد أدخل منافساً خطراً على باحثى ومنظرى وعلماء الاجتماع فى المجتمعات ما بعد الصناعية / ما بعد الرأسمالية / ما بعد الحداثية .

إن معظم المؤلفات تُعدُّ سلعةً يائسة، أو مهددة بالبور قبل أن تنتشر أو ما أن تنتشر حتى تصبح عديمة الأهمية، وأن الأحداث المتسارعة تكون قد سبقتها وما عادت تشكل استنتاجاتها فعالية تذكر. فى زمان الأحداث المتسارعة، وخاصة بعد سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة (اسمياً)، ومن هنا نرى أن معلّم الأطروحات حول المجتمعات الفنية نفسها يعاد التفكير فيها، وتعديلها، كما أن تحول رأس المال (الموكون للبحث والتجارب) من الجنوب إلى الشرق تأسساً على الاهتمام بضمان أقصى الربح أيًا كانت السوق التى توفره قد حول مركز ثقل الدراسات، وكذلك الطلب على نوع الدراسات.

إن مناهج البحث «والتمية» وأصولية السوق وأطروحات البحث الاجتماعى - على عهد

رأس المال عابر الحدود - تحاول التخلص من قميص جنون التخصص الضيق، الأخذ بتلابيب الموضوعية، والمعرفية المتبادلة الاعتماد، فى تجليات مفاهيمها وظواهرها. وكانت هذه المناهج قد عانت من العماء الفكرى، أو ادعت الجهل أو التجاهل للظواهر الاجتماعية المتصلة بالفقر، وبالتخلف؛ حتى فاقت درجات الإفقار حدًا أصبح من الصعب ادعاء الجهل به، أو نكرانه، وخاصةً عندما بدأ ذلك يضر بمصالح رأس المال والربح نفسه؛ فإن البحوث عندما تستجيب لشروط واحتياجات رأس المال عابر الحدود، فإنها تدعّن لبيوت المال والمصارف الدولية الأجنبية والأعمال عابرة الحدود، التى أصبحت تعبر عن نفسها من خلال اليمين الجديد، المندى بالانفتاح فى أصوليات السوق، على حساب الدولة القومية «والتنمية»، إن اليمين الجديد يمتلك لنفسه إطلاق الكلام على عوامه، واحتكار الحقيقة والتصرّيات غير القابلة للبرهان، والمبالغات التى أصبحت لا معنى شيئًا للأغلبية من سكان العالم المفتقرين باضطراب غير مسبق.

مناهج البحث

من المفيد أن نذكر أن المدخل الماركسى مدخل مهم، ويُستفاد من الفئات التحليلية التى يقدمها.

إن غير الماركسيين/ البرجوازيين من الباحثين والأكاديميين لا يملكون تجاهل الماركسية كمدخل مهم، ولكنهم يأخذون الفئات التحليلية للماركسية ويعطونها أسماء أخرى جديدة، فالصراع الطبقي يُسمى لديهم الشد أو الضغط الاجتماعى، والتقسيم الطبقي يُسمى المجموعات/ الجماعات / الفئات / الصفوة، والجمهير تسمى الجماعات المرجعية، والأفراد هى المراجعة لتلك الجماعات. وإذا كانت الأكاديمية البرجوازية تدعى رفض المدخل الماركسى، وتتجاهله بل وتلقفه فالواقع أن الفكر البرجوازي يهتم بالتحليل الماركسى أكثر مما يهتم به الماركسيون أنفسهم، وكثيراً ما تقف الأكاديمية البرجوازية أبعد من التحليلات الماركسية الاجتماعية، لأنها معنية بتحييد التناقضات قبل ظهورها، والعمل على انتقاء الشروط الموضوعية الذاتية للثروة قبل حدوثها، لذلك تدرس المجتمعات من خلال المدخل الماركسى لتفادى تنبؤاته.

ولأن الفكر البرجوازي إمكانات ومقومات البحث المتكى على الثروة الرأسمالية، ولأن

البرجوازية كطبقة في الحكم، فإنها تملك مالا يقاس من الإمكانيات، مقارنة بما تملكه الجماعات المعارضة اليسارية والماركسية خاصة، إذ تعمل على إشاعة البحث والدراسة للمجتمعات وتعنى عناية تاريخية ذاتية وطلبية بتحجيم كل ما من شأنه إشاعة التغير لغير صالحها، لذلك كان البحث البرجوازي - غالباً ما يكون - متقدماً على إمكانيات البحث لدى اليسار/ المعارضة / الماركسيين.

وإذا تسائلنا عن الدور الذي قدمته الدول الاشتراكية من البحوث المتعلقة بظاهرة التبعية والتخلف والاستعمار، فإننا سنجد أن كل حصيلة البحوث تكاد تتوقف عند لينين، فقد ظل العلماء من بعده يرددون المقولات الثابتة والمغلقة، في حين أن الزمان الرأسمالي البرجوازي المتطور بطاقات مرتكزة على فائض عمل وقيمة، قد غطى مساحات واسعة من الكرة الأرضية، وتجاوز بعض تلك المقولات أو عدلها، فالأطروحات البرجوازية في تحليلها لهذه الظاهرة المرتبطة عضوياً بالاتساع المتزايد لهوامش النظام الرأسمالي تشير بصورة لافتة إلى :

١ - أن الرأسمالية معنية بدراسة التخلف من أجل تكريسها.

٢ - أنها تركز التخلف، علمياً وموضوعياً، لكي تضاعف من فرص توسعها.

٣ - أن التوسع الرأسمالي يوفر مجالات للبحث لا تتوفر إلا له وحده، ذلك أن الامتدادات تشكل معملًا للتجارب البحثية، وتطبيق نتائجها على الواقع.

على العكس تماماً نجد أن الباحثين في العالم الثالث والرابع أتباعاً لمدارس الفكر البرجوازي، ويرددونه دون الإضافة إليه أو الإبداع فيه، من واقع التبعية الفكرية - البحثية - المنهجية، المؤسسة على التبعية الاقتصادية الاجتماعية وهم مقلدون لطاحونة الإنتاج الفكري/ الأكاديمي البرجوازي؛ الشيء نفسه ينطبق على المفكرين الاشتراكيين والماركسيين - اليسار جميعاً - بدرجات متفاوتة في الأصالة؛ إن المفكرين غير البرجوازيين لم يزدوا أكثر من أنهم أعادوا إنتاج المقولات الماركسية دون الإضافة إليها، فالفكر الماركسي بشكل عام، قد عانى من جراء التطفل الأكاديمي عليه من قبل باحثي ومفكرى العالم الثالث والرابع، أكثر مما حظى بإضافات، وتجديدات وإبداعات من خارج المنظومة الاشتراكية، وقد ترتب على ذلك أن أصيب التناول الماركسي للظواهر الأوروبية باتيعياً هادئة في أسوأ الظروف، أو بتطورية المثالية في أصدقها وأشدّها مبدئية.

وهنا لابد أن ننبه على حقيقة الظروف والواقع اللذين نشأت فيه وحاولت أن تتعرض ثم أغلقت وحنطت الأحزاب الاشتراكية والماركسية في بلدان العالم الثالث وذلك لأن :

١ - المصاهرة - المطاردة - الحجر، والفترات الاستبدادية الطويلة، ونشر جرثومة تمليب الأطراف والشلل جعلت من حضور الاجتماعات، فقط - فى ظروف السرية - غاية كبرى فى النضال.

٢ - إن المصاهرة العامة للمعرفة وعدم المعاصرة بصورة عامة، قد خلف فراغاً ضاراً فى البحث وفى تطوير الأطروحات الماركسية الثورية وفى نظريات الثورة.

٣ - إن ظروف العمل السياسى فى المجتمعات غير الصناعية، المشبعة بشروط الميل نمو إعادة إنتاج الأشكال التنظيمية التقليدية والعلاقات الاجتماعية قد انعكست على أشكال التنظيمات الجديدة، بحيث يصبح الحزب - فى أسوأ الظروف - مماثلاً لشكل السلطة القائمة، وللطوائف والقبائل، كما يصبح - فى / أفضل الظروف - قائماً على تقاليد الخدمة المدنية، والترقى بالأقدمية، ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب الماركسية فى البلدان الصناعية بورها ليست أفضل حالاً حيث :-

١ - إن الحياة فى البلدان الغنية تورت نوعاً من المناعة الذهنية لفهم الحياة فى المجتمعات الفقيرة، لأن اعتبار الرخاء والدعة أو اعتياد الضمانات الاجتماعية، وشبكة الرعاية الاجتماعية بأشكالها تشكل عصابة على أشد العينين بصيرة فيضعف إدراك معنى خطر العيش فى قلق على الرزق أو احتمال المرض والعجز أو الشيخوخة؛ إن بذرة الليبرالية المتأصلة فى الفكر الأوروبى يستحيل معها تقدير العنف كوسيلة لحل المشكلات، أو المواجهة المنفردة بتججير التناقضات كحل وحيد.

٢ - إن المفكرين الغربيين البرجوازيين - إذ تتداخل مصالحهم كفة وكمؤسسة أكاديمية - يشكلون صفوة وظيفية لمؤسسة السلطة السياسية، كما أنهم خدم الطبقة الحاكمة، بوصفها رب عملهم فيعملون كمرشدين فككرة، أما التطبيقات الاشتراكية والتضحيات المصاحبة لها، فإنها تفرز وجدانهم الليبرالى، ولقد ساعد هؤلاء فى إعادة النظر فى مراجعة الثورات على ضوء موقفهم من العنف الثورى ومظاهرات الغضب الجماهيرى الطبقي، ومثال ذلك إعادة كتابة وإخراج الثورة الفرنسية إبان إعياد مرور ٢٠٠ عام على حدوثها عام ١٩٨٨ .

أدوات الاتصال بمأبرة الحدود

النظرية التأمريه هى أن تمل الظواهر الاجتماعية بظواهر مختلفة عنها مكانياً/ جغرافياً/ سياساً؛ على أن تكون الظواهر المختلفة محصلة مجموعة نوايا وميول واتجاهات ذات مصالح متضادة مع المصالح المحلية، يتم السعى إلى تحقيقها على حساب المصالح المحلية، بالتآمر خلف الأبواب المغلقة وبالممارسات المضللة.

وتغفل النظرية التأمرية العوامل الداخلية، أو لا تعطيهما اهتماماً في فعل الأحداث المحلية؛ إذ تُلغى تحليل الواقع المحلي بوصفه واقعاً ملفياً أو لا جدوى من تحليله، لأنه لا يفيد في الوصول إلى نتائج حول تفسير الظواهر، أو أنه مطوّع سلفاً لخدمة المصالح الخارجية المتعارضة مع المصالح المحلية التي يتم تحقيقها بالتأمر.

ويلاحظ أن ثمت تشابهاً بين بعض نظريات التبعية والنظرية التأمرية، إلا أن نظريات التبعية لا تدعى أن السياسات المُكرَّسة للتبعية هي نظريات تأمرية، يتم تخطيطها من خلف الأبواب المغلقة، ذلك أن نظريات التبعية تؤكد أن محصلة التنمية التابعة تتصل بقوانين تخص التنمية الرأسمالية؛ وأن هذه القوانين تكاد تسيطر بقوة دفعها الذاتية، وليس هناك قدرة لفرد أو مجتمع على رد مسارها، لأن مسارها هو مسار تطور نمو رأس المال في الزمان والمكان المحدودين، ذلك أن تطور رأس المال في شكله العالي السلعي والمالي محصلة ينبغي معرفتها وإدراجها ضمن الفئات التحليلية لمقولات التنمية الرأسمالية. ومن أهم أدوات إنتاج إعادة إنتاج رأس المال السلعي والمالي أدوات الاتصال التكنولوجية المكوّنة (المكونة) التي تكوّن العمود الفقري لرأس المال إذ أنها :

١ - تخرجه عن السيطرة القومية بوصفه عابراً للحدود.

٢ - تسخر له البحث والدراسة عن طريق أدوات الاتصال وقدرتها الهائلة لصالح مزيد من المراكمة عابرة الحدود، خارج نطاق وسيطرة الدولة القومية.

٣ - تملك قدرات كبيرة لتشكيل الرأي العام لصالح السوق والصناعة عابرة الحدود؛ ضد السوق والصناعة المحليين، فتميل نحو العلوم الطبيعية في البحث والتنمية، أكثر مما تميل إلى العلوم الإنسانية، إلا ما يخدم منها السوق والربح والمراكمة.

النظرية التأمرية وطبيعة القوة عابرة الحدود :

إذا كانت جماعة ما متجانسة بصورة تاريخية - مع اعتبار موضوعي لاحتمالات تناقض مصالحها بصورة دورية متقطعة وقصيرة الأجل محددة المصالح - قادرة على فرض هذه المصالح على غيرها بالوسائل المتاحة لها، وصولاً إلى الحل العسكري للتناقضات بين هذه المصالح ومصالح الفئات/المجموعات المتناظرة، وإذا كانت هذه المجموعة في موقع القوة من أدوات التبرير والتشويش والتعمية وغسل العقول باللغة المراوغة والمفصلة على الأحابيل

والأكاذيب والأساطير، فإن هذه الجماعة لا تحتاج إلى نظرية تأمرية لتحقيق مصالحها، ولا إلى التواطؤ السري، لأن ثورة المعلومات قامت بـ :

١ - توفير غير مسبق للمعلومات.

٢ - معلومات حول أطراف العمورة، فلم تعد ثمت جماعة أو مكان أو حدث يُستعصى أو يُبْى أو يُستبعد على أنوات الاتصال والأخبار التي تطل كل مكان وكل شيء فتخله وتفصله على نهج المصالح العليا للقوياء.

٣ - الهيمنة على الأخبار والأحداث من واقع توفير المعلومات، ومن ثم إذاعة بعضها وإخفاء بعضها وإعادة «تحرير» وإخراج بعضها انتقائياً، وتوقيت إذاعتها ونشرها أو تأجيل نشرها أو إخفائها أصلاً.

٤ - إشاعة التجهيل حول الأحداث من واقع توفير المعلومات.

إن وفرة المعلومات أصبحت آلية لتطويع المعلومات لخدمة وتغيب المعرفة ومفصلتها وهندستها وتفضيلها حسب الطلب، واستجابة للحاجة، وتحقيقاً لمصالح أصحاب المصالح المألدة على غيرها.

المهرفة والتكنولوجيا ،

يعتقد - بون تحفظ أحياناً - أن ثمت صلة مباشرة وناجزة بين المعرفة والتكنولوجيا. على أن الملاحظ أن التكنولوجيا ساعدت على إعادة تحرير الحقائق والأحداث، بحيث يعاد تفصيلها وإخراجها حتى لا تُمت إلى الواقع ؛ ذلك لأن القدرة الهائلة لأبوات الاتصال التكنولوجية المتقدمة أصبحت قادرة على الإلحاح على العقل الفردي والجمعي - بصورة ماهرة غير مسبقة - لخلق الميول والاتجاهات والرأي العام والذهن الفردي، ويلاحظ أن :

١ - قدرة أبوات الاتصال على تحريك الجماهير نحو سياسة عليا معينة، وضمنان مساننتها للثورة المضادة، والحروب، والانتصار في الحروب، كما حدث في حربي الخليج الأولى والثانية خاصة. أو التعميل بنهاية الاتحاد السوفيتي.

٢ - لا يعني ذلك أكثر من أن تذكر نصف الحقائق، أو إغفال جزء منها، بحيث تُؤم الواقعة الواحدة. والمهم هو أن انتشار وعمق وقدرة وسائل الاتصال وسرعة وصولها في لحظة واحدة إلى الملايين من المشاهدين المستمعين يعمل - أيضاً - عامل سيطرة تلك الأبوات واحتكارها «للحقيقة» بدون أو بقليل من التعليق من قبل الإعلام المناوئ، أو وجهة النظر الأخرى، أو التعليقات البديلة.

٢ - احتكار وكالات الأنباء يؤدي إلى تكرار الرواية الواحدة والخبر/التحليل والتعليق، فلا يبقى سبيل إلى نفي أو تحييد الخبر/التحليل/التعليق من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن سعة انتشار الأنباء المستكرة لأنوات الاتصال التابعة للدول الفنية تكسح كل مكان آخر أو بديل أو مقابل بدرجات فائقة.

٤ - أنوات الاتصال من الصحافة الكبرى، والصحافة الشعبية، وحر النشر، وكالات الأنباء، والتلفزيون، قد أصبحت إما مملوكة بنسب عالية أو بصورة كاملة للشركات متعددة الجنسيات ولرأس المال عابر الحدود وليبوت المال.

٥ - بالتالي يمكن التحكم في الإعلام حتى يوجه نحو مصالح معينة، بحيث تقوم الصحافة.. مثلاً، بإنجاح أو هزيمة حزب سياسي على حساب حزب سياسي آخر، كما أن الصحافة تملك أن «تقتله» شخصية قيادية معينة، مثلما حدث لأثر سكارجيل زعيم نقابة عمال الفحم البريطانية، إبان حملة القضاء على الحركة النقابية البريطانية عام ١٩٨٦م.

ثورة المعلومات وأدوات الاتصال وإعادة إنتاج الحقيقة..

أصبحت ثورة المعلومات والتطور الهائل في وسائل الإعلام وأنوات الاتصال ونشر الأخبار شيئاً انتقائياً، بالتحكم في مواعيد إذاعتها وفي اختيار ما يذاع منها، وتحليل الأحداث وفق نهنية معينة/، ومن خلال انتقاء المفردات التي تستخدم في وصفها وتحليلها. وقد أصبحت هذه المفردات وسيلة من وسائل إعادة إنتاج الحقيقة، والتحكم في نشرها أو إخفائها «بإعادة إخراجها» مسموعة ومقرّنة ومشاهدة، إن ثورة المعلومات إذ ربطت العالم ببعضه ببعض، فيما يسمى الآن بالقرية الكونية، وأصبح تبادل الاعتماد الإعلامي حقيقة موضوعية معروفة، فإن تأثير حدث على أحداث أخرى يؤدي إلى تغييرات بعيدة الأثر على مجريات الأمور في كل مكان. كما يخلق أحداثاً لا يمكن لأحد نفيها أو إثباتها، بسبب احتكار المعلومات وقد ترتب على هذا :

١ - أن أصبحت المؤلفات والمطبوعات ذات الطبيعة المرجعية قليلة الفائدة، إن لم تصبح بائرة.

٢ - أن الكتاب يعانى حالياً من احتمالات البوار المتزايدة شبه الحتمية، كون الأحداث

تسبقه مرة، وأدوات الاتصال تتجاوزه مرات - ليس فقط إخبارياً - وإنما تحليلياً وتفصيلياً، إنها تُوظف أكثر المتخصصين في تغطية وتحليل الأحداث من المحررين ومقدمي البرامج ومخرجي الأفلام الوثائقية والصحفيين المطلقين. وإن جماهير هذه الأدوات من القراء الدائمين للصحف ومشاهدي التلفزيون ومستمعي الإذاعات هم أكثر عدداً بكثير من قراء أشد الكتب رواجاً، فإن الكتاب مهدد بالانقراض، لأن دور النشر ومراكز البحوث كانت إما قد تم كونه مصادر تمويلها أو تزايد افتقارها للتمويل، وأدوات الاتصال الآن تكاد تنتمي إلى وتخضع لسيطرة المولدين لأنها تحظى بنصيب الأسد من التمويل.

على أن أهم خصائص التطور غير المسبوق لأدوات الاتصال، ووفرة المعلومات، هو أنهما يصنعان الأحداث أكثر مما يغطيانها. وأخطر الأحداث التي تغعلها ثورة المعلومات وأدوات الاتصال واسعة الهيمنة على الأحداث، هي قدرتها المتزايدة على إقامة أو إسقاط وكسب أو خسران الانتخابات والتأثير القاهر على قولة الذهن وخلق الرأي العام وتوجيهه الوجهة التي تتناسب المصالح العليا للقوى المهيمنة على العالم، بحيث يصبح الدفاع عن هذه المصالح، وكأنه دفاع عن مصلحة الأمم الفنية / السلام / العالم / المصالح القومية / الأمن القومي. وهكذا تتم الممارسات لصالح قوى بعينها، وكأنها استجابة ديمقراطية لمشاركة شعبية واسعة (مثال ذلك حرب الخليج الثانية). والعكس صحيح حتى عندما تكون المقارنة بين حدث وحدث شبه مطابقة يصبح عن طريق التأثير الملح بصورة آخِذة بالتلاييب - ممكناً تحويل الرأي العام نحو موقف مغاير تماماً، والذريعة نفسها، وباسم الشعارات نفسها، وهو الاستجابة للرأي العام - الذي يكون قد طُوِّع ليتجه وجهة مختلفة - «ديمقراطياً» مثال (مسألة البوسنة والهرسك).

أدوات الاتصال

وراء أسس المال عابور الحدود :

إن هذه المصالح لا تقف، ولا تزيد كثيراً على أنها اقتصادية، إن أدوات الاتصال غير السابقة للظهور على إحداث الأحداث وخلق العالم على شاكلة واحدة - عصبياً / سياسياً / عسكرياً - باسم سيادة العالم الحر، وباسم الديمقراطية، والحرية، واحترام الملكية الخاصة، تصبح في أهمية أدوات الإنتاج وأحياناً تتفوق عليها به :

١ - خلق المناخ الفكري / النفسي / الذهني، لتكريس والدفاع عن مصالح معينة لفئات معينة، وهذه المصالح في المحصلة النهائية اقتصادية.

٢ - كونه هذه المصالح، وتلك الفئات، تأسساً على كونه النظام الكونى.

٢ - محاولة إلغاء أو إضعاف البدائل المقابلة بصورة عنيفة لتلك المصالح، مصالح الفئات العريضة لأغلبية الأفراد الذين لا مصلحة لهم فى الدفاع عن تكريس مصالح تلك الفئات المكونة.

إن هذه المصالح إذ تنقسم بطبيعتها بين مراكمة رأس المال عن طريق الإنتاج وإعادة الإنتاج الصناعى - إنتاج السلع، فإنها - أيضاً - تضم قطاعاً مهماً من المصالح التى تحصل بالمراكمة لرأس المال عن طريق حركة المال وحده، المال كسلعة. إن أدوات الاتصال المتقدمة تعد وسيلة إنتاج، وإعادة إنتاج لرأس المال المالى فى أسواق المال، والسندات، والأسهم، والمودعات فى البنوك الكبرى فى البلدان الغنية لأوروبا الغربية، وفى بنوك وأسواق المال التى أنشئت حديثاً نسبياً فى جنوب شرقى آسيا، والتى تُخلق تباغاً فى أجزاء أخرى من العالم، حيث يتم بيع وشراء ما يعادل مليارات الدولارات يومياً عبر الحدود القومية للدول فى تلك الدول صاحبة الأسواق المالية، إن أخطر العمليات السياسية والاقتصادية تتم عبر الحدود، وخارج وفوق وبعد سلطة الدولة القومية، فالدولة القومية قد أصبحت شيئاً أقرب إلى الكم الزائد.

وإن هذا الضمور المتزايد للدولة القومية وظيفة ومحصلة وسبباً بصورة متجددة تنذر بالاختفاء المتسارع لفئات تقليدية، اجتماعية /اقتصادية : ومن هذه الفئات الطبقات المتوسطة المحلية وشرائح من الصفوة الوظيفية (٣) مثل المفكرين والباحثين والأكاديميين، المتصلة مهتهم ووظائفهم وبخولهم بالطبقة المتوسطة الوطنية. يلاحظ مثلاً تمويل فئات الكتاب والصحافيين ومخرجى المسرح والسينما فى المنطقة العربية، وهجرتهم الفكرية أو المكانية، إذ ينتجون فى سوق عرض وطلب، خارج حدود أوطانهم، بتمويل خارج حدودهم، واستجابة لأنواق ومواصفات عابرة للحدود، أو معاد قولبتها بدورها تحت تأثيرات جهوية إقليمية مدولة عابرة للحدود (٤).

كونونة رأس المال

وتحول المال إلى سلعة.

حقيقة أن كونه رأس المال بوصفها علياً مصاحبة، ومميزة لطبقة رأس المال متعدد الجنسيات عابر الحدود فى شكله الإنتاجى - للسلع - أو شكله كسلعة تباع فى أسواق المال لمصالح المراكمة الطالية للريح، أقصى الريح، والفائدة على الأسهم والسندات، هى عملية يمكن تأريخها بالحرب العالمية الثانية، إلا أن ضغط وتأثير التغييرات الاقتصادية والسياسية قد أوجد وسيلة غير مسبقة للمراكمة بمساعدة وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، مما ترتب

عليه نشوء عصر غير مسبوق لقطاع المال المكونين بالتسهيلات البديقة والمعقدة وأسواق المال المتحررة من كل القيود، عابرة الحدود فوق رأس، وبلا حاجة أو ضرورة لرقابة أية دولة أو حدود وطنية في شكل العملات، السلع، السندات الحكومية ومتعددة الجنسيات، مما يُستعبد ويتم المتاجرة فيه ٢٤ ساعة في اليوم وبلا توقف (٥). فبالمقارنة مع الستينيات حيث بلغت جملة الأعمال المصرفية الدولية مجرد ١٪ من الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد العالمي مجتمعاً، فإن جملة الأعمال المصرفية بلغت ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد العالمي ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠، وقد تعاظم إجمالي الأعمال المصرفية عابرة الحدود إجمالي التجارة الدولية في منتصف الثمانينيات، مما قد يفسر بعداً من أبعاد الأزمة الاقتصادية وبطء النمو الصناعي، وتشوه الفئات التحليلية الاقتصادية الاجتماعية، والتراجع المتسارع لمراحل تطور وأنماط إنتاج المجتمعات المتبادلة الاعتماد قهرياً إلى اللاتقتصاد أو إلى اقتصاد العصر الحجري.

البحث والتنمية تنمية من ؟ تنمية ماذا ؟

لم يعد التآمر إذن - ضرورياً - خلف الأبواب المغلقة. إذ لم تعد حاجة للأسرار بين الدول الفنية القوية، فبقوة أدوات الاتصال وهيمنتها وإلحاحها الشرس والقاهر على ذهن توجّه الآراء، وتخلق الميول والعاجات إلى غسل العقول المستمر. إن محطات البث الكبرى (مثل CNN) تحتكر الأخبار وسرد الأحداث بإمكاناتها الهائلة على تغطيتها وتحليلها وتقديمها. وإن أدوات الاتصال القومية تأخذ عن تلك المراكز الدولية العالمية للأخبار والتحليلات، فلا تزيد عن أن تترجمها وحسب، إلى لغاتها المحلية. ومن هنا نرى أن التبعية - أو تبادل الاعتماد - الإعلامية هي انعكاس لأشكال أخرى من تبادل الاعتماد القهري أو التبعية القاهرة، ففيما عدا الأخبار المحلية لمحطات الإذاعات الوطنية، ليس هناك جديد أو مختلف في الأنباء ورواية الأحداث العالمية من وجهة نظر، وبانتقائية أدوات الاتصال والإعلام الدول العالمي للمحطات الكبرى.

إن الهيمنة الإعلامية هي - أيضاً - هيمنة فكرية تستلطف الأهمية المحورية، فيصبح الإنتاج المحلي/ الفردي للكاتب/ المحلل والباحث، إما متخلفاً عن متابعة الأحداث المتتابعة، أو مريداً للتحليلات التي تقدمها أدوات الاتصال الدولية بإمكانات معاصرة غير مسبوقة فالتغطية الوثائقية للأحداث وبإحصاءات ومعلومات طازجة وشاملة وجامعة توفرها تكنولوجيا لا تتوفر للأفراد أو المراكز الوطنية للبحوث والدراسات.

إن تمويل البحوث والدراسات يتقلص بسبب الهيمنة الكاملة للصناعة وبيوت المال على السوق، وتحول الاهتمام إلى العلوم التي تخدم الصناعة أكثر من العلوم، التي يبدو أنها لا تخدم السوق وبيوت المال بالقدر نفسه.

إن تكاليف الإنتاج من أجل السوق تشمل نسبة تتراوح بين ٥٪ - ١٠٪ من المخصص لما يسمى بالبحث والتنمية (R&D). وهذا البحث مكرس من أجل تنمية إمكانات المراكمة والمزيد من الربح، وأقصى الربح، وهذا هو التعريف الموضوعي للتنمية، تنمية إمكانات رأس المال في المراكمة من خلال ابتداع المزيد من أدوات الإنتاج التي توفر إمكانات تخفيض تكلفة الإنتاج لحساب الربح والمراكمة. من هنا يمكن فهم كيف أن أدوات الاتصال والتكنولوجيا المتعددة تأخذ هذا الجانب من الأهمية، إذ توفر إمكانات المراكمة لرأس المال المالى - الذى ارتفعت نسبته بالمقارنة مع رأس المال الموظف - فى إنتاج السلع من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الاستثمارات الأجنبية الخارجية منذ التسعينيات. وتقدر هذه النسبة بأكثر من ٤٠٪ من استثمارات الولايات المتحدة فى البلدان غير الصناعية.

وإذ بلغت قيمة العطاءات التى تمت المتاجرة فيها عبر أسواق المال (لندن - فرانكفورت - نيويورك - سيني - طوكيو - هونج كونج ١٠٢ تريليون دولار عام ١٩٩٠. هذا فيما بلغت أرباح المتاجرة فى العملة - المال كسلعة - الأمر الذى لم يكن معروفاً قبل عام ١٩٨٠ - ٢٥ تريليون دولار.

إن هذه الأرقام تشير إلى أن إعادة إنتاج رأس المال :

١ - تتم عبر الصنود لصالح فئات مكونة (متعددة الجنسيات).

٢ - إن جانباً كبيراً (يقدر بما بين ٣٠٪ - ٤٠٪) من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موظف فى سوق المال حيث يبيع المال - كسلعة - على حساب إنتاج السلع.

٣ - إن حركة رأس المال تؤثر على اقتصاد وأسواق وإنتاج السلع فى الأسواق المحلية والعالمية.

٤ - إنها تُخضع البحث وتحتكر إمكاناته لصالح نوع معين من التنمية.

وقد قدرت المبالغ الموظفة فى إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال المالى بـ ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٠. إن البحوث التى تمويل ويتم إجراؤها من أجل التنمية، تسمى «البحث والتنمية» كمصطلح Research and Development (R & D) هى بحوث مخصصة، بداية وأصالة،

من أجل تنمية فرص رأس المال المالى عابر الحدود فى المراكمة. وهى بحوث تتخذ أهميتها من أنها مؤسسة على مراكمة. وموظفة من أجل مراكمة. تعتمد على إمكانات هائلة تتجلى فى أن رأس المال المالى عابر الحدود يتجاوز طبيعة الحواجز والحدود، مما يجعل له مغنم خريبية، وشروط للإعفاءات الجمركية. وفرص لتحويل خالص الربح إلى الخارج بوكالة الدولة القومية. يترتب على ذلك أن البحوث القومية مثل الدولة القومية مصنوعة، إما لخدمة هذا النوع من الإنتاج، أو الخروج عن دائرة الأهمية الدراسية / البحثية وضرورتها «للتنمية» حتى عندما يتم الحصول عليها. وبالتالي فإن فئات تحليلية اقتصادية اجتماعية مقضى على الحصول على تحليلها. فإذا ما لاحظنا أن التنمية فى النماذج المطروحة للتنمية الرأسمالية فى المنطقة مثل مصر كواجهة مجهولة للاقتداء فيما يتصل بالتعددية الحزبية، والتجربة الديمقراطية، نجد أن مصر تعتمد فى اقتصادها على ما يسمى بصناعة السياحة، والمعونات الخارجية، فإن حالة البحث من أجل تنمية قابلة للاستمرار من أجل إعادة التوزيع الذى يظل شبه عادل، رغم أنه يبقى بالضرورة، فارقاً كشرط فى العملية الديمقراطية الاقتصادية، التى تتأسس عليها الديمقراطية السياسية الليبرالية فىصبح مصادرة على المطلوب، تحت ظل رأس المال المالى عابر الحدود. إن البحث العلمى الموضوعى مثل العمليات المتصلة بالمشاركة الشعبية لا يتم إلا فى مناخ من الديمقراطية المعرفية/ التمويلية السياسية. إن التنمية التى تتم أو لا تتم على أساس حركة المال أكثر من إنتاج السلع : حين يتحول المال إلى سلعة، وأقصى الإنتاج هو إنتاج واقتصاد والخدمات، بدلاً من الصناعة، والزراعة المنفصلة كقطاع بمعجلات مزعجة، تتجلى يومياً فى انكفاء المعدل البيانى «للتطور» و «التغير» الصاعد وفى التراجع إلى أشكال غير مسبقة «للتخلف» وتشوه الفئات الاقتصادية الاجتماعية، مما قد يفسر باختفاء الطبقات الوسطى لحساب الطبقات المكونة، أصولية الاستهلاك / أصولية التوزيع / أصولية الاحتجاج، والسخط = اللتسامح الاقتصادى والفكرى والثقافى والسياسى والدينى :

بالارتهاان والأصولية الجماعية فى ظل هذا المناخ الأصولى، يستحيل القول بتوفر المناخ المناسب للفكر هادئ النفس المستعصى على فقدان الصبر والرشد، والارتهاان المرواح بلا «تقدم». ويلاحظ أنه منذ بداية الثمانينيات كان قد بدأت بالظهور أشكال من السجلات الفكرية بين اليمين التقليدى، واليمين الجديد، واليسار التقليدى المحبوس رهينة أصوليته التى تخصه هو الآخر فى حوار أخرس.

إن البحث فى البلدان العربية - على الأقل - ظل مكانه. وقد أصبح سجلاً لايرقى إلى

الحوار، لأن أطراف السجال لا يصغيان/ متخاصمان تاريخياً، أيديولوجياً، وسياسياً، ولا يُخرج مثل هذا السجال - إن أخرج شيئاً - غير ربود أفعال في شكل اختزال للتحكار والمقولات والفئات التحليلية، مما يخلق شريحة فوق الشرائح الأخرى، من تراكمات القصور النظرى ويكون هذا المسار المحلى واحدة من التحديدات، والقيود الواقعة على الموضوعية البحثية، وبالتالي قد لا ينتج حصاراً جغرافياً دراسياً يساعد على التقدم إلى الأمام فى شيء، إذ يصبح مثل الدوران فى ساقية جافة بلا ماء.

إن اختزال النظريات، والفكر، والتعريف، والاصطلاح يأتى من الانفصام المحلى بين أطراف نقیضة، لا صلح أو اتصال ولا حوار بينها، كما كانت قد أتت عن إطلاق المفاهيم فى ثنائية بينها طلاق بائن - متقدم - متخلف - تقليدى - حديث وهكذا، ففيمما تبقى المفاهيم مجردة مطلقة - كظواهر كونية لا تتبدل، ثابتة، فى وصف الغريب والصناعى والأوروبى - تتحط المفاهيم والفئات التحليلية التى يشار إليها فى دراسة المجتمعات اللاغربية - للصناعية - اللأوروبية وكأن لا فكاك !

التهنية الأكاديمية، محاولات

الفكالك واستبطان القصور

يدرك كثير من الباحثين فى العالم المسمى - ثالث/ رابع/ عصر حجرى - التحدى الهائل الذى يواجه كل من «التنمية» الاقتصادية الاجتماعية و«اللاحق» و«النمو» الذى تسمى إليه هذه المجتمعات نتيجة إدراكهم الإلحاق القهرى الذى يبدو وكأنه لا فكاك منه بالمراكز الفنية عن طريق سيطرة النموذج الرأسمالى «للتنمية» وبالنظر إلى مقولة إيمانويل وولد شنين حول تقسيم العمل الدولى، والنظام الرأسمالى الكونى تحديداً حول «التنمية» للبلدان غير الصناعية (فيمما عدا بلدان جنوب شرقى آسيا الأربع مجازاً) فإن المفكرين والباحثين فى البلدان المسماة نامية مواجهون بـ :

١ - قبول الواقع كقدر لا بد منه، والانخراط فى إعادة إنتاج البحث من أجل التنمية الرأسمالية والانضمام كغيرهم من جماعات السلطة السياسية الاقتصادية، أو السلطة الاجتماعية الفكرية المكونة للفئات والجامع.

٢ - رفض الإلحاق الجبرى العنيف والمخاطرة، بالعزلة والعزل، ومعاناة الاغتراب بلا أمل قريب مع التضحيات التى يتطلبها ذلك الموقف.

٢ - قبول فكرة أن ما يقولون ويكتبون لا يؤثر أو يغير كثيراً في مرحلة تكريس المؤسسة الأكاديمية الرسمية خادمة المؤسسة السياسية السلطوية، في تدرجاتها وتراتياتها المكونة مع الاستمرار في النضال، من أجل إغناء الفكر والنظرية المكرسين للتنمية المستمرة مقابل «التنمية» الرأسمالية.

٤ - استيطان العبودية الفكرية بلا وعي في مواجهة الإحساس بالعجز الذي لا يقاوم في أشكال إدانة الثقافة القومية / اللغة القومية/ إدانة الذات/ جلد الذات تحجيم الذات/ تشطير العقل / والتنظيم في أطروحات / وحوارات مغلقة ومنغلقة على نفسها. ويستخدم أصحاب هذا الموقف الأطروحات واللغة المقابلة (لغة الغريم) (٥) لغة الأقوياء - لأنها قوية، أو العكس اللغة القوية المانعة لأنها لغة الأقوياء في وصف ثقافتهم/ ومجتمعاتهم، وتحليل لغتهم وتراثهم وأنفسهم. إن استيطان العجز يأتي من قبل أذكى الناس فلا يزيد غير أن يكرس العجز، واحتقار الذات الضمني في أصوليات بعض مدارس اليسار، أو في رفقاء الثقافة الإنسانية في أصولية اليمين الجديد.

موت الأيديولوجية

نهاية التأريخ والبحث :

ثمت ظاهرتان فكريتان نشأتا عبر بداية البيروسترويكا، وتحديداً مع سقوط حائط برلين :

١ - تشاؤمية يائسة من المشروع الاشتراكي، شبه كافرة، ونادمة على العمر الفردي والجمعي الضائع، في الحديث عن النضال من أجل الأفكار الاشتراكية، وبناء المجتمع الاشتراكي.

٢ - احتقالية فائقة بالانتصار النهائي للرأسمالية، والانفجار المنتهي للاشتراكية، بكل أشكالها وتطبيقاتها في كل مكان، ويلاحظ أن فقدان الذاكرة الجماعية الذي يشار إليه بنهاية الأيديولوجية أو التأريخ سرعان ما انقشع تماماً في :

أ - البلدان الاشتراكية على مستوى المجاميع التي ما انفكت أن واجهت التراكمات العددية للعاطلين، وإحصاءات الأسعار لاقتصاد السوق، وسيطرة قوى السوق على مصائر الأفراد المبتخس عملهم، المتبيرة حاجاتهم في الأرقام المتزايدة للفقراء المكونين.

ب - البلدان الرأسمالية حيث لم يعد ثمت نظام غير النظام الرأسمالي باقياً للأفراد

لمواجهته ونقده بعد زهاب الخطر الشيوعي - يشير الغرب إلى الاشتراكية على أنها شيوعية ويشير أعداء الاشتراكية إليها بوصفها شيوعية / مشاعية / إباحية، استسهالاً واختزالاً للأمور وتبسيطاً انتقائياً - ونهاية الحرب الباردة، مما كان يتزعزع به الغرب.

ج - فى بلدان العالم الثالث الذى كان قد أخذ بالتراجع نحو عوالم متدنية التنمية، مهمة من العالم الأول، المشغول بالعالم الثالث، لتحويله إلى عالم أول، بإقل التكلفة على حساب العمالة الرخيصة الماهرة - المتوفرة بلا حدود أو بشروط - وإقامة اقتصاد السوق لحساب المراكمة عابرة الحدود المكونة للمتفعين من الانفتاح على حساب غيرهم.

إن تحول الاهتمام والتمويل ورأس المال بعيداً عن العالم المسمى ثالثاً، إلى العالم الثانى سابقاً، يترك إمكانات واحتمالات متغايرة :

١ - توفر شروط ومناخ بدرجة من الاستقلال - المفروض غير الطوعى - عن السوق العالمى، وبالتالي إمكانات أكبر للديمقراطية السياسية/ الفكرية/ التنظيمية الحزبية، فى إطار التعددية المُعدَّة أصلاً للعالم الثانى. أكثر مما هى مخططة للعالم المسمى ثالثاً، فلا بأس من الحرية إن جعلت الناس أحراراً، إذ يرى الغرب وكأنه يفعل شيئاً من أجل إرساء العملية التعددية الحزبية، وحقوق الإنسان «السياسية» - فى غياب الحرية / الديمقراطية الاقتصادية وحقوق الإنسان الأساسية فى الحياة نفسها - دون أن يفعل الغرب فى الحقيقة الموضوعية شيئاً. إن أهم وأخطر مثال هو مثال اليوسنة الدارج منذ أبريل ١٩٩٢ من مسرح الأحداث حتى حافة القرار دون اتخاذ القرار الوحيد الواجب اتخاذه.

٢ - تزايد الابتئاس والافتقار الاقتصادى التمويل / الاستعمارى مع تناقض تدفق رأس المال والإعانات، ومن ثم تقاسم الأولوية السياسية / الاقتصادية والفكرية والتنظيمية.

إن مهمة البحث الموضوعى مواجهة هذا التحدى والخيار بين واحد من اثنين :

أولاً : البحث عن المعطيات الجديدة لعالم تتسارع أحداثه فى كل اتجاه، كما يأتى من هذا التسارع احتمالات يبنى التنبه إليها فى مسارها الجدلى، الذى لا يدعم أن يقدم البراهين بنشوء فئات تحليلية جديدة للسياسات الجديدة، لمجاميع جديدة أخذة بالتشكل فى كل مكان حول غايات وأهداف تبدو متغايرة غير أنها تجتمع عند الاحتجاج على الفقر، والتعبير عن عدم الرضا عن اليمين الجديد - وتكون هذه التظاهرات ميولاً خافتة ومتفرقة، إلا أنها ثابتة

ومتطورة فى سياق، بسبب التباين المتزايد للبنى والفقر - للأقلية مكونة الثروة والقوة والأغلبية مكونة الفقر والاستضعاف.

ثانياً : الانتكاء على المسلمات القديمة التى لا تفيد فى البحث، وفهم التحولات الآنية، ومن ثم رفض التشاؤمية والتخلى عن الكفاح من أجل تنقية الرؤية النظرية، فى إطار مفاهيم الجدل والتغيير الجدلى الذى لا يتم فى الزمان وحده، كما أنه لا يتأتى بدون شمن، فانكفاء المشروع الاشتراكى، لا ينبغى إرجاعه وحسب، إلى أن التجربة كانت قد تمت فى مجتمعات سابقة على الرأسمالية، على عكس ما تم التنبؤ به. إن انكفاء المشروع الاشتراكى إذ يتصل فيما يتصل - وبصورة عضوية - بالبعد المالى لرأس المال، عابر الحدود متعدد الجنسيات، ويشكل هذا الانكفاء - المؤقت وبشمن باهظ - إحدى دلالات كل من الطور الذى يتراجع أو يتطور إليه رأس المال القومى، إلى رأس مال متعدد الجنسيات، كما يراد لهذا الطور أن يفضى إلى مرحلة قد تكون نهائية ومنتهية للأشكال التى قُبِضَ لرأس المال الصناعى، التشكل فيها كآخر مرحلة من مراحل تطوره التى قد تحمل بالفعل عناصر القضاء عليه من داخله بالثمن نفسه، المذكور سابقاً، فى استلاب أعداد متزايدة من أغلبية المنتجين فى كل مكان، بكونة الفقر مع تركيز الثروة والقوة فى أيدي أقل فأقل. إن هذا التباين ظاهرة منتشرة ويلاحظها الناس فى كل مكان. إن الظلم وقلة العدالة فى التوزيع وحدها لا يخلقان أسباب الثورة، ولا يشكلان بالضرورة شروطاً للوعى الاجتماعى الحقيقى. إلا أن الإحساس بالظلم وانعدام العدالة انعداماً تاماً هما اللذان قد يخلقان شروط الوعى والثورة النهائية لدى الأعداد المتراكمة من المظلومين المكونين فقرهم.

ثالثاً : إن استلهاهم التاريخ ظل المآذ الفكرى للتطور الإنسانى. فليس ثمت انقطاع فى تاريخ المجتمع الإنسانى. لقد حفل التاريخ بثورات العبيد فى كل مكان. إن كونه العبودية - المنتشرة بأشكال وتحت إقنعة ما - بالألوان الطبيعية أحياناً كمحصلة لكونة الطبقات الفنية والفقيرة والقوة - هى ظاهرة تستحق لفت الانتباه.

موضوعات تناقد

وتستطرح أللهث :

إن الفئات التحليلية اليسار التقليدى تعاني تصلباً فى الأطراف، بسبب إصرارها على المتواليات الخمس، لتطور المجتمع فى حين لم يثبت بالدليل التاريخى :

١ - أن إحداها قد ترتبت على الأخرى ميكانيكياً، فى أى مجتمع غربى أو غير غربى متقدماً، وبشروط محلية خالصة.

٢ - إن ما يبدو من حلول الرأسمالية الصناعية مكان الإقطاع (الأوروبي) في الغرب لم يثقل إلا متصاحباً مع تحولات محيطية بالمراكمة الأوروبية، ومن خلال عمليات لا اقتصادية بالصورة الموصوفة للمراكمة، من خلال الإنتاج = التبادل - التوزيع - الاستهلاك - الإنتاج ثانية، أن المراكمة الرأسمالية ما بعد الصناعة للثروة تمت من خلال النهب «لثروات الأمم» أكثر ما تمت من خلال الإنتاج السلعي، وأن تهميش تاريخ أوروبا ورأس المال وأصلها الحقيقيين يؤيدان إلى تهميش تاريخ العالم بكل أجزائه خاصة المستلبة.

٣ - إن مرحلة واحدة من المراحل الخمس لم تثبت بالبرهان، على أنها تطور لعلاقات الإنتاج، فعندما يرى أن ذلك واقع لم يؤخذ في حسابات تطور علاقات الإنتاج، تدهور علاقات إنتاج، ثم على حسابها وكانت ثمناً لما يسمى بتطور علاقات الإنتاج في المراكز. إن تطور أنوات الإنتاج كان قد سمح باستقلال العمل - الفائض - الثروة في الأطراف على حساب منتجي الأطراف، وإضعاف القوى الاجتماعية للأغلبية، وتدهور علاقات الإنتاج بسبب استخدام أنوات إنتاج متقدمة. إن علاقات الإنتاج المترو الميتروبوليتانية المتقدمة لا تعنى أن العلاقات الرأسمالية ما بعد الصناعة علاقات إنتاج متطورة.

٤ - إن تطور أنوات الإنتاج الذي يؤسس عليه تطور علاقات الإنتاج قد تم وحسب، في مناطق من المحاور، ثم دفع ثمن تطورها خارج تلك المحاور. إن الحديث يتم دائماً عن الأشكال المقطوعة، وكأنها سمة لكافة الأشكال، ويتم التجاهل والإهمال والتغافل عن الأشكال المتدهورة بصورة تبادل الاعتماد الطردى، مع تطور وسائل الإنتاج فيصبح تننى علاقات الإنتاج المتسارعة وظيفة لتطور أنوات الإنتاج غير المسبوق. إن ملايين الأطفال والنساء يستخدمون في معسكرات عمل بأثواب إنتاج متقدمة (الهند - الصين - الفلبين) وأجزاء من جنوب أفريقيا، كالبرتغال وإيطاليا وأسبانيا.

إن أشكال العمل العبودي تتناسب عكسياً، مع تطور أنوات الإنتاج، ومن ثم فإن تعريف التبعية، يحتاج إلى إعادة تعريف. ومن أبرز وأهم أشكال العمل العبودي في كل مكان، على الرغم من أو بسبب التطور غير المسبوق لأداة معينة للإنتاج، مثل أنوات الاتصال كإمكانات جديدة واسعة الانتشار شديدة الهيمنة، في المراكمة عابرة الحدود لرأس المال المالى - أشكال استعباد الأقليات، وفئات معينة من السكان كالسود والنساء في الغرب، والنساء والأطفال والأقليات في كل مكان. إن الاقتصاد العبودي يعود مرة أخرى تحت ظل الرأسمالية ما بعد الصناعية عالية التقنية، التي لا هم لها سوى خفض سعر التكلفة على حساب العمل في كل

مكان، وحساب الربح. ويلاحظ أن أشكال العمل العبودي - مع انتشارها تحت كافة الأسماء والشعارات - هي محصلة لعدم التسامح الاقتصادي المتجلى في عدم التسامح العرقي / والاثني - القومي / النوعي (بين الجنسين). فلضعور سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة / الفلاء / تدهور مستويات المعيشة. تتكرر أشكال العبودية في الفئات التي كانت قد نالت حقاً من المساواة، وحظيت بمعدلات من إعادة التوزيع، إبان فترات الرخاء المنقطعة، والتي ما إن جاءت الأزمة التي تتذر بالبقاء منذ نهاية السبعينيات حتى اليوم التسعينيات حتى انكفاء الخط البياني للمساواة، وإعادة التوزيع والنخبة الاقتصادية السياسية على السود - النساء - الأقليات القومية، لذلك فإن الحديث عن الحقوق السياسية ليس أكثر من مصادرة على المطلوب، إلا أن أساليب تجويز أشكال النضال في وجه الهيمنة، يتخذ له أشكالاً، إذ تتفق وانتفاضة الجماهير والفئات الاجتماعية التي سارعت عوامل الحراك المتكفل بدفعها إلى أسفل السلم الاجتماعي، ما إن حلت الأزمة واستفحلت إبان الثمانينيات والتسعينيات على التوالي. ومن الجماهير التي تم الازدراء والتقليل من شأنها والإجماع على الهجوم عليها النساء إن الاقتصاد «الجويبي» للانفتاح وتطبيع الاقتصاد واقتصاد السوق، يعتمد أكثر ما يعتمد وفي كل مكان على العمل الرخيص للنساء والأطفال.

وعلى الرغم من أن بادرة للتنظيم بين الأعداد المتزايدة للعمل النسوي الرخيص لم يظهر بعد، فإن أشكالاً من مقاومة مظاهر الاضطهاد صاحب لتشفيل النساء (أكثر من الرجال) في الصناعات الجيوبية لرأس المال عابر الحدود من الحركات المفادية بعودة المرأة إلى المنزل ومحاولات إجبارها على صيغ تقيدها مثل الحجاب، وإشغال العرب بين الجنسين، إن اعتمادات المقاومة غير المنظمة والمتناغمة مع درجة الاضطهاد، ما برحت أن تبدي، وكأنها حركة مناوئة ثابتة ضد اليمين الجديد سياسياً - فكرياً - اقتصادياً كان، أم دينياً - فعندما ارتدت المرأة الحجاب، جعلت منه دعراً احتمت به فأصبحت أكثر حرية مما أريد لها، كما أن حركات السود بدورها تتخذ لها أشكالاً أكثر عنفاً مما كانت عليه الحال من قبل في أعنف تعبيراتها إبان الستينيات - حركة الحقوق المدنية للسود بقيادة مارتن لوتر كينج - في أحداث لوس أنجلوس وغيرها من الحركات الحضرية في أمريكا الشمالية ومدن بريطانيا.

وإذ حاصرت الشركات متعددة الجنسيات ورأس المال عابر الحدود، الريفي، وقد قضت سياسات واقتصاد السوق على الإنتاج من أجل السوق المحلي على حساب الإنتاج الريفي المنزلي، واقتصاد الكفاف، فإن اكتساح المراكز الحضرية، كان قد ألف فيها ألف سوقاً هائلاً

للعمل لا طلب عليه، ومن ثم فإن مئات الآلاف من المهشرين أصبحوا مصدر عدم استقرار هدد تبعاً بثورات، وقام بانتفاضات - حضرية - فى ثورات الخبز والشارع الأعوام ١٩٧٧ فى مصر، ١٩٨٤ فى تونس، ١٩٨٦ فى الجزائر، ١٩٨٤ فى السودان، ١٩٨٨ فى الأردن.

لقد نشأت فئات اجتماعية جديدة غير موصوفة فى الأدب الماركسى كقوى ثورية، مما أدى بمفكرى اليسار إلى تجاهلها أو الوقوف فى حيرة إزاءها.

ويشكل سوق عمل الخليج واحدة من الظواهر غير المسبوقة للإنتاج وإعادة الإنتاج لوسائل إنتاج متقدمة، مع تكريس علاقات إنتاج «متخلّفة» واشتراط التنازل عن الممارسات المتقدمة للعمل، وتنظيم العمل الذى ما إن يصل سوق العمل الخليجى، يتخلّى عن مكتسباته من الحركات المسبقة للنقابات المطالبية والمهنية. وبهذا الوصف يمكن إعادة النظر، وإمعان النظر فى مقولات تراتب مراحل تطور المجتمع. فى ظل التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الإنتاج ما تبرح أن تكرر علاقات شبه عبودية، أو على الأقل انتكاساً لمكتسبات تاريخية، لقوى حديثة بتحويلها إلى قوى مهمشة ومهانة تخضع لنظام الكفالة المهيمن، للعمل والكرامة الإنسانية، أى أن نظاماً اقتصادياً تبدو متطورة، ومتقدمة غنية تعتمد فى مراكمة الثروة على علاقات إنتاج سابقة على الرأسمالية الصناعية والعكس صحيح.

مثل ما يحتفظ ريفى ثرى بالصحة، ويطيل عمره بشراء أعضاء بشرية من الفقراء، بسبب الإغراء الذى لا يقاوم يتنازل الفقير فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، عن الكلى - العين - وغيرهما، مقابل مال يقيم أوده وأود أسرته وقريته - فإن بنوك الأعضاء البشرية تشبه معسكرات العمل الرخيص للعمالة غير المنظمة وغير المسبقة، المنوعة من أن تنظم نفسها لحماية أبسط مصالحها وحقوقها، ابتداء بحق المطالبة بالأجور المناسبة للعمل المناسب حق ما بعد الخدمة، حق الضمان الاجتماعى. بحيث يتم الاستغناء عن العامل تصفياً متى ما أريد ذلك، ويتم إنهاء خدمته فى أى وقت، ولا حق له فى فوائد أو ضمان. ويلاحظ أن العمالة التى طردت من الخليج إبان حرب الخليج الثانية عادت إلى الأوطان المصدرة للعمالة لتواجه العز والفاقة، وهى التى شيدت المنشآت وقامت بحركة التعمير والإنشاء غير المسبوقة منذ منتصف السبعينيات، لتحل مجتمعات بدوية ريفية إلى دول لا تقل فى مظاهر تقدمها العمرانى، والطبى، والتعليمى، والحضرى، عن بعض ولايات أمريكا الشمالية الفنية. إن الاقتصاد العبودى بأنوات إنتاج متقدمة، وبثروة ورأس مال عظيم، يمكن أن يشكل شروط عبودية مجتمعية. فالمجتمعات المصدرة للعمالة تتحول بصورة ما إلى مجتمعات مستعبدة،

بدولها، ومعالمتها ودخولها من العملات الصعبة، وإمكانات المعونة الأجنبية، والاستثمارات فيها. للمجتمعات المستوردة للعمالة، التي تشكل تحويلاتها المصدر الأساسي للعملة الصعبة، والمقدمة للمعونات الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم تصبح دولها فاقدة لشروط القرار الحر المستقل. تصبح دولها القومية في مرتبة الخادم للدول المستوردة للعمالة، والمقدمة للمعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن أشكال العبودية - الاقتصاد العبودي ومظاهر التبعية المتناهية، حتى الاستعباد - تتجاوز والثروات الهائلة، وإمكانات لمراكمة المزيد منها، ومن ثم تركز كل من الثروة والقوة في أيدي قليلة على حساب مجاميع من التراكبات العبودية للمنتجين من الأفراد، في الدول التي تنتج بمال دافع ضريبة فقيرة الكوادر المؤهلة والمدرية أي الثروة البشرية اللازمة للعملية التراكمية للتنمية المحلية لصالح تنمية مجتمعات غنية، مادياً فقيرة حضارياً. ولا تتوفر البحوث المتعلقة بهذه الظاهرة فيما تتوفر على هجرة العمالة أو استنزاف فائض العمل والإنتاج وإمكانات المراكمة المحلية، ولا تتوفر البحوث على هجرة العقول والعمالة الماهرة لتصدير ثروة يستحيل استعانتها، أو إعادة إنتاجها في وقت قليل. إذ يأخذ تأهيل الفرد فترة تمتد إلى ٢٠ عاماً أو أكثر، فلا يمكن التعويض عن استنزاف تلك القوى الحديثة المؤهلة.

النظرية التآمرية ودراسة الفقر

ينبغي الاستطراء في القول بأن التمويل أخذ بالتناقص لدى مراكز البحوث والباحثين في العلوم الاجتماعية التي لا تحصل على البحث من أجل تنمية فرص وشروط، لتسويق السلع وفق الحاجات واصطناع الشهية للاستهلاك، في وقت تتبرر فيه الحاجات الأساسية للأغلبية من سكان العالم من الفقراء.

ذلك أن ثمت أموالاً تُعتمد لدراسة الفقر والفقراء من قبل المنظمات الدولية والإقليمية. إلا أن أي مجرب، اشترك في واحدة من هذه المؤتمرات، يجد بأقل قدر من إيمان النظر، أنه حتماً خارج منها مقلول مختنق النفس لا يدري لماذا يالو على نفسه حضور مثل هذه التجميعات في أغلب الأحيان. فالذي يتم معظم الوقت هو :

١ - إن هذه النشاطات تبدأ من «الصفرة» في كل مرة، ولا تسمى إلى أو تفكر في العملية التراكمية للبحث والدراسة.

٢ - توضع موضوعاتها من قبل موظفين لا علاقة لهم بالواقع، يدعون إلى مؤتمراتهم مشتركين على أساس التوزيع الإقليمي، ويعطى اهتماماً أكثر للدول الغنية. بحيث تسيطر

«موم» وشواغل الأغنياء على موم الفقراء. كئن يستحوذ البحث فى ظاهرة «الاداءات» الأجنبية فى دول الخليج على جلسة مناقشة مشكلات هجرة العمالة العربية فى الخليج. أو أن تحتكر النساء الأوروبيات أو سود المهجر النقاش وأجندته فى سجال حول الحرب بين الجنسين على الطريقة النسوية الغربية الراديكالية، أو الحرب بين البيض والسود : أى أغنياء البيض والسود على حساب فقراء الاثنيين. أو أن يقترح برقع مستوى المرأة الريفية - غير المثلة فى تلك المؤتمرات وباسمها ونياية عنها - يقترح إدخال الحاسوب فى الريف (!) وهكذا لرفع مستوى المرأة الريفية.

٣ - تصرف مبالغ طائلة تبلى مائت الآلاف على تلك المؤتمرات والطلاقات الدراسية التى تعقد فى فنادق فاخرة فى بلدان العالم الثالث والرابع والعصر الحبرى فى حين أن نصف هذه الاموال لو صرفت على قرية أو من أجل تنقية ماء الشرب فى منطقة ريفية لطلت مشكلات حيوية على جانب من الخطورة المظلمة للفقراء.

٤ - إن تمويل مثل هذه الدراسات التى تتخذ لها موضوعات معمة غير معرفة جزافية فتجارى فى محاكات فاضحة بالمشكلات المعاصرة فى الغرب وتتسارى معها إنما:

أ - تموه القضايا الحقيقية وتقضى على فرصة معضلة المشكلات التى يعانى منها الناس الحقيقيون من الفقراء إذ تتولى نياية عنهم صياغة مشكلات غير واردة.

ب - بينما أصبحت هذه المنظمات وكأنها تفعل شيئاً من أجل الفقراء. لا تفعل هذه المنظمات فى الواقع شيئاً من أجل الفقراء.

ج - تصرف الاموال ويبنى التمويل بلا طائل، إلا ترفيه الموظفين القائمين على تلك «المكاتب» والاقسام المتخصصة التى تنتهى مهمتها بإصدار كراسة للتوصيات - نياية عن المشتركين أنفسهم، توزع على من لا يقرؤها وتضاف إلى مكاتب لا يعرف عنها أحد شيئاً ولم يسمع بها أحد ولن لا حاجة لهم بها.

إن هذه العملية إذ تستمر فى الزمان والمكان تشكل واحدة من أخطر أشكال التآمر على البحث فى قضايا «التنمية» والأغلبية من التراكمات العددية لن لا وجوه لهم وباسمهم ونياية عنهم وعن الباحثين الذين يهتمون بهمومهم.

هوامش

- (١) انظر خلوتون النقيب (١٩٨٩م - ص ١١٢).
- (٢) أنظر فوكوه.
- (٣) جرامشي ١٩٨٢ المثقف العضوى.
- (٤) فؤاد زكريا - المستقبل العربي : العدد ٣.
- (٥) حسب قول الأيكونومست ١٩٩١/٤/٢٧.
- (٥) سلمان رشدى وروايته «آيات شيطانية» والتي أثارت ضجة هائلة، خاصة بعد الفتوى الشهيرة بإعدامه من قبل الخميني .

الفصل الثاني

رأس المال عابر الحدود
وأصولية السوق :
بعض أبعاد النظام الكونك

الإنظام الاقتصادي

ورأس المال المهاجر أو الهارب

إن العامود الفقري للنظام الكرنى الجديد فى أبعاده الاقتصادية الاجتماعية يتأسس على تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعى، من قبل الصناعات المجزأة، الأمر الذى يحول التكلفة إلى عبء على القطاعات للامنتجة للسلع : من الاقتصاد إلى اللاتقتصاد، من الصناعة إلى حفظ الأمن.

وعلى الرغم من أن مثل هذا التحليل قد يبدو وكأنه يتحسر على رأس المال الصناعى الخاص، وبالتالي يبدو وكأنه يكيل الهجوم على رأس المال متعدد الجنسيات، إلا أنه من الضرورى أن ننتبه إلى أن رأس المال متعدد الجنسيات، التى نشطت شركاتها المعروفة إبان السبعينيات والثمانينيات كان قد أدخل مكانه لطور آخر من أطوار نمو رأس المال، ومن طبيعة المراكمة الرأسمالية. فلقد كانت الشركات متعددة الجنسيات كيانات معروفة ومفهومة وثابتة ودائمة؛ أو - خُيل أنها كذلك - حتى نهاية العقد الماضى، ومن ثم فإن نقدها والهجوم عليها ومحاسبتها كان ممكناً، كما كان ممكناً التعرف على أصحاب العمل القائمين عليها، والدخول معهم فى حوار أو فى مواجهة أو فى مفاوضات حول شروط العمل والأجور.

ولقد كان - أيضاً - للشركات متعددة الجنسيات «أوطان»، ومستقر مكانى، ومدن، مثل مدن الصلب والفحم فى ويلز، ومدن صناعة السفن فى اسكوتلندا. وبوايضى - متعددة الجنسيات فى مدينة إيفريا وضواحيها، إن إفريا وضواحيها، وكذلك مدن ويلز وغيرها اليوم، قد أصبحت مدن «أشباه»، تضم أشلاء مجتمعات عمالية، كانت منتجة ومنظمة فى علاقات إنتاج واضحة رغم عدم تكافؤها بفقدان قوة العمل التنظيمية. ولقد قضى على إيفريا وأمثالها من مدن الشركات متعددة الجنسيات، كان التنافس فى تطلب أفضل شروط، لأقل سعر، لتكلفة الإنتاج من قبل رأس مال يملك أن يهاجر فى أية لحظة إلى أى مكان ما إن ينشأ ظرف، يجد فيه رأس المال المهاجر أن معدلات الأجور لا تناسب ومعدلات الربح، ومن ثم يهرب أو يهاجر دون مقدمات إلى حيث تتوفر له الشروط والإمكانات الأفضل، إلى خارج أوروبا، أو إلى أوروبا الشرقية حيث لا تزيد معدلات الأجور عن ١٠٪. إن هذه المرحلة من مراحل نمو أو تطور أو تحيداً تراجع رأس المال هى مرحلة تتصل بإغراء لا يقاوم لهجرة رأس المال الذى أصبح عابراً للحدود، تطلباً لأقصى الربح فى الإنتاج الصناعى، وكذلك أعلى الفائدة فى

المرآكة الرأسمالية (المالية) فى أسواق المال والأسهم والسندات، إن الحديث عن النظام الكونى الجديد - فى هذا المناخ الاقتصادى - يكون أقل من عديم الفائدة، إذا لم نحاول تعريف مرحلة الانتقال من اللإنتاج إلى الإنتاج للسلع والخدمات - مما يتكبر بشكل متزايد على استخدام التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات، بالتجديد. حيث يلاحظ أنه بارتفاع وتقدم وسائل الإنتاج تتدنّى علاقات الإنتاج، ففى ظل التقدم الهائل لوسائل إنتاج مؤسّسة على تكنولوجيا العلوم الفاتكة، يصبح وارداً تعاظم انتشار علاقات إنتاج أشبه بعلاقات إنتاج الاقتصاد العبودى .

استقطاب الهند

والثروة والاقتصاد العبودى :

فى الوقت الذى يجرى فيه الحديث عن النظام الكونى الجديد وكأنه أيديولوجية ناجزة تبادر بتصريف العالم، يتسارع منوال الفوضى الكونية والتحليلية والفئات التحليلية الدارجة ترد المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، إلى الأزمة المتجلية فى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع سعر الفائدة وتقلص معدلات النمو الاقتصادى ، كم ترد أغلب ظواهر الأزمة إلى أحجام الدول المركزية الأوروبية أو تمردها كالمانيا واليابان عن الاستجابة إلى معطيات الاقتصاد المتبادل الاعتماد.

والحقيقة أنه - وفى كل ذلك - لا يلفت بصورة كافية أو يتم تجاهل اللانظام أو الفوضى المتجلية فى طبيعة الإنتاج وتقييم الاقتصاد العالمى .

إن خيبة معظم الخطط الاقتصادية وبرامج الأحزاب الحاكمة الملونة فى منافستو الانتخابات العامة مما أتى بتلك الأحزاب إلى السلطة - المحافظة فى بريطانيا والديمقراطية فى الولايات المتحدة - إبان بداية التسعينيات يترتب على تجاهل الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) لتناقضات الثمانينيات فى التجارة - على الأقل - إن لم يكن فى الصناعة . أو الاقتصاد الرأسمالى المسمى بما يعد الصناعى بدلاً من العمل المتضامن من أجل مواجهة الأوليات التى يهدد إهمالها بخطر تفاقم معدلات البطالة التى بلغت ١٠٪ فى الاثنى عشره دولة المكونة لمجموعة الدول المتقدمة OECD و ٢٠٪ فى التسعة عشر دولة الأوروبية بحيث بلغت ٢٣ مليون عامل أى بنسبة ١٢٪ من القوى العاملة خلال العامين الماضيين فى

الثمانينيات». وتقدر هذه النسبة في الدول الغنية بـ ٢٠٪ عام ١٩٩٤ أى حوالى ١٨ مليون عاطل في دول المجموعة الأوروبية وحدها.

ويؤدى هذا التجاهل لتناقضات الثمانينيات إلى اتهام الاقتصاديين والسياسيين عمالة آسيا / وقد تحولت، بسبب العمالة الرخيصة المتوفرة في أسواقها والنهب المشروع والمتزايد لقوة التكنولوجيا الغربية الأسواق المقفولة - إلى مركز جذب لا يقاوم للاستثمارات على حساب الأسواق الأوروبية. إن تجاهل التناقضات الاقتصادية للحقبة الماضية إنما، يعيل إلى تحييد نقاط المواجهة فيما بين الغرب الغنى - أوروبا وأمريكا - لصالح أشكال العداوة - التاريخية - بين الغرب وآسيا، ويركز على مشاكل البطالة، وتناقص فرص العمالة المتزايدة، بدلاً من أن يتأمل التحولات والتغييرات الحالة في طبيعة العمالة ككل، وفي طبيعة «الإنتاج» والمراقبة.

إن النظام الكرنى الجديد في أبعاده الاقتصادية - التى تتأسس عليها الأبعاد السياسية والعسكرية - تتجلى تنقضاته في أن نجاح الأعمال الرأسمالية الصناعية لرأس المال الخاص لم يعد ممكناً، إلا عن طريق العطاءات، وبالعقود على إنتاج مجزأ بعمالة موسمية - مهمشة. ذلك أنه أصبح يتعين على أصحاب الأعمال أن يتعرفوا بمهارة الانتهازية على فرص الاستثمار المتاحة في الإنتاج المجزأ بالتكنولوجيا المناسبة، وكما سنحت الفرصة برأس مال الاستثمار الأجنبية المباشرة. (١) أى أن الإنتاج أصبح إنتاجاً عن طريق المقاولات والتجزئة.

إن أصحاب الأعمال والمنظمين - منذ منتصف الثمانينيات - ينتجون تحت ظل شروط تتسم بعدم الأمان الاقتصادي. فلقد أصبحت الأعمال مواجهة منذ بداية الحقبة الماضية بظروف تتهدد مهنتهم، التى كانت مضمونة لهم مدى الحياة، وهم في خشية دائمة من اتخاذ قرارات لها مغبتها الاجتماعية والمعنوية، حيث تتسارع معدلات تكريس الإفكار الذاتى للمجموعات من أصحاب العمل والدولة القوية على حد سواء.

إن سياقات الإنتاج - المجزأ - لا تفرز إلا مزيداً من البطالة، وتحويل العمال إلى مهمشين، حيث يتحول ٨٠٪ من المنتجين إلى عمال متعاقدين، أى كعمال الترحيل، حيث ينتظر العامل بجوار آلة التليفون، مكاملة من رب عمل - قد لا يكون هو نفسه أكثر من مقاول عمل، وتتشر أشكال العمالة من منازلهم فيما أسميه باقتصاد الكوخ الإلكتروني - حيث تقدر نسبة العاملين في مثل هذا الإنتاج المجزأ - والرامي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج - بأكثر من مليون عامل من هذا النوع في الولايات المتحدة.

إن فكرة الإنتاج الجزأً بخفض سعر تكلفة الإنتاج، تجهل أو تتجاهل، أنه من خلال إعادة توزيع الخدمات والسلع العامة، سترتفع أو ترحل التكلفة الحقيقية للإنتاج من وحدة اجتماعية اقتصادية إلى أخرى، من مؤسسة إلى وكالة، من الصناعة إلى الدولة، ومن الدولة - التي تحولت إمكاناتها في إعادة التوزيع إلى تناقص مستمر - إلى المؤسسات الخيرية، ومن المؤسسات الخيرية إلى أجهزة الأمن والبوليس - بارتفاع معدلات الانحراف والجريمة مع تزايد الفقر والحاجة - ويقلل من إمعان النظر في السياقات الاقتصادية الراهنة سيتضح بصورة كافية - وعلى مستوى واسع الانتشار - شكل النظام الكوني الجديد واليمين الجديد.

ومن المفردات التي لم يُعن أحد بتعريفها، تعريفاً موضوعياً مستقلاً عن مصدرها الرسمي، اليمين الجديد الملتبس بل المشبوه في منطلقاته، مفردة النظام الكوني الجديد. فلقد أخذت هذه المفردة في الانتشار دفعةً واحدة، فاستُخدمت من اليمين التقليدي واليسار التقليدي : أولاً، وكأنها تطلق لأول مرة، وثانياً، وكأنها معصومة من الجدل، ناجزة لانقضاء، فيها وكان النظام الكوني مرتتب عن التصريح اليميني الجديد. الذي أطلق هذا المفهوم إطلاقاً .

والواقع أن العد التنازلي لانتها زمان العالم الذي نعرفه، والمقاييس التي كان يقاس بها هذا العالم، والظواهر التي كان يتجلى من خلالها - فيما أصبح يشار إليه بالنظام الكوني الجديد - كان قد بدأ مع نهاية السبعينيات، فقد كان هناك تعويض متسارع لكل من النظام الرأسمالي، الخاص والنظام الاشتراكي، وكأن المشاريع الاشتراكية التي صاحبت النظام الرأسمالي الخاص - سواء في المجتمعات الرأسمالية نفسها، في شكل بون الكفالة الاشتراكية للتوزيع، أو في شكل محاولات بناء الأساس المادي للاشتراكية، على استحياء، أو بخطط مركزية الاقتصاد، معلنة أو موضوعية في البلدان الشرق أوروبية.

والواقع أيضاً، هو أن الرأسمالية كنظام خالص، يتقابل فيه أصحاب العمل مع العاملين، أو المنتجين بالصورة الموصوفة كلاسيكياً في الفكر المادي (أو البورجوازي) إنما كانت قد بقيت حتى السبعينيات مجرد نموذج نظري، لم يطبق على الواقع بصورة كاملة في أى مكان. ذلك أن الرأسمالية كانت وصلت إلى شكل من أشكال من التوزيع، كان قد ضمن لها متفسات وريثة صناعية مهمة لتحديد التناقضات التي كانت حريّة بأن تنقض عليها من بمجرد المقابلة الحادة، بين مَنْ لا يملكون، وَمَنْ يملكون، على النحو الذي وصفه ماركس في صراع طبقي يؤدي إلى الثورة. إنه من المهم فهم حقيقة أن الرأسمالية الصناعية كانت قد

حصلت على هوامش - فى الامتدادات التى ظلت تعيش على العلاقات الأولية، وخصاماتها الاجتماعية التقليدية، التى لم يؤثر فيها دخول أشكال من علاقات وأساليب الإنتاج الرأسمالية فى القطاعات الرأسمالية المحلية، دون أن تغير كثيراً من تلك المجتمعات، مع استمرار حالات استلاب للفائض، بمعدلات لم تؤثر بدورها عن استمرار الحياة مع أشكال الفقر التقليدى. هذا وكانت معدلات الفائض المستلب التى تستنزف أو تصدر إلى الخارج تشكل بعداً مهماً من أبعاد البرامج الاشتراكية التى حصلت عليها الدولة الرأسمالية فى المتروبوليتانيات فى فترات الوفرة الاقتصادية، لما بعد الحرب العالمية الثانية، مما أخذ اليمين الجديد يدعى ببقايا بقايا، وآخر رواسته، أبان الثمانينيات تجاوز الرأسمالية للطبقات. بينما هذا تيسر عن طريق الهجمة الشرسة على القطاع العام، بالخصخصة للممتلكات العامة وطرح أسهم الشركات العامة فيما سعى بالرأسمالية الشعبية.

إنه من المهم أن نتنبه إلى أن الرأسمالية بمنوالها الذى يتقابل فيه المنتجون، وغير المنتجين، حيث يبدو العامل مثلما كان معروفاً (نظرياً) إبان نهايات الاقطاع ويدايات الرأسمالية الصناعية. إن هذا النظام الرأسمالى لم يتم تطبيقه فى المتروبوليتانية إطلاقاً من قبل، ولقد توفرت للدولة الرأسمالية - أو أنه حصلت منذ نهاية القرن الماضى - على برامج يُعاد فيها توزيع (فارق) كان قد كفل تحييد التناقضات، يضاف إلى ذلك أن فترة رخاء ما بعد الحرب العالمية الثانية (نبلة الرفاهة منذ ١٩٤٨) كان قد خلق وهماً بأن الرأسمالية ليست بهذا السوء بعد كل شيء. أما حقبتا السبعينيات والثمانينيات فقد حصلتا على إرساء الأساس (المادى واللامادى) لمرحلة جديدة فى مراحل تطور الرأسمالية، تكاد تتراجع بها إلى النظام الموصوف فى تقابل الذين يملكون والذين لا يملكون بكونه الشرائح والفئات الاجتماعية فى كل مكان. ويدون إيمان النظر طويلاً يلاحظ كيف كُونتت الفئات الاجتماعية الاقتصادية، بحيث أصبح من الممكن مقارنة فقير من نيودلهى بفقير (أسود أو أبيض) من سان لويس فى الولايات المتحدة، أو بكاثوليكي من أيرلندا - كما أنه يلاحظ أن الفنى قد أصبحت تجلياته وتظاهراته وأنماط سلوكه وأشكاله التناظرية وغدوه ورواحه وزقه فى فنادق (الخمسة نجوم) التى يقيم بها فى كافة العواصم (الشيراتون/ ريجنسى/ هوليدهاى إن). وكأنها واحسات فى المريخ لا تتصل بالمجتمع - الذى قد يدانى العصر الحجرى - ولا تكثر له، فما إن تدخل قاعة استقبالها حتى تصبح فى أى بلد - فى مكان آخر. من شيراتون صنعاء إلى شيراتون النيل إلى شيراتون طوكيو أو نيويورك لا يفصلك سوى رحلة الكونكورد، وبين يديك

آلة التليفون المتنقلة، ونقود بلاستيكية فلا تحتاج إلى العملة المحلية، فلقد أصبح الغنى متولاً
تولياً؛ فكل أصحاب الأعمال من المالين والصناعيين متعددي الجنسيات، يتشابهون
ويستخدمون المفردات نفسها، ويتحدثون الإنجليزية بلهجة أمريكية، وأنه فوق كل شيء والأهم
من كل ذلك أنهم يملكون أخطر وسائل الإنتاج، وإعادة الإنتاج في شكل وسائل وأجهزة الإنتاج
المكونة، والتي يطلون بوجودهم يومياً عبر شاشاتها الملونة - والتي أصبح اقتناؤها رمزاً
للوجاهة بحد ذاته، وضرورة من ضرورات الحياة لكثيرين - على الكون بأرائهم وأفكارهم
ونوقمهم في تحليلات الأمور - في معظمها - معبرة عن وجهة نظرهم وقيمهم، فما الحاجة إلى
التأمر إذن، فإن هذا بعد من أبعاد النظام الكوني الجديد أيضاً ودالة عليه ووظيفة له.

منذ كتابة هذا المؤلف (١) حتى صدوره لم يبد أن ثمت مستجدات خطيرة، تؤثر على
صميم الأطروحة، أكثر من أن بعضاً مما كان حرياً بأن يثير بعضاً من الجدل من استقرامات
تنبؤية، أصبح الآن أمراً واضحاً بصورة شبه كاملة، ذلك أن اليمين واليسار التقليديين لم
يعودا في الوقت الحاضر - وعلى أحسن الفروض - مسألة يعتد بها. كما أن أطروحة
التعددية الحديثة الغربية، لا تزيد عن أن تضيف «شرطية» جديدة لشرطيات إدارة تبادل
الاعتماد الكوني، وبصورة انتقائية تبعاً لحسابات التجارة الحرة، والعون الخارجى،
والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن ثم فإن اليمين الجديد الإسلام السياسى فى المنطقة
العربية يمكن هو الآخر شكمه وتلجيمه حتى إذا تبدى وكأن مصالحه متناقضة مع مصالح
رأس المال المكونن.

إن التجارة والعون الخارجى والاستثمارات الأجنبية المباشرة تصبح فى مجموع
«احتياجاتها» المفروضة فرضاً، هى الضامن للانضباط فى الصف. فلا الأحزاب السياسية ولا
الدولة القومية تشكل أو تمثل - فى مجموعها اليوم - أكثر من شواهد على مقبرة رحيل رأس
المال الخاص، وحلول رأس المال المكونن عابر الحدود ليس إلا، وإن أهمية «لا أهمية» المترابيات
السابقة على سيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المكوننة - عابرة الحدود والعون الخارجى
وشروط التجارة «الحرة»، إنما هى تجليات للكوننة رأس المال والثروة تتبعمها القوة العسكرية
المكوننة هى الأخرى، ولكن كقوة مرتزقة كانت قد كونت بعد تسريح التكتلات الإقليمية
العسكرية الكبرى، وخفض ميزانيات التسلح بعد نهاية الحرب الیاردة، فلا تخص بولة، ولا
وطن - فلا وطن لها - وإنما تدافع عن وتعيد تهيئة الأرض ثانية لشروط مراكمة مكوننة، لا
تخص بولة واحدة أو بعينها وإن بدا أحياناً أن الأمر كذلك. ويدون الدخول فى هذه التفصيلية

(العسكرية)، فإن الظاهرة الآخذة بالنشوء أو التراجع بالعالم، نحو كونه كل شيء، فكل شيء مكون من عابر الحدود ولا وطن له ولا ولاء له لوطن، فإن أهمية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية السابقة على أهمية رأس المال عابر الحدود مكون الشروط والوالاء، إنما تصبح مسائل من «متحنيات» التحليل الاقتصادي الاجتماعي، ولا دالة يعتد بها لها، فيما يتم على مستوى المجتمعات الفقيرة، والفنية على السواء، إلا بقدر ما للمقياس المدرج لأهمية وتاريخ الفئات الاجتماعية السابقة، على رأس المال عابر الحدود، وعلى نحو مؤقت بحركة، ونزوح رأس مال مهاجر من كل مكان إلى كل مكان تطلباً للربح وأقصى الفائدة وإلى حين - يتصل بتدرج أهمية المجتمعات من سابقة للرأسمالية، الصناعية (في الامتدادات اللامتروبوليتانية) إلى المجتمعات الرأسمالية ما يعد الصناعية، إن هذه الأهمية أو اللاأهمية لا تُعفى من حلولها أو اختفائها كافة الفئات الاجتماعية الاقتصادية في كل مكان، تبعاً لجبرية الإلحاق بحسابات وشروط مراكمة رأس المال ما بعد الصناعي عابر الحدود. من كان اختفاء الطبقات الوسطى والفئات المتوسطة أو ما يسمى بالأعمال الصغيرة في كل مكان، ومعها ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية الصناعية، نتيجة، ووظيفة لحلول الأهمية (المرحلية) القاهرة لرأس المال ما بعد الصناعي عابر الحدود وأسبقية شروط على شروطه مراكمة رأس المال الخاص، والفئات الاجتماعية الاقتصادية التي كان يعبر عنها رأس المال الصناعي الخاص.

وفي المجتمعات غير الصناعية كالمسودان يستحيل تصور أو القول بتوفر الشروط التاريخية الاقتصادية الاجتماعية، لنشوء أية طبقات اجتماعية مكافئة للطبقات الاجتماعية الاقتصادية، التي كانت قد نشأت في رحم مرحلة تكون رأس المال الصناعي الخاص. كما كانت المراحل السابقة على نشوء رأس المال الصناعي الخاص في أوروبا، وما عاصرها من تشكيلات غير أوروبية - سابقة على رأس المال الصناعي الأوروبي الخاص - كانت هذه المرحلة قد عُنيت، إما بتحنيط أو تسوية التشكيلات السابقة على الرأسمالية الصناعية في أشكالها الأولية، فلم تزد عن أن كَوَّست العلاقات الاجتماعية، وعلاقات الإنتاج، وأشكال وتنظيم الإنتاج التقليدية، من أغلبية المنتجين للفائض. بحيث لم تزد تلك التشكيلات عن أنها وقفت في مكانها وقفة طويلة، ناظرة إلى الداخل، من واقع شروط جمودها المفروض من الداخل، ومن الخارج. إلا أنها ما لبثت أن أخذت تتشكل دون أن تتبدى في أشكال مشابهة، وتقوم بأنوار مشابهة لفئات تملية لا تشبهها إلا ظاهرياً، لأنها تتبادل الاعتماد، وتتصل بعلاقات إنتاج ونظم إنتاج تخضع لقوانين عالمية، أكثر منها موضوعية ذاتية، أي إنها تخضع لشروط وقوانين تطور خارجها وغير معنية بتطويرها هي، إلا بقدر ما تتغير حسابات «تنمية» النظام

الاقتصادى الذى يحتوئها، وسيطر عليها، من ثم فقد بقيت تلك الفئات «فئات فى حد ذاتها» وليس «من أجل ذاتها».

وإننا نلاحظ أن الفئات التحليلية للمجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية (الرأس المال الخاصر) بقيت - فى أفضل الأحوال - «أشياءاً لنظائر» خارجها، فالطبقات تبقى فى حد ذاتها، وليست من أجل ذاتها، ذلك لأن الطبقات كانت قد ارتهنت بشروط تطور «النظائر» من الطبقات، والأحزاب السياسية، وتشكيلات السلطة، والدولة القومية، والبرلمانات، وصيفة الدساتير المعبرة عن تلك النظائر الرأسمالية الصناعية، وهى اليوم تتشكل أو تتفكك تتفسخ على منوال مشابه.

إن بريطانيا - صاحبة أقدم وأشهر ديمقراطية برلمانية - كانت قد صاغت أكثر من ستين دستوراً لامتداداتها الإمبراطورية - وهى التى لا تملك دستوراً مكتوباً حتى الآن - عشية الاستقلال، مما أطلق دخاناً وهمياً بأن هذه تلك المجتمعات يمكن إخضاعها تحليلياً لفئات التحليل الناجزة نفسها، عبر تاريخ نشوء المجتمعات الصناعية «الحديثة» فى أوروبا، وبالتالي يتم الحديث عن الطبقات وعن الأحزاب وعن المجتمع المدنى فى الامتدادات الإمبراطورية لبريطانيا، وفرنسا بضمير مرتاح على واحدة من أخطر أحابيل الأكاديمية والبعث «التنمويين» للمجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية، ويتصل الخطر بصورة تدعو لمزيد من الخشية عندما يتم تناول الفئات التحليلية، الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية، وقد ارتقى أو تراجع رأس المال الصناعى إلى رأس المال ما بعد الصناعى - المالى - عابر الحدود مكون الشروط، فلا ولاء له، ولا ولاء لوطن إلا بقدر ما يملك أن يراكم من خلال الربح والفائدة، وأقصى الفائدة وكان هذا التحول لا يعنى شيئاً أو كان شيئاً لهذه الخطورة لم يكن فى مسارات شروط نشوء أو اختفاء التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية فى كل مكان. ومن أهم هذه التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية فى كل مكان، ومن أهم هذه التشكيلات مجموعات أو تشكيلات السلطة فى البلدان المسماة «نامية».

المهم ملاحظة أن بعضاً من تلك الفئات التحليلية كان قد قُيِّض لها أكثر من غيرها شروط «للتتمية» الذاتية، أو تم تطويرها كوظيفة، ودالة لمسارات «تنموية» معنية مثلما تم إبان الستينيات والسبعينيات من أشكال الهندسة الاجتماعية الاقتصادية السياسية للبلدان المسماة «نامية» من خلال عسكرة تشكيلات السلطة بالحكومة العسكرية المتصلة عبر فترات طويلة من عمر مرحلة ما بعد الاستقلال.

إن مقولات الدولة القومية في البلدان «النامية» تخضع لمراوحة مركبة. فالدولة القومية لا تراوح بين الديمقراطية والعسكرة وحسب، وإنما تخضع لتجانب نموذجين متقاربين من نماذج الدولة. فالمفهوم الليبرالي الغربي - الأوروبي كما هو مطروح من قبل الديمقراطية الليبرالية البريطانية مثلاً يقول بشكل من السلطة، فيما يقول الشكل الأخذ بالارتقاء منذ الحرب العالمية الثانية بالجمهورية الرئاسية على طريقة وقرار الجمهورية الرئاسية، في الولايات المتحدة والحزبين الوحيدين اللذين لا يختلفان كثيراً، وخاصة في السياسة الخارجية لأمريكا وفي المصالح الأمريكية. ولأن الولايات المتحدة كانت قد أخذت تحتل زعامة العالم الغربي، متساوية مع النشوء المتسارع لأشكال المراكمة الجديدة، فوق القومية عابرة الحدود، منذ الحرب العالمية الثانية، بصورة محددة فإن هذا الشكل من تظاهرات تشكيلات السلطة، كان قد أخذ يفرض نفسه على مناطق نفوذ الولايات المتحدة، أو على الأقل بتاريخ التشكيلات الليبرالية للفئات الاجتماعية الاقتصادية على الساحة السياسية - في كل من الامتدادات اللاتروبوليتانية وفي أوروبا الغربية نفسها إبان السبعينيات، إذ أخذت الأهمية السياسية تتمحور حول شخصية رئيس الجمهورية والزعامات السياسية المفردة مع تكريس الثنائية الحزبية أو سيادة الحزبين الرئيسيين اللذين لا يختلفان كثيراً في برامجهما حتى منتصف الثمانينيات على الأقل - أي إلى أن بدأت اتجاهات ثالثة بالظهور إبان الانتخابات العامة.

ومع سقوط حائط برلين أخذت شعبية الزعماء السياسيين للدول الغنية في الانخفاض تبعاً مع نشوء الميل نحو ظهور أحزاب متوسطة. فلقد انخفضت شعبية هولت كول (ألمانيا الموحدة) إلى ٢٧٪ وكيشي ميا زاوا (اليابان) إلى ٢٠٪ ويريان مارونى (كندا) إلى ١١٪ وبيل كلينتون (الولايات المتحدة) إلى ٣٦٪ وچون ميجر من ٢٤٪ أما الساسة الإيطاليون فقد تهددهم فضائح الفساد الاقتصادي والتورط في شبكة المافيا بالانقراض تبعاً من ناحية، أما من ناحية أخرى فقد ارتفعت شعبية الأحزاب المتوسطة من ٨٪ إلى ٢٦٪ بين الناخبين، على أن هذه المؤشرات لا تعطى دلالات بَعْدَ بها بالنظر إلى الفئات الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة نفسها.

ففي المجتمعات غير الصناعية - أو المصنعة حديثاً، فإن الفئات الاقتصادية الاجتماعية المناظرة للفئات الاقتصادية الاجتماعية الصناعية، كانت قد تبدت كمشابهات وحسب، حيث قامت الجمهوريات - العسكرية - وشخص رئيس الجمهورية - والقائد الأعلى للجيش - بدور مشابه، وإن كان مفرغاً من الشعبية الديمقراطية. على أن الجيوش النظامية كانت قد جعلت

من خلال «تطورها» المؤسس على سنوات طويلة من الانفراد بالسلطة، لاحتلال مركز طبقي كلفة تحليلية مهمة في أهمية الطبقة الاجتماعية في حد ذاتها، وأحياناً من أجل ذاتها، الجيش النظامي كلفة تحليلية من قبيل «الطبقة في ذاتها».

إن الفئات التحليلية لمجتمعات مثل السودان خاصة، أو المجتمعات غير الصناعية المنتظمة جبراً في منظومة المراكمة عابرة الحدود بصورة عامة، بقيت ملتبسة في أحسن الأحوال وغير معرّفة، حيث ظلت فئات اجتماعية تقوم بأدوار وتحتل مراكز تشبه أدوار مراكز الطبقات الاجتماعية، دون أن ترقى في أفضل أحوالها، بسبب المصادرة الاقتصادية - السياسية المرتبنة بالمصادرة التاريخية الإمبريالية - إلى النشوء إلى مرتبة «الطبقة في حد ذاتها» ناهيك عن «الطبقة من أجل ذاتها». وأن أي قدر من التمني الأيديولوجي والتاريخي والعصبي والعاطفي، لن يحيل فئة اجتماعية تتنفي شروط نموها وارتقائها التاريخي إلى أعلى لن يحول تلك الفئة الاجتماعية إلى طبقة في ذاتها، أو من أجل ذاتها، بمجرد مرور الزمن - فالتغيير الجدلي لا يتم هكذا. وإن هذه الملاحظة مهمة لأي تحليل «طبقي» للمجتمعات غايتها، إحداث تغيير أو ثورة.

إن ثمت فئات قُيِّضَ لها بمحض الصدفة النشئية، وعشوائية توزيع الأدوار تعسفاً للجماعات، أن ترقى إلى حافة الحدث التاريخي، وأن تلعب - بشيء من الجدارة - السياسية / الاقتصادية، أدواراً أو ما يشبه دور الطبقة في حد ذاتها أو في ذاتها، هذه الفئة هي الجيش النظامي.

إن الجيوش النظامية في العالم الثالث والرابع تقارب - أكثر من أية فئة أخرى - الصعود إلى مراكز طبقية، بالتحالف الطبقي محلياً أو إقليمياً أو فيما بينها من حيث :

١ - قدرتها على التنظيم «كحزب» بالمعنى الذي يصفه ماركس في تعريف الطبقة كحزب.

٢ - التعرف على مصالحها كطبقة، ولو على مستوى الشريحة العليا - الضباط.

٣ - التحرك من خلال الضبط والربط والتنظيم الحديدي العالي كجماعة شبه متجانسة تتمتع باستمرارية فريدة منذ القرن الماضي على الأقل.

٤ - تساعد الحروب الأهلية على بلورة نوع من الأيديولوجية المشتركة ووحدة المصير والهدف داخلها أو بين قياداتها.

إن نشوء المؤسسات العسكرية الاقتصادية عبر مصالح محددة وواضحة يمكن إرجاعه إلى السبعين الأول والثاني السابقين . كما يلاحظ في كثير من المجتمعات المذكورة، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية - فلقد استعصت المؤسسات العسكرية على محاولات استحداث التعددية الحزبية، وحقوق الإنسان كسياسات مكونة - غايتها الأولى بالطبع والمنطق التاريخي وموضوعها المعسكر الاشتراكي سابقاً، في بلدان العالم الثالث والرابع وقد ظلت الجيوش غير قابلة للتذويب الكلى في بلدان أوروبا الشرقية - حيث بقي الجيش والأحزاب الشيوعية / المحافظة / الرجعية على حد تعبير اليمين الجديد / أهم وأكبر التنظيمات السابقة على الرأسمالية عابرة الحدود، معلوم أن الحزب الشيوعي الروسي هو أكبر وأقوى الأحزاب على الرغم من أن سياسات الإصلاح الهيكلي واقتصاد السوق الجبرية، كما أن الجيش يخضع تباعاً للضغط والرشوة : وما زالت المؤسسة العسكرية غير قابلة للحل في بلدان أمريكا الجنوبية - مثلاً يلاحظ في شيلي / الأرجنتين/ بيرو / فنزويلا - كولومبيا وجواتيمالا، إن الدولة الوحيدة التي لا تمتلك جيشاً نظامياً هي كوستاريكا، وذلك من عام ١٩٤٨ حتى الآن. وما يزال مرشح الجيش أو المرشح الذي يدشنه الجيش أكثر المرشحين للسلطة.

ولقد تنبه الفكر الأصولي لليمين الجديد لخاصية الجيش «الطبقية» التي كانت قد تكونت في سنوات الحكم العسكري الطويل في كثير من بلدان العالم الثالث، وفي أحضان وعلى أنوع اليمين الجديد الغربي مابعد الصناعي - عبر رأسماله عابر الحدود، وشركاته متعددة الجنسيات في أهم نشاطاتها الاقتصادية :

١ - في صناعة وتجارة السلاح إبان السبعينيات والثمانينيات تم عبر ميلها المتزايد للإنشاء.

٢ - المؤسسات المالية وأسواق البورصة التي تحتاج إلى «الاستقرار» بالتعددية الحزبية (المشبوهة المنبت) مما يلاحظ أكثر ما يلاحظ في أمريكا اللاتينية مثل شيلي - الأرجنتين - فنزويلا - بيرو وكذلك في الصين والهند وفي مصر وغيرها تشترط من شروط الإحلال الجبري للمؤسسات والمطالبات التي لا راد لها لآليات المراكمة عابرة الحدود لرأس المال المالي كبعد مهم لأشكال المراكمة المكونة.

وينشط الجيش كطبقة - أو شبه طبقة أو كأكثر الفئات الاجتماعية احتلالاً لمركز الطبقة الاقتصادية / في معضلة أحبولة التعددية الحزبية بالديمقراطية الليبرالية بملابس مدنية للمعسكر.

الأمة - الجيش - المجتمع المدني والاستبداد ما بعد التقليد

لأن المجتمعات السابقة على الرأسمالية الصناعية، هي مجتمعات تقليدية، لم تزد الرأسمالية عن أنها كرسّت الأشكال التقليدية لأغلبية المجموعات المنتجة فيها، مع إضافة فئات حضرية/ حديثة/ تشبه وتقوم بدور بعض الطبقات الرأسمالية ، فإن الأشكال التقليدية بقيت محنطة بكل من تقاليدها وأعراقها ومفاهيم السلطة (القروية المحتوى) الاجتماعية الاقتصادية فيها، مؤسسة على آليات الإنتاج وإعادة الإنتاج من خلال عملية التشارك في اقتسام الفائض، التى تتفق وكأنها عملية إعادة توزيع عبر مرشدها الأسطورية، ولأن الفئات المسماة حديثة - كالأحزاب - والخدمة المدنية وحتى النقابات والتنظيمات المطلوبة، والشعبية المشابهة لم يُقْبَضَ لها النضال أو التاريخ الطويل المرتكز على ملتزمات تفترض إعادة توزيع علمانية المحتوى، آتية من تفريد الفرد بخصريه من العلاقات الأولية، لتنشئ تنظيمات بضمائن اجتماعية عبر رسمية، فإن ما يسمى بالمجتمع المدني بقى عملية لا تخرج عن - أن تكون واحدة أو أخرى - من عمليات التزاوج بين أن تكون :

١ - مختزلة فى المواجهة المظهرية لوجود الأحزاب السياسية حضرية المتمركز الأيديولوجى والتنظيمى.

٢ - مختزلة من قبل الدولة المركزية التى بقيت مكرسة لاستبداد سلطوى ما بعد تقليدى.

٣ - أو إعادة إنتاج للتراتبات التقليدية من العلاقات الطائفية/ القروية / الأبنية، - فى غياب التفريد المؤسسى على ضمائن اجتماعية خارج الأسرة الممتدة/ القبلية / العشيرة .

٤ - تشكيلة يلعب فيها السبب الثالث على الأول أو مستهدفة للاختراق بصورة مستمرة فى فترات الديمقراطية المظهرية، ومصادرة تحت ظل الأنظمة العسكرية بأشكالها العلنة والمدنية اللباس.

٥ - أو محصلة دورية لغة الكراسى الموسيقية للديمقراطية «الليبرالية» قصيرة الأجل والحكومات العسكرية أو المدنية بملايس عسكرية تحت ظلال أحكام عرقية منفصلة ومخفية أو حقبة باسم أمن الدولة وحماية منجزات «الثورة».

لذلك فإن المواجهات المظهرية للدولة الحديثة والمجتمع المدني فى شكل الأحزاب السياسية والتنظيمات المطلوبة، حضرية الميل والتنظيم تبقى بصورة جاهزة وناجزة تحت

رحمة، وفي ظل مخاطر التذبذب بين المدني والعسكري المترص من الأنظمة، مما يسهل العصف بها في كل لحظة. وبالمقابل يلاحظ أن التنظيمات التقليدية تبقى في الوقت نفسه وبصورة جاهزة وناجزة هي البديل الدائم، والذي يمكن تحريكه في أية لحظة ضد أشباهه الحضرية الميل من التنظيمات والقوى الحديثة. ويلاحظ ذلك أكبر ما يلاحظ في السودان واليمن. فالواقع أن التوازن الذي تمثله الدولة المركزية للتعبير عن المصالح السلطوية / التقليدية / التاريخية المعينة، وفي لحظة تاريخية معينة يتصل بمصالح الزعامات والقيادات والنخب الجبهوية - القبلية - الاثنية - الطائفية عضوياً - كما يعبر عن المجموعات والتراتبات الريفية / الرعية المحلية لمنحى الفائض من الأغلبية النشطة في الاقتصاد غير الرسمي التقليدي، أكثر مما يعبر هذا التوازن في المحصلة النهائية عن الاقتصاد الرسمي حضري، التمرکز الأيديولوجي والتنظيمي، أو ما يسمى بالقوى الحديثة. هذا على الرغم من أن التوازنات السلطوية تبقى خادمة وسمسارة بخاطرها أو بمصالحها أو مجبرة نيابة عن مصالح خارجها تتصل بإعادة إنتاج رأس المال الصناعي الخاص، ورأس المال ما بعد الصناعي عابر الحدود وقد تتمثل تلك المصالح نفسها أو حاصلي جمعها أو جزئياً في الجيش النظامي، وفي الأحزاب السياسية بحيث لا يمثل مجيء الجيش في انقلاب على الديمقراطية تلك الهشة أو حل الأحزاب السياسية فرقا كبيرا لدى تلك المصالح إلا بقدر ما يتمثل من صراعات جماعات السلطة بين نخب تقليدية كانت قد احتكرت وأدعت (خرافياً) حقاً في احتلال مراكز السلطة المركزية تاريخياً وأسطورياً، وإن أمثلة هذه العملية، يمكن ملاحظتها في اليمن منذ ثورة ١٩٦٢ وفي السودان إبان الحقيبتين اللاحقتين للاستقلال وفي كثير من المجتمعات ذات التراتبات الاجتماعية المشابهة بدرجات، للتراتب الجدلي القرابة والعلاقات القانونية.

وقد يتم تسييس الجيش بخلق مصالح اقتصادية وقنوية لكبار الضباط - على الأمل - بحيث يبدو بديلاً ناجزاً للدولة المركزية في أية لحظة وللمتراتبات القبلية / الطائفية والقوى الحديثة دفعة واحدة. غير أن الجيش يبقى - مع ذلك - شاخص البصر نحو المتراتبات التقليدية مهتماً :

١ - إما باحتوائها، وضم مصالح بعض من فئاتها إلى مصالحه بإرضائها.

ب - أو مقامر باحتمالات انتفاضاتها وريود أفعال قياداتها إزاء استلاب مصالحها.

- أو/ ومحاوله فعل كل من (أ) و (ب) مع ترجيح واحدة أو أخرى محتفظاً في الوقت

نفسه باحتمالات واردة دائماً للقمع النوري لكل منها على حدة، سواء أكان القمع اقتصادياً -

كتامين الممتلكات كما يحدث، وحدث إبان النظامين العسكريين، الثاني والثالث في السودان - أو عسكرياً كما حدث عند ضرب معازل جزيرة «أبا» إبان الأشهر الأولى للحكم العسكري الثاني أو كما يتم تباعاً من قبل النظام الراهن.

إلا أن هذه المترائيات التقليدية تظل أكثر الفئات استعصاءً على محاولات القضاء عليها، لمجرد كونها تعبيراً عن مرحلة تطور تاريخية معينة، لا أكثر ولا أقل، لمجرد كون شروط القضاء عليها لم تنضج بعد.

- قد يحاول الجيش عسكري هذه الفئات بمتراياتها التقليدية، كما قد يحاول - ويحدث بالفعل في الوقت الحاضر - إحلال «أيدولوجية» مكافئة - مثل استيعاب جماهير الأنصار في «الفكر» اليميني الأصولي للإسلام السياسي لما بينهما من مشابهاة ومصاهرة وأنساب ومرجعيات مشتركة في أشكال الغزل ولعبة القط والفار الدارجة.

الجيش النظامي / تلقائية النشوء

والتحريض الاقتصادي

لما كان الجيش النظامي في البلاد السابقة على الرأسمالية الصناعية قد قُيِّض له عبر «تطورات» مركبة، ومتصلة في الزمان، أن ينمى له عضلة اقتصادية تكافئ وتتافس رأس المال الوطني، فقد احتل في كثير من المجتمعات المسماة نامية، مركزاً وأخذ يقوم بدور مشابه لدور الطبقة المتوسطة، ويلاحظ ذلك أكثر ما يلاحظ في أمريكا اللاتينية - في تشيلي والأرجنتين وفي فنزويلا وبوليفيا، كما يلاحظ في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشكل المؤسسة العسكرية في أمريكا الشمالية بعداً مهماً في السياسات الاقتصادية / الاجتماعية وتُخَرِّج أكاديمياتها (أكاديمية الحرب) والأكاديميات العسكرية، معظم القادة الذين كانوا قد استولوا على الحكم في انقلابات الستينيات والسبعينيات وحروب الثمانينيات الأهلية، في بقية البلدان المسماة نامية، وخاصة في أفريقيا والسودان على وجه التحديد، فإذا أخذنا في الحسبان حروب ما بعد الحرب العالمية الثانية وجملة الحروب المحلية البالغ عددها ١٥٢ حرباً محلية فإن دور المؤسسة العسكرية الاقتصادية - محلياً وعالمياً - يشكل بعداً مهماً في تحليل الفئات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمعات المسماة نامية محلياً، حيث تشكل الحروب المحلية رتني وقلب وعقل أهم فئة اقتصادية محلية، كما يشكل اقتصاد الحرب (تجارة السلاح وتهريب الفلأل - المتاجرة

فى العملة) والتخريب الاقتصادى العام، والناتج عن تدمير الزراعة والقطاع التقليدى للاقتصاد الذى تنشط فيه ويوفر الكفاية (الكفاف) للأغلبية الساحقة. (٧) نتيجة لحالة الحرب المستمرة وإغلاق الاقتصاد والمجاعات وغيرها من كتالوج الكوارث الأخرى، فإن المؤسسة العسكرية الاقتصادية (والسياسية) يتوفرها أفضل مناخ لإعادة إنتاج نفسها مادياً وبسيكولوجياً لتقليل المنازعة من خارجها.

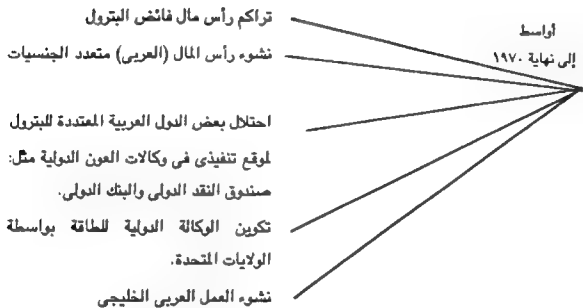
ولا تشكل الحروب المحلية إقلاقاً للاقتصاد المحلى، بسبب ميزانية الحرب، وبسبب الهجرة العنيفة للمنتجين وحسب، دائماً بارتفاع أهمية فئة العسكريين اجتماعياً، إذ نجد أن أهميتهم كفئة اجتماعية / سياسية تؤدى إلى تصاعد أهميتهم اقتصادياً. إذ تؤسس من أجلهم الخدمات والتسهيلات، وتقطع الأراضى لكبار الضباط المتقاعدين منهم، وأولئك الذين هم فى الخدمة على حساب «الحيازات» والأراضى الخاصة بصغار المزارعين، كما تقطع الأشجار وتجتث الغابات من أجل المزيد من الإقطاعات متزايدة الأحجام، فيدخلون سوق المتاجرة فى الحبوب، والإنتاج من أجل التصدير على حساب الإنتاج من أجل السوق المحلى، مما يزيد من افتقار الأغلبية ويرفع معدلات الهجرة (٨) ويبلغ عدد السودانيين الذين شربتهم الحرب حوالى ٥ر٤ مليون مما يجدد أهمية الضبط وضرورة إحلال النظام والاستقرار.

إن تركيز البعد العسكرى لسياسات البلدان النامية والقوة المتنامية للجيش النظامية، يرتبط عضوياً بمواكبة الفئات العسكرية - النظامية فى صف كبار الضباط للتطورات الحادثة فى طبيعة المراكمة الرأسمالية وإن أظهر أشكال هذه المواكبة تتضح منذ السبعينيات فى غلبة العسكر على الثورات الشعبية فى كل مكان، من ذلك انكسار حركة الليندى فى تشيلى أمام القوة الاقتصادية السياسية العسكرية للجيش التشيلى، معضداً بالرأسمالية المكونة (للولايات المتحدة) والرأسمالية الوطنية المحلية. وفى السودان يتضح ذلك بصورة جلية فى السياق الإقليمى لنشوء الأهمية الاقتصادية (الرأسمالية الملحقه برأس المال المالى المكون) لفائض رأس مال البترول، حيث تواكب كل من البعد غير المسبوق للديون الخارجية مع النشوء غير المسبوق للأهمية التنفيذية فى المؤسسات المالية العالمية لنولة كالسعودية مع بداية الخراب الاقتصادى فى السودان (أنظر الشكل فى الصفحة التالية) مع تعاظم الأهمية العسكرية والسياسية للمؤسسة العسكرية السودانية.

ثورة البترول (١٩٧٣) ونشوء رأس المال فائض البترول (العربي) متعدد الجنسيات

١٩٧٣ ————— ارتفاع أسعار البترول - بتأثير سياسى لخفض

العرض



إن حلول شروط المراكمة عابرة الحدود، واختفاء الطبقات المتوسطة باختفاء أهم شروط المراكمة المحلية لرأس المال الوطنى، من شأنه أن يقلل من أهمية ظاهرة الجيوش النظامية كقوة اقتصادية / سياسية / عسكرية محلياً، مما يلاحظ تبعاً الآن عبر الإحلال «القمعى» لحقوق الإنسان (السياسية) والتعددية الحزبية لشرطية رأسمالية التنمية المعاصرة منذ الثمانينيات.

إن الشرط الإلزامى للتعددية الحزبية على رقاب العسكريين، إن أمكن أو بتواطؤهم، أو بتدشين الجيش للعملية الديمقراطية عن طريق «مباركة» مرشح أو آخر، الأمر الذى يتعذر - بدوره فى حالات معاصرة معروفة ضمان استمرار «دقروطه» الأنظمة العسكرية إلا بالقوة المكافئة أو التهديد بها يتم التعبير عنه :

- بالتدخل العسكرى المباشر باسم الجماعة الدولية، وتحت راية الأمم المتحدة، كما فى كامبوديا - الصومال - أثيوبيا.

- بالتطويع المستمر بذلك، كما فى السودان فيما يشبه الانقلاب المعلن منذ خريف عام ١٩٩٢ على الأقل.

- بالضغط القاهر للإعانات الخارجية والتجارة، كما يتم حالياً في بوليفيا - بارجواي ومن أن لآخر للصين وغيرها.

الديمقراطية الاقتصادية والمدنية والديمقراطية السياسية والمجتمع المدني

أن المهم نقتبه إلى أن عملية التحديث modernisation التي صاحبت التحول من الزراعة إلى الصناعة، وفي المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات المحقة، هي عملية تاريخية، تتم بشروط تخصها إذ تخلق في المسار والسياق النشوء بدائل غير رسمية للتنظيمات والعلاقات التقليدية. وإن هذه البدائل يمكن التعرف من خلالها على أشباه، إذ تقوم بأوار القبائل نفسها في المجتمع الصناعي المدني، وهي أيضاً شرائح مترامية بعضها فوق بعض من الجماعات والنوادي والتنظيمات التي تعمل على مستوى المجتمع المحلي والجيرة والبلديات ومجالس الآباء و فرق اللعب والحركات الشعبية والفئوية، مما توفر له الدولة المركزية أسباب التشاؤك في الفائض - الضريبي - وأحياناً - جُعلاً معيناً على ضوء الفائض «القابل» لإعادة التوزيع، متدرجاً من دولة الرفاهة متجاوزة مع قوة اللوبي العالي، والحركة والمشاركة الشعبية إلى تقليص هوامش إعادة التوزيع المتصاحبة مع النخبة المنظمة على المنتجين في كل مكان.

وتقوم هذه المترابيات من الشرائح الاجتماعية، من الجماعات، والفرق، والتنظيمات والنوادي على بتوفير الحاجات المباشرة للأفراد، مثلما توفر القبائل والطوائف التقليدية فمرشع الحكومات المحلية والبلديات والنائب المحلي ابن البلد، ويشترط أن يكون قد قضى عشر سنوات بالمنطقة، وهو من الحيّ وهو معنى بمصالح ناخبه على المستوى المحلي السابق على المستوى الحزبي السياسي البرلماني، والمكمل له بصورة ألصق بالأفراد من الحزب السياسي نفسه.

لذلك يلاحظ أن الأفراد يصوتون للأحزاب اشتراكية البرامج، في الانتخابات التقليدية (العمال/ الحزب الاشتراكي/ الحزب الديمقراطي/ الديمقراطية المسيحية / الخضر) في انتخابات المجالس البلدية، في حين تتم انتخابات الأحزاب السياسية بلا مبالاة من الناخبين، إذ لا فرق لدى الناخبين كثيراً، مَنْ يأتي إليها. وفي الجمهوريات الرئاسية لا تتم الانتخابات العامة كثيراً.

إن هذا الواقع مهم عند الحديث عن الديمقراطية (الليبرالية) والتعددية الحزبية؛ فالأحزاب السياسية وحدها لا تغنى العملية الديمقراطية، ولا تشكل بعداً تراكيمياً لها، بدون الشرائح التخبية من المنظمات غير الرسمية، التي نظمت إعادة التوزيع الاقتصادي/ السياسي

وتوفر التساند الاجتماعى عن مثما تفعل المرجعيات «التقليدية» فى علاقات الوجه للوجه والعلاقات الأولية.

إن غياب هذا الشكل من المتراتبات التنظيمية الشعبية يسهل العصف بالأحزاب السياسية وبالعلمية الديمقراطية السياسية، مما يلاحظه الناس فى كل مكان فى العالم الثالث/ الرابع، إذ يكفى الاستيلاء على محطة الإذاعة، واحتلال مداخل الكبارى، والجسور بعد تعطيل الدستور فيتحوّل نظام ديمقراطى بكافة أجهزته القوية إلى نظام عسكرى، بجرة قلم، وفى بضعة أيام. ولقد لاحظ الناس أيضاً أن ثمت أكثر من لامبالاة بالتجربة الديمقراطية، بل وأكثر فى تلك المجتمعات، أو ينتظر الناس أحياناً الانقلابات العسكرية ويتبنون، وقد يرجحون بها حينما يخيب النظام الديمقراطى ظنهم فى الحكومات الحزبية. وعلى الرغم أن هذا موضوع يستميل تناوله بتبسيط تاريخى، أو سردى، إلا أن ثمت مقولات كانت قد اختزلت من المجتمع المدنى، وعن المفهوم الحقيقى للديمقراطية، بسبب ثنائية الفروقات أو المطلقات المجردة بصورة معيبة للمفاهيم - إن الديمقراطية مثما مثل كافة الظواهر الاجتماعية، لها تجلياتها التى تندرج فى مقياس مدرج فى الزمان والمكان بحسب ظروف معينة، فالديمقراطية ليست كوكباً سياراً مطلقاً، أو ثابتاً لا يتغير، ولأن المفاهيم تتبادل الاعتماد بوصف إنها تجريد لظواهر، فإن مفهوم الديمقراطية والمجتمع المدنى، فى المجتمعات الغنية نفسها، يعاد تعريفه، أو ينبغى أن يعاد تعريفه، بسبب اختفاء أهم مكوناته الاقتصادية الاجتماعية وتضعف الأساس المادى لتجلياته ووجوده.

ويلاحظ أن الريح الأخير من الثمانينيات كان قد شهد - كما تشهد التسعينيات - بدورها، تقافم مشكلات فئات اجتماعية بعينها، بدون أمل فى أن تذهب الأزمة الاقتصادية بتلك المشكلات إلا بعيداً فى الإشكال . فنرى أن أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة - (يُعلن إفلاسُ الآلاف منهم، بمعدلات غير مسبوقه فى نهاية الثمانينيات فى كل مكان) فقد أفلست حوالى ٢٤ ألف شركة صغيرة ومتوسطة فى بريطانيا خلال تلك الفترة، وبداية التسعينيات ويقدر المعدل الشهرى لعام ١٩٩٢ بحوالى ٢٠٠٠ شركة منذ استنفال الأزمة الاقتصادية لأعوام ١٩٨٠. (٤)

وفى ظل إعادة الهيكلة، أو ما يسمى بالإصلاح الإدارى ليتوائم رأس المال المحلى مع الأشكال الجديدة للمراكمة، الناجمة عن التطورات الحاله فى مفهوم رأس المال المتبعدة سريعاً عن أشكال مراكمة رأس المال الخاص، يتعاظم تهميش أعداد متزايدة من كافة الطبقات الدنيا

والوسيطى مع تسارع عمليات تشويهية، فيما عدا تلك الفئات الاجتماعية والشرائع المتصلة بالوصاية والوكالة والسمسة عن رأس المال عابر الحدود فى منظومة الإدارة الكونية وذراعها الحديدية المغطاة فى وكالات العون الدولية، وأسواق المال المكونن، كالبانك الدولى وصندوق النقد الدولى، فإن تشويه التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ظاهرة واضحة، بمن ثم تشوّه وتضعف التحالفات الاجتماعية الاقتصادية فى تحالفاتها التى تشكّل توازناتها عند نقطة معينة شروط استقرار وأهمية وبمّدة الدولة القومية فى محتواها الطبقي الوطنى.

ويكفى لإدراك مدى وانتشار التهميش الجماعى (طبقياً)، فى مقياس مدرج من المجتمعات الغنية إلى الفقيرة الالتفات إلى المقابلة بين الأجود/ الدخل الحقيقية لجموع الأفراد، وحركة أسعار السلع التموينية، وتضعضع البرامج اشتراكية التوزيع مع خدمات عامة وسلع/القطاع العام) كذلك سعر الفائدة على الفرد فى الصغيرة والكبيرة وإلى سعر العملات الدولية فى أسواق المال، مما أدى فى مجموعه إلى إبخاس عمل المنتجين، وإصدار أنصبتهم، فيما يعاد توزيعه إذ لم يعودوا يحصلون على خدمات فى شكل إعادة توزيع للسلع والخدمات العامة، أو دعم يذكر للسلع الأساسية، ولا يحصلون على دخول حقيقية مكافئة لعملهم مما ينتجونه من السلع، حيث الفرق بين الإنتاج والاستهلاك - (فى غياب التوزيع أو ضعفه - يعمل لصالح فائض العمل وفائض الإنتاج وفائض القيمة، بحيث يقل سعر تكلفة الإنتاج لصالح التراكم الرأسمالى الكبير على حساب كل من رأس المال الصغير والتتمية المحلية ومراكمتها القومية، ويعلن شروط منوال التتمية الرأسمالية الكبيرة عابرة الحدود غالباً أو الفارة إلى الخارج ومعدلاتها بالنظر إلى المثال التالى لكيفية تصدير رأس مال خالص فى نزيف متصل مميت من خلال واحد من ميكانيزمات المراكمة الدارجة على الاستثمارات وخاصة فى مناطق التجارة أو الصناعات التحويلية الحرة وعلى الإعانات والقروض فى شكل ديون وخدمة الديون وإلغاء أرباح وبيع أقساط الديون فى نسب مئوية من الأرصدة العملات الأجنبية لبلدان العالم الثالث والرابع والتى يتحول بعضها تباعاً إلى مجتمعات العصر الحجرى .

يتضح منوال هذه العمليات ومتريباتها فى مجتمع بالسودان تحت ظل دولة صارخة الميل نحو المراكمة بالوكالة بالنظر إلى : التضخم وتوسيع قاعدة الضرائب المباشرة وغير المباشرة حيث تجبى الزكاة على «المستغلات» (السيارة التاكسى) مقدماً ومع الترخيص لاستغلالها، كما تجبى من المزارعين فوق زكاة العشور قبل الحصاد. هذا ويقول الصادق المهدى. (٥) إن نظام «المرابحة» يلتهم سلفاً القدرات المحدودة للمستثمرين الصغار، لأن شروط الاستثمار تشمل الضمان العقارى زيادة على الصك المصرفى (شيك) الذى يعادل المبلغ

المقترض كالتزام من المقترض مقابل القرض، كالسلفية الزراعية وغيرها. وقد كان نظام «الشيل» Shiel الزراعى التقليدى من أهم معوقات المراكمة الزراعية لصغار ومتوسلى المزارعين، وقد أضيف إليه إبان الثمانينيات تكلفة إنتاج محدثة الباهظة للمدخلات الزراعية، ومنافسة الدولة نفسها للمزارعين أو/ وسياسة مصادرة المحاصيل لصالح التصدير بأسعار تفرضها الحكومة على المشتروات، فى حين لا تملك الدولة ضمان سعر عادل للمحاصيل الزراعية التموينية فى السوق كالذرة والسكر والنفىق.

من ذلك تشديد الديون الخارجية، أو أرباحها أو الخدمة المستحقة عليها «عينياً» بحيث يسلم المحصول كمستحق، ليعاد بيعه داخل السودان، ويتم التسليم بأسعار العالمية، فيما يتم البيع فى السوق المحلى، وفق قانون الذرة والسوق السوداء^(٦) وتُعفى مثل هذه «المضاربات» من الضرائب لفترات متراوحة كما تكون معفية أيضاً من تكلفة البناء التحتى، والمؤسسات الخادمة للصناعات المنتجة للمحاصيل المتقايس فيها، مثل سكر الكنانة مثلاً، الذى يشكل واحدة من الصناعات الجيوبية فى السودان، مما يخضع لشروط الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل غيرها، مما يسمى بمناطق التجارة أو مناطق الصناعات التحويلية الحرة.

يضاف فيما يقول الصادق المهدي فى الحديث السابق، الشروط اللامواتية للاستثمار المحلى، إن السياسة الضريبية (أو اللامواتية) التى تطبق انتقائياً. فيعفى منها الأصفياء من السودانيين، كما تُعفى بالضرورة والنتيجة المستثمر الأجنبى، إن إخضاع السياسة «الصناعية» والزراعية لضرورات لا تتصل بالاحتياجات الاقتصادية المحلية من الإنتاج الزراعى ولا من المحاصيل النقدية يؤدى إلى تشويه الفئات الاقتصادية الاجتماعية النشطة، فى مثل هذا الاقتصاد وإلى أشكال من الخراب الاقتصادى.

وفيما يلى مقارنة لأهم المحاصيل الزراعية والصناعات (الخفيفة) كالنسيج بين منتصف الثمانينيات ونهايتها وبين السياسة الاقتصادية أو ما يسمى بالاقتصاد الأسود منذ نهاية الثمانينيات حتى ١٩٩٢ :-

١ - متوسط إجمالى المساحة المزروعة نرة للمواسم الثلاثة ٨٦/٨٧/٨٨/٨٩ هو ١١ مليون فدان. وكان متوسط الإنتاج فى المواسم الثلاثة هو ٢ ملايين طن، ومتوسط إجمالى المساحة المزروعة للمواسم الثلاثة هو مليوناً طن... النتيجة متوسط إجمالى الذرة فى مواسم الديمقراطية الثلاثة يزيد بمليون طن فى السنة عن إنتاج الذرة فى مواسم «الانقاز» الثلاثة.

٢ - متوسط إجمالي المساحة المزروعة قمحاً للمواسم الثلاثة في عهد الديمقراطية ٨٩/٨٨/٨٧/٨٦ هو ٢٣٧ ألف فدان. وكان متوسط الإنتاج في المواسم الثلاثة هو ١٧٠ ألف طن.

وكان متوسط إجمالي المساحة المزروعة قمحاً للمواسم الثلاثة ٨٩/٩٢/٩٠ ٨٧٨ ألف فدان، وكان متوسط الإنتاج في الموسم ٦٦٣ ألف طن. النتيجة أن مساحة زراعة القمح في عهد «الإنقاذ» زادت ثلاثة أضعاف، بينما زاد إنتاج القمح أربعة أضعاف، وذلك أن برنامج إعادة تعمير المنشآت الزراعية، الذي وضعته وشرعت فيه الديمقراطية اكتمل في عهد الإنقاذ، ويساهم في التغلب على مشاكل الري. ولكن الملاحظة المهمة في هذا الصدد هي أن التوسع في زراعة القمح كان على حساب زراعة القطن طويل التيلة. وهذا قرار خاطئ، لأنه كان على حساب إيرادات البلاد من العملة الصعبة، فاندفعت الدولة تشتري ما يلزمها من دولارات من السوق السوداء فرفعت اللولار إلى ارتفاعه الجنوني.

٤ - الإنتاج الصناعي وتوضح أرقام إنتاج أهم المنتجات الصناعية في السودان أن إنتاجها كله في تدن في سنوات الإنقاذ الثلاث ما عدا إنتاج السكر.

أ : النسيج :

متوسط الإنتاج عن السنوات الثلاث ٨٨/٨٧/٨٦، ٨٩/٨٨، هو ٣٥٥ مليون زيادة، ومتوسط الإنتاج عن السنوات الثلاث ٨٩/٩٠، ٩١/٩١، ٩٢/٩١ هو ٢٨٦ مليون ياردة.

ب : الغزل :

متوسط الإنتاج في السنوات الثلاث في عهد الديمقراطية هو ٩٠٦ ألف طن، ومتوسط الإنتاج في سنوات الإنقاذ الثلاث هو ٤٠٤ ألف طن.

ج : السكر :

متوسط الإنتاج في سنوات الديمقراطية الثلاث هو ٢١٦٦ ألف طن ومتوسط الإنتاج في سنوات الإنقاذ الثلاث هو ٥٦٠ ألف طن.

د : الزيوت :

متوسط إنتاج سنوات الديمقراطية هو ١٦٩٣ ألف طن، ومتوسط سنوات الإنقاذ الثلاث هو ٧٧٦ ألف طن.

هذا فيما يضاف إلى قائمة الخراب الاقتصادي توابع التكنولوجيا المعروف في كل مكان

والمصاحب لعمليات «التنمية»، تلك التي يتم تطبيقها وفق الخطة المعروفة لإدارة تبادل الاعتماد الكونى القهرى وهى :

- تدهور قيمة العملة الوطنية إزاء العملات الرئيسية، وخاصة الدولار إذ أصبح سعر الدولار السودانى عام ١٩٩٣ ٢٣٠ جنيهاً سودانياً، بينما كان الجنية السودانى يفوق سعر الجنية الاسترلينى، ويعادل حوالى ٢٠٥ دولار حتى نهاية السبعينيات. أى منذ أن ارتبط الاقتصاد السودانى بأصولية الديون الخارجية لتبلغ مديونية عام ١٩٩٢ ١٤ مليار دولار أو لواقع حوالى ٨٠٠ - ٧٠٠ مليون دولار للفرد السودانى الوافد ديوناً خارجية.

- ارتفاع تكاليف المعيشة حيث ارتفع سعر رغيف الخبز من ١٢ قرشاً إلى ٦٠٠ إلى قرشاً فى السنوات الثلاث الماضية أى بمعدل ٤٠٠٪ .

- ارتفاع سعر السكر - وهو مادة أساسية إذ كثيراً ما سقطت الحكومات المدنية والعسكرية، إذا ما ارتفع سعر السكر عن طاقة المستهلك - من ١٢٥ قرشاً إلى ٦٠٠ قرشاً (ستون جنيهاً) للرطل الواحد وزاد سعر اللحم من ١٢٠ قرشاً للكيلو إلى ٣٠٠ جنيهاً (يعنى ٣٠٠٠ قرش) وسعر الفحم الوقود الشعبى من ٢٠ جنية للجوال إلى ١٢٠٠ جنية للجوال (٨) كما ارتفعت إيجارات المساكن بصورة كبيرة جداً. فحجرة من اللبن (الجالوص) فى أبسط الأحياء يبلغ إيجارها عام ١٩٩٢، ٣٧٢ جنيهاً فى حين كان إيجار الغرفة نفسها لا يزيد ١٥ جنيهاً. منذ ثلاث سنوات وحسب عن جنية سودانى.

إما أسعار الوقود كالبنزين والجازولين فقد ارتفعت بمعدلات فلكية إذ كان سعر جالون البنزين عام ١٩٩٢ - ١١٠ جنية سودانى ليصبح سعره ٢٠٠٠ جنية سودانى فى بداية عام ١٩٩٣، وفيما ثبتت الأجور أو راحت على أفضل تقدير عند نقطة قريبة من معدلاتها السابقة على حرب الخليج الثانية انخفضت الأجور الحقيقية مع غياب الدور الذى كان يلعبه القطاع العام والدولة فى توزيع السلع والخدمات العامة بتحول الدولة تبعاً إلى مجرد آلية للمراكمة زيادة على أن «المعطيات» التى لا راد لها فى أسلوب إعادة إنتاج رأس المال، وأصبح رأس المال المحلى رهينة بعوره أو جنح للهروب إلى الخارج، إن جملة المتغيرات المذكورة والتى سيتم تحليلها تبعاً تشير إلى تحولات فى طبيعة الدولة القومية وبنورها (أو لادورها) فى الاقتصاد كما ترجح كيفية تراجعها بنورها إلى الحد الأدنى من الاقتدار التنفيذى أو الفاعل على الساحة المحلية كما لو كانت دورة قيام وصعود الدولة التقليدية، يعاد إنتاجها اليوم على منوال يشابه تلك الدولة التى يفضلها الفيزيوقراط على عهد «دعه يعمل» أو أن أفضل حكومة هى أقل حكومة

فيما يشار إليه اليوم التباساً بالليبرالية الجديدة والإسلام السياسي والمعاصرة واليسار التقليدي .

إن الإسلام السياسي الذي عاصر الحركة الوطنية، وأسهم فيها بصورته السابقة على شكله الأصولي (الجديد) اللاحق لمتنصف السبعينيات ينتمي إلى التنظيمات السياسية الدارجة على عهد رأس المال الخاص. غير أن اختفاء البرامج الاقتصادية، اشتراكية التوزيع وضمور الدولة كآلية لإعادة التوزيع - مهما كان فارقاً - يكرس الميل نحو الأصولية الاقتصادية والثقافية والسياسية، فيما يشكل متوالاً مجدداً لمعضلة أصولية تخصه بانحساره في برامج الحرب بين الجنسين وعداء الغرب (المعلن) فيما تضرع سياساته وممارساته ما تضرع .

على أنه من المفيد التنبيه إلى أنه ينبغي التفريق بصورة دقيقة بين المحافظ - المتدين - التقليدي - الشعبي - الرسمي من الممارسات الأيديولوجية - العربية. فالفرد المحافظ هو محافظ بهذا الوصف على التقاليد : على ما هو تقليدي في مجمله والتقليدي (العربي) يرتبط عضوياً بالثقافة - المتأصلة وفي قلبها الدين الإسلامي الذي يشكل عمودها الفقري، ولون عيونها رموطها وهو مستقر في أعصابها القومية، يذهب ويحجى وفق تجليات ومعدلات وجهرات دورية التجليات والضميرية من النظر للنور المشرب، إبان الرخاء والأمان الثقافي والإقليمي (الجيوبوليتيكي) وهو الشاخص أو المنكفي على نفسه، وعلى الماضي، وعلى التقاليد، وعلى الامتيازات الذاتية، مع العام والخاص وإبناش الإنسان والعمل والثقافة والعزة القومية والكرامة الشعبية، إبان الأزمات التي تبدو الآن في ترادفها واحدة فوق الأخرى، كالأساطير الخرافية والأزمات، ومن هنا تبدو وكأنها لا تتوى أن ترحل إذ استطال بقاؤها منذ أن حطت مع نهاية السبعينيات، وفي مثل هذه الأزمات يتداخل التقليدي والمحافظ الشعبي كلياً في مجاهيل لا تحد .

اليومين الجديد واليسار التقليدي والمفاهيم المتصلة

ويخطئ خطأ خطيراً مَنْ يستهين أو يقلل من شأن الفكر والحركات الأصولية. لأنها لا تملك أساساً موضوعياً مبرراً، بمجرد غياب الامتيازات القديمة وحضور الخطر المحدق بالامة والجنس النقي، أو العرق النقي - بالتاريخ القومي بالقومية باللغة، بالمجتمع، بأغلبية المجموعات المفترقة بتسارع مخيف وغياب لكل ما هو مألوف وحضور مزيج لكل ما هو غير مفسر أو قابل للتبرير. فإذا جمع كل من الاقتدار التنظيمي الناجم بمجرد المعاصرة للحركة الوطنية إلى الاقتدار المادي للحركات والفكر الراديكالي (الأصولي) إلى خليفته الأصولية الاقتصادية / في التطبيق / اقتصاد الباب المفتوح / الإنتاج من أجل السوق والإصلاح

الهيكلية وغيرها من مفردات ما يسمى التباساً خطيراً للغاية بالليبرالية الجديدة (والتي لا شبه بينها وبين الليبرالية الاقتصادية للفيزولوقراط واقتصاد دعه يعمل للقرن الماضي، لا شبه سوى بقلص دور الدولة في أقل من أقل حكومة هي أفضل حكومة، فإن حاصل الجمع لهذه الظواهر يمكن أن يساعد على فهم جملة تجليات في كل مكان - إن الفكر والحركات الأصولية في كل مكان ليست جملاً اعتراضية في تاريخ المجتمعات العربية أو الغربية أو الشرقية. إنها في الواقع التعبير الفكري والتنظيمي الاجتماعي لإعادة هيكلة رأس المال طوعاً ونشوراً تاريخياً يقابلها إعادة هيكلة أو هندسة اجتماعية سياسية عسكرية فكرية جبرية بشروط مجرد الطبيعة الآتية، الأخيرة أو كمرحلة من مراحل تطور رأس المال الصناعي (الخاص).

إن الفكر والحركات والتنظمات الأصولية هي محصلة وتعبير في أن عن هذه المرحلة. وإن الوعاء الذي تتخذة مستودعاً لها، والآليات التي تستخدمها لا تخرج عن الموروث - التقليدي - المحافظ وإن كانت الأصوليات تذهب بتلك الآليات إلى أقصى حدود مقياسها المدرج في الزمان الثقافي والعصبي لذلك الموروث - التقليدي والمحافظ فتقف على يمين اليمين منه، وتتخذ من أوعية وشرائين اليمين التقليدي موارد غالباً ما تكون ناجزة الإحباط والضيق العام في زمان يضطرد فيه العلم وثورة المعلومات اضطراباً عكسياً والأزمات والمشكلات والأفات والأمراض الفاضحة مع تراجع علاقات الإنتاج - تحت ظل وسائل إنتاج غير مسبقة التقدم وإلى علاقات إنتاج الاقتصاد العبودي والافتقار غير المسبوق متقابلاً مع الثروة غير المسبقة. إن هذا البعد للإسلام السياسي وللإمبرياليات المشابهة لا يمكن أن يُعزى إلا للمعاصرة والتاريخ معا. إن التحليل الذي ينسب الأصوليات الفكرية إلى مجرد التأمر أو يردها إلى النظرية التأمرية ومدها هو تحليل يعاني من الكسل الذهني وعن اللامسئولية الفكرية، وثمت بالطبع بعد تأمرى ويرى أن البعد الثقافي النشوى جدلي الاضطراب مع المظاهر المذكورة سابقاً، إنما يشكل بعداً ينبغي أخذه بغاية الخطورة الفكرية والنظرية والتنظيمية. وإذا تتصل هذه الأبعاد بمتصل مفاهيم معينة في علاقتها العضوية التاريخية في الزمان والمكان فإن اليمين الجديد العربي يتصل إقليمياً بأحداث في المنطقة، وعالمياً بظواهر مكونة. من هذه الأحداث ما هذا اقتصادي ومنها ما هو فكري ثقافي. وسيعرض هذا النقاش في الصفحات التالية لكل من هذه التظاهرات بأشكالها في محاولة فهمها وتحليلها بتركيز على السودان.

على أنه من المناسب تذكر أن مفهوم التقليدي من التظاهرات الاجتماعية والظواهر

وتجلياتها ليس مفهوما فصامى المحتوى إذ ينتهى التقليدى يبدأ الحديث أو العكس بل إن الذى يحدث جدليا هو أن المتصل - قديم / أو تقليدى - حديث/ عصى يمكن فى أبعاد محتواه أن يحمل ثنائية كليهما دفعة واحدة، كما يمكن أن يرتقى وأحدهما عن الآخر أو ميل وأحدهما نحو الآخر مثل ما يحدث فى مجتمعات ما بعد الحداثة فى ارتداد نحو التقليدى أو نحو اشباه مكررة منه بصورة لافتة للنظر، على الرغم من أو بسبب التكنولوجيا المتقدمة. هذا كما يمكن أن تحدث «تطورات» معينة نوعاً من «الصدمة» مثلما ترجع عن أحداث اتفاقية كامب ديفيد وظهور السادات فجأة فى الكنيست صدمة لم يكن ثمت سبيل للعصمة منها سوى بالاعتصام بالمسجد عاصماً فى انكسار القلب الواجب لدى كثيرين ممن كاد الحدث يفقدهم الرشد الثقافى. وفى السودان تحديداً «يتأسلم» الجنود مجدداً فى مواجهة الحرب والموت اليومى، كما يعتصم الأفراد فى كل مكان بالغيب من المعلوم الآخذ بالتلاييب بكوارثه اليومية. إن أبعاد الأصولية الفكرية - الإسلام السياسى العربى والسودانى ليست كلها من تدابير خارج الواقع دئماً، وإن كانت هناك أحداث بعينها مدبرة ومقصودة تشكّل جانباً آخر من واقع وحقيقة نشوء وانتشار الإسلام السياسى بالدرجة نفسها من الأهمية، مثلما يصبح الحج أو تصبح العمرة شرطاً من شروط التدريب العسكرى منذ الثمانينيات، وبتشجيع وتمويل إقليمى، وهكذا إن هذا البعد يشكّل بعداً لما اسميناه إعادة الهيكلة أو الهندسة الاجتماعية الاقتصادية السياسية العسكرية والفكرية لفئات مهمة من المجتمع السودانى فى إطار ما يمكن أن يرد إلى النظرية التأميرية «للتنمية» فى إطار مقولات الليبرالية الجديدة التى يشار إليها فى الأول فى إطلاق ويلا رؤية فكرية أو تحليلية تاريخية تردها إلى كل من :

١ - أصولها التطورية بوصف أنها أى الليبرالية الجديدة أو ما أسميه باليمين الجديد تظاهرة متجاوزة مع تسارع تشدد وسيادة رأس المال عابر الحدود.

٢ - الآليات التراكمية الرأسمالية التى تؤسس عليها فى تجلياتها الأكثر محورية، وهى ضموور نور ومركز الفئات التحليلية السابقة عليها والراجعة إلى رأس المال الصناعى الخاص .

٣ - الغياب شبه الكامل لأهمية الدولة القومية فى السيطرة على حركة المراكمة وميكانيزماتها سواء فى :

أ - المراكمة من خلال إنتاج السلع

ب - المراكمة من خلال بيع المال كسلعة.

٤ - ظاهرات شبه عامة تجمع على نوع من فقدان الذاكرة الجماعى للاقتصاديين وعلماء الاجتماع الغربيين، ربما ارجع إلى الاستلاب العام لإمكانات البحث التى كان تمويلها قد كونن هو الآخر. إنن هناك المفهوم الشعبى - التقليدى - للأديان والمفهوم الرسمى لها والمفهوم الآخر باحتلال مكان الأخيرين، مما يسمى بالأديان والأفكار والحركات الأصولية - أو السياسية وإذ تحتل الأفكار والحركات الأصولية فى كل مكان نور ومكان الفكر والحركات الشعبية، وتحاول احتلال مكان الفكر والنظام الرسمى، فإنها تفعل ذلك بوعى وامتداد تنظيمى وتاريخى وسياسى واقتصادى خاصة فى السودان على الأقل. ولأن الحركات والفكر الراديكالى الأصولى تجد لها فى الأوعية المحلية للفكر الشعبى، وأبعاداً للفكر الرسمى إمكانات تنظيمية وتاريخية، فإن اليسار التقليدى يجد فى اليمين الجديد الاقتصادى كتعبير مؤسس للفكر والحركات الأصولية ظاهرة تبعث على الاضطراب فى أكثر الحالات جدية أو يستهين اليسار التقليدى باليمين الجديد كونه عرضاً تاريخياً زائلاً والخطر أن اليسار التقليدى إذ لا يستبين المكونات التاريخية الاقتصادية للمسار والسياق المعاصر لليمين الاقتصادى الجديد ويتجلياته الاجتماعية السياسية الثقافية (العسكرية) فإنه لا يزيد على أن ينتظر انقشاع سماعه، أو يعتقد أن مناهضته ومعارضته واردة بالأسلحة التنظيمية والأيدىولوجية التقليدية ليسار الستينيات والسبعينيات وحتى الثمانينيات. إن هذا الميل ليس أكثر من انتحار ميت كان قد أخذ يلفظ أنفاسه المعاصرة للأحداث منذ منتصف السبعينيات وتحول الخارطة الذهنية والذاكرة التاريخية للنضال من مواهن على التغيير بمجرد مرور السنين إلى مُرتَهَن بزمان كان قد غات.

- (١) انظر الجارديان بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٣.
- (٢) منذ عامين حيث بدأت الكتابة فيه ١٩٩٠ .
- (٣) انظر 1986 : De Wall 1990, & Yeorse وغيرهما.
- (٤) انظر Bennett 1982.
- (٥) انظر أيضاً Hayter 1984.
- (٦) في حديث مع الشرق الأوسط العدد 5146 بتاريخ 30/12/1992.
- (٧) انظر روز اليوسف العدد 3388 بتاريخ 17/5/1993 ص 10.
- (٨) انظر Bennett 1986.
- (٩) انظر الشرق الأوسط العدد 5146 - 30/12/92.

الفصل الثالث

الليبرالية الجديدة والتشكيلات
الاقتصادية الاجتماعية المكونة :
اعتبارات نظرية

المجتمعات ما بعد الرأسمالية ما بعد الصناعي بين الأسطورة والواقع.

يلاحظ أن الفكر الغربي على عهد رأس المال ما بعد الصناعي - وهو الذي طاملا ادعى الوقوف على قمة الأحداث والتنبؤ بالمستقبل التحليلي للأحداث - كان قد وقع - أحياناً - فى إحبولة تصديق أنصاف الحقائق، والمطلقات، من خلال قوة الإلحاح لمقولات اليمين الجديد، فأخذ يصدر عن أكاذيب تاريخية مثل المجتمعات ما بعد الصناعية، ما بعد الرأسمالية ما بعد الحديثة .

ولقد كان اليمين الجديد - هو الآخر - يصدر حتى الربع الأخير من الثمانينيات عن مقولات سياسية، ليس لها سند اقتصادى أو اجتماعى على الإطلاق^(١). إن المجتمعات الرأسمالية الصناعية تمر بتجربة نشوئية سميت بمرحلة ما بعد الرأسمالية. وقد صاحبت أجندة اليمين الجديد أطروحات تقول أيضاً بنشوء المجتمعات - ما بعد الصناعية وما بعد الحديثة، وهى مجتمعات تنعدم فيها الطبقات، بينما شاع حول ظواهر تؤكد تجلياتها تراجع متسارع وملحوظ نحو مجتمعات الطبقتين المتقابلتين، مثلما يلاحظ فى المجتمعات النامية من شرائح أقليات من الأغنياء، حيث يملك الـ ٥٪ من السكان أكثر من ٦٠٪ من الثروة، وأغلبية من الذين تنخفض دخولهم إلى معدلات فقر غير مسبوق فى المجتمعات الصناعية الغنية، فيما كانت قد بدت أطروحة ما بعد الحديثة تسحر بسعة إمكانياتها البادية فى الفن تحديداً، وفى المنتجات متعددة الأصول الثقافية المكسبة لصالح مستهلكين ، لا تعنيهم أصولها الثقافية، بقدر ما يعينهم تنوعها ثم إلغاؤها جانباً دون التساؤل عن الثمن الإنسانى المدفوع فيها، ما دامت الوفرة البادية للمجتمعات الاستهلاكية قد جاءت لتبقى فلا يتهدد الاستهلاك .

والواقع أن الفكر الاجتماعى أصيب بظاهرة غير نادرة الحدوث، لقد أصيب بفقدان الذاكرة الجماعية، أو البصيرة والبصر معاً، ففما كان الفكر الاجتماعى يجهد نفسه فى التسابق - نشرأ وتعبيراً مسرحياً وموسيقياً، وفى رؤيته المتزايدة على وصف وتحليل وإنشاج وإخراج أشكال التعبير من تجليات ما يسمى بالمجتمع ما بعد العداوى، وعن المجتمعات الاستهلاكية - كان الواقع الموضوعى نفسه يأخذ بالتشكل على نحو غير مسبوق من استقطاب الذين يملكون على حساب الذين لا يملكون . وكانت الظواهر الاقتصادية الاجتماعية التى يعبر

عنها الفكر الاقتصادي الاجتماعي، إذ لم يسبقها ويتنا بها في حالة إنكفاء سريع نحو نظائر منها، تشبه أكثر ما تشبه فئات أقرب إلى تلك الفئات السابقة على الرأسمالية، والعلاقات التقليدية. إذ بلغ تعداد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر ٢٥ مليوناً في الولايات المتحدة في العام الماضي ١٩٩٣.

ولم يكن ثمة تبرير لفقدان الرشد، غير أن الاستقطاب الاقتصادي الاجتماعي كان قد محوّر الفكر حول مقولات اليمين، محوذة لعبت أدوار الاتصال - شديدة الهيمنة على الفكر والعقل وما صاحبها من كونه نور النشر، ومراكز البحوث بصورة متزايدة - نوراً ظل ينادى بالتحليل المتأمل لظاهرة استيعاب تكاد تشمل أذكى العقول - وما جنون الإعلام المصاحب لحرب الخليج الثانية إلا نموذج عارٍ لقوة أجهزة استيعاب، تأخذ بتلايين الرشد وتغيبه .

وقد كان وبيان وخطاب اليمين الجديد يتشدقان بالمجتمع اللاتيني، أو بلا طبقات في الوقت الذي كان فيه المجتمع - البريطاني والأمريكي - على الأقل يفرزان تراسبات اجتماعية أشبه بالتراسبات السابقة على الرأسمالية الصناعية ، من حيث معدلات البطالة - الفقر - فقدان العقار - وانهايار - الأعمال والصناعات الوطنية في إحصاءات غير مسبوقة، وجدير بالذكر أن ١٤ ألف صناعة صغيرة وطنية قد أفلست ما بين ١٩٨٨ حتى نهاية الثمانينيات، وأن أرقام البطالة الحقيقية تبلغ ١٠ - ١٢٪ وارتفاع أرقام الجريمة بمعدل ٢٧٪ في شتاء ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وأن واحدة من خمس أسر تعيش على الدخل المدعوم أي ٢٠٪ من الأسر البريطانية. وهناك مئات الآلاف ممن فقدوا العقار، غير الارتفاع الجنوني لسعر الفائدة على القروض مع الربع الأخير من الثمانينيات. ومن ناحية أخرى فإن المجتمع ما بعد الرأسمالي، كان مرادفاً لمفهوم غائص في القموض والتعميمات واللغة المفصلة لليمين الجديد هو مفهوم المجتمع ما بعد الصناعي. والحقيقة أن تعريف هذا المفهوم لا يزيد إحصائياً عن الأرقام التالية .

* تحول رأس المال الصناعي بنسبة ٤٠٪ إلى المراكمة خلال رأس المال المالي. (٢)

* انتقال رأس المال الصناعي من الصناعة - صناعة السلع إلى الخدمات (٣) .

* هجرة رأس المال الصناعي نهائياً، مما ترك فراغاً في الصناعة الوطنية، كما أحل شروطاً للمراكمة يحتكرها رأس المال «المهاجر» إلى الداخل - «عابر الحدود» بشروطه القاضية على فرص المراكمة المحلية.

* فيما خلق رأس المال ما يعد الرأسمالي / عابر الحدود - بالضرورة الملحة بسبب

طبيعية وشروط المراكمة، وإعادة إنتاج رأس المال لنفسه كسلعة أكثر منه إعادة إنتاج مجموعات المنتحين أو الفئات الاجتماعية المعروفة كلاسيكيًا للمجتمعات الرأسمالية الصناعية- جيوشًا من العمال الصناعين عبر أسواق العمل والصناعات والخدمات المكونة - جبراً - ما بين أعوام ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ما يفوق أعداد العمال الصناعين الذين خلقتهم الرأسمالية الصناعية طوال حياتها .

ويقدر عدد العمال الصناعين في ٣٦ دولة صناعية، أو مصنعة حديثاً، أو ملحقة عن طريق مناطق التجارة، أو مناطق التحويلات الصناعية الحرة عام ١٩٨٢ بـ ١٨٣ مليون عامل صناعي، بالمقارنة مع ١٧٣ مليون عامل حتى عام ١٩٧٧، مع ملاحظة أن عام ١٩٨٢ هو أسوأ أعوام الأزمة الاقتصادية للثمانينيات، حيث تم الاستغناء عن ملايين العمال الصناعين في الغرب، أي أن رأس المال عابر الحدود خلق - إبان الثمانينيات - طبقات عمالية أكثر عدداً وأوسع انتشاراً مما خلقت البرجوازية الصناعية منذ الثورة الصناعية في الغرب.

الليبرالية الجديدة وضمور دور الدولة القومية في الاقتصاد^(٤)

ومن الظواهر التي لا يمكن تحليلها بمناهج التحليل الدارجة في أطروحات الرأسمالية الصناعية، هي نشوء علاقات إنتاج متدنية في ظل وسائل إنتاج متقدمة. إن المفهوم المحوري لفهم هذه الظواهر هو مفهوم الليبرالية الجديدة لدور الدولة في الاقتصاد، وهو الدور الذي يشكل وظيفة لطبيعة المراكمة الرأسمالية ومعدلاتها وآلياتها في ظل المرحلة الراهنة من مراحل تطور أو تراجع رأس المال ما بعد الصناعي .

الليبرالية الجديدة وعلاقات الإنتاج المعطوف

وفيما يتم التباين بنشوء مجتمعات ثروة المعلومات والصفوة والمعرفة، فإن نسبة العاملين في العلوم المعرفية - كاختصاصي جمع المعلومات الإلكترونية ومحلليها وعمال الكمبيوتر، وشركات السياحة، والسفر، وهندسة الفضاء - لم تزد إبان إدارة ريجان عن ٢٢٪ من العمال المشتغلين في خدمات الفنادق ومطاعم الطعام السريع والتجارة بالقطاعي، وكافة

العاملين فى قطاعات العمل بالساعة أو الإنتاج المجرأ ممن يقل دخلهم بنسبة ٣٨٪ عن العمال الصناعيين ما بين أعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٤ فى الولايات المتحدة .

وقد قضت الأزمة الاقتصادية الأعوام ١٩٧٢ - ١٩٨٢ على الصناعات الأساسية، مثل صناعة السيارات، وصناعات الصلب والإطارات، بينما نشأت فى أغنى المجتمعات الصناعية - فى كاليفورنيا - صناعات تعتمد على العمل الرخيص، تتنافس شروط العمل وأوضاعه بها، مثل صناعات هونج كونج - كوانج كونج - تايلاند - الفلبين، كما نشأت صناعات خدمية تقل فيها الأجور ما بين ٤٠ - ٥٠٪ عن الأجور فى الصناعات الأساسية. ويقول هاير ماس. (٥) : إن مزايا النمو ما بعد الصناعى لحقبة الثمانينيات لم يتمتع بها إلا قلة من رجال الأعمال فى وادى السيليكون Silicon Valley وأولئك الأفراد من السكان أصحاب العقارات الكبيرة والثروة المالية المحسوبة. ومن جهة أخرى فإن المجتمعات ما بعد الرأسمالية ما بعد الصناعية، لم تتجلى مظاهر التحول الاقتصادى الاجتماعى بها، فى تحول المجتمعات إلى مجتمع من أقلية غنية وأغلبية مفتقرة مع اختفاء الفئات الاجتماعية الوسيطة وتزايد الخطر على الطبقات الوسطى وحسب، وإنما ظهرت فيها كوظيفة أعراض لتحول رأس المال الصناعى إلى الخدمات وعمله الذى لا يقام نحو استغلال العمل الرخيص، فيما أعاد خلق علاقات العمل العبودى، فيما يسمى بالفردية الجديدة Neo Fordism أى الإنتاج المعتمد على الوقت والحركة فى أنهما لصالح الإنتاج المجرأ، وكذلك ظهرت التيلورية الدامية Bloody Taylorism التى تضاهى علاقات العمل والإنتاج الدارجة فى المستويات المعمول بها فى جنوب شرقى آسيا - فى مجتمعات الاقتصاد المصنع حديثاً، بأجور الكفاف أحياناً، ولعل مفهوم الليبرالية الجديدة - الذى أصبح علماً على أصولية السوق فى ظل أصولية اليمين الجديد الاقتصادية السياسية - راجع إلى الشبه الظاهرى بين دولة اليمين الجديد ودولة دعه يعمل والتى يصفها الفيزيوقراط بأنها أفضل دولة بوصفها أنها تتمثل فى «أقل حكومة»^(٦)

ما بعد الليبرالية الجديدة والدولة السمسارة

ذلك أن الدولة تتوقف عن التدخل لصالح إعادة التوزيع، وتكتفى بالسمسرة لحساب الأعمال والاستثمارات عابرة الحدود. ويلاحظ أن نمو أغنى الولايات المتحدة - كاليفورنيا - يعكس التحدى المتزايد لإسهام الولاية فى دخل الدولة المركزية بمعدلات كبيرة منذ أزمة الثمانينيات وذلك بالنسب التالية :

- من ١٢٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ١١٦٪ عام ١٩٨٠ إلى ١١٣٪ عام ١٩٨٤ .

- إن دخل الولاية إذ يعاد توزيعه بين الأجور والأجور الحقيقية ورأس المال يترتب على التوزيع الفارق بصورة ملحوظة، تحول مجتمع الولاية إلى أقلية من أصحاب الأعمال والعقارات والثروة بصورة عامة - الأميركيان والأجانب - وبين طبقة عاملة تتخفف أجور العمالة ومعدلاتها بها بصورة مضطربة نتيجة ميل أصحاب العمل إلى استخدام العمل المهاجر (من المكسيك) الذي يشجعونه سرّاً لأنه غير قانوني. وتضاعف المنافسة في سوق عمل مكتظ بالعمل الرخيص في أزمة الأجور المتزايدة التدني، إذ تدفعها منافسة العمل الرخيص المهاجر إلى مستوياتها.

إن مسارات الاقتصاد أو اللا اقتصاد الأميركي في أغنى الولايات هي مسارات شائكة الطول، نتيجة لرصد الأعمال من الشمال الصناعي، ومن سوق عمل منظم مسيس مدرب العمالة إلى الجنوب حيث العمل غير مسيس - غير منظم - وغير مدرب مدرب من ناحية، وتحول الاستثمار في الصناعات الأساسية إلى القطاعات الخدمية وقطاع «الاقتصاد المعرفي» من ناحية أخرى. ومن ناحية ثالثة فإن رأس المال الأمريكي والشمالى - كان بدوره قد رحل مكانياً خارج الولايات المتحدة، فيما حل مكانه رأس مال عابر للحدود (أجنبي) كرأس المال البريطاني والهولندي والياباني بهذا الترتيب منذ نهاية السبعينيات.

منوال المراكمة عابرة الحدود

والفئات الاجتماعية الاقتصادية السمسارة

إن منوال المراكمة عابرة الحدود - على القروض تحديداً توضح بصورة مبسطة ومختصرة - كيف أنه ما بين أعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ سجلت عائدات القروض الأمريكية ما قدر بـ ٢٥ مليار دولار مقابل قروض استثمارات خارجية قيمتها ٢٠ ملياراً^(٧) وحسب.

فبافتراض أن مشروعاً استثمارياً في بلد نام - باستثناء تلك التي تحظى بمكانة أو مركز تجارى ممتاز كالصين أو الشركاء التجاريين التقليديين - أنشئ بواقع عائد يبلغ ١٠٪، فإن تصدير جملة الأرباح على أصل رأس المال المستثمر لمدة عشر سنوات قد قدر بما يعادل أصل رأس المال المستثمر - أيّة أن أى أرباح على السنوات اللاحقة للعشر سنوات الأولى تشكل رأس مال صافياً ومصدراً إلى الخارج، أو إذا كان سعر الفائدة ٢٠٪ فإن رأس المال الصافى يتم تصديره إلى الخارج اعتباراً من مرور نصف المدة، مع مراعاة أن سعر الفائدة

وخدمة الديون لا تظل ثابتة ويقول جالى ١٩٧٠ - الذى أجرى هذه الدراسة الحسابية - إنه لا مخرج من الديون الخارجية وعملية استنزاف رأس مال مالى أو عينى إلا بالتأميم. الأمر الذى يصبح فى حكم المستحيل إذ تفرض بيوت المال والمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولى) القيم والمبادئ الرأسمالية الغربية فى احترام الملكية الخاصة، وتشجيع الخصخصة، كما لا تجعل أبنى حساب للقطاع العام، ولا لحاجات المنتجين الصغار الذين لا تعرف كيف تتعامل مع فقرهم ، ويتم كل ذلك بوكالة ومسيرة الدولة القومية .

| المكان | دخل من الإعانات والقروض الأجنبية | مدفوعات على الأرباح | دخل من الإعانات والقروض | مدفوعات |
|--------------------|----------------------------------|---------------------|-------------------------|---------|
| أفريقيا | 9.6 | 9.5 | 4.4 | 11.0 |
| أمريكا اللاتينية | 10.8 | 15.2 | 13.9 | 5.6\ |
| جنوب أفريقيا وآسيا | 22.5 | 3.8 | 26.1 | 4.8 |
| الشرق الأوسط | 2.7 | 18.0 | 21.4 | 13.4 |

لاحظ أن بعض دول جنوب شرقى آسيا تتمتع بما يسمى بالمكانة التجارية الممتازة أو المفصلة التى تمنح وتمنع وفق حسابات سياسية أكثر منها وفقاً لحسابات اقتصادية تجارية. وتمثل بلدان جنوب شرقى آسيا المسماة بعمالة آسيا وهى هونج كونج - تايلاند - تايوان - سنغافورة - كوريا الجنوبية كما تحفل كل من البرازيل - مصر - الصين - الأرجنتين - إسرائيل باستثنائات نسبية فى القاعدة المؤسسة على المراكمة على حساب معدلات التنمية المحلية لحساب التنمية من خلال أرباح والفائدة على خدمة الديون والاستثمارات الأجنبية ويتضح ذلك فى المعونات الأجنبية الأمريكية حيث تمنح مصر وإسرائيل ال ٣/١ من مجموع المعونات الخارجية الأمريكية، كما توزع ال ٢/٢ الآخرين بصورة فارقة للحسابات السابقة نفسها.

الجدير بالذكر أيضاً أن بعض بنود الجات GATT مثل البند الاجتماعى لمائدة أوردجواى المستديرة، والتى تولف لمزيد من الضغط الانتقائى سياسياً لدخول السوق والمنافسة الفارقة فيه.

ومن هنا يستلزم البنك الدولي شروعاً للبلدين الخارجية منها فرض احترام الملكية الخاصة، وغيرها من مبادئ الغرب والرأسمالية، مثل الإصرار على إعادة الأراضي المؤتمنة إبان فترات التحرر الوطني وبعد الاستقلال . مثال ذلك إعادة الأراضي التي أمتتها الثورة الجزائرية فأعادتها للشعب الجزائري، كواحدة من منجزات ثورة التحرير، كذلك أراضي المستعمرين الفرنسيين التي أممها بورتقية. كما أن مصر كانت قد طولبت في يناير ١٩٩١ بإلغاء قوانين الإصلاح الزراعي لعام ١٩٦٥ لسيد مرعي على عهد جمال عبد الناصر. وتضع هذه الشروط الدولة القومية ومفاهيم الديمقراطية الاقتصادية والسياسية والساتير القومية في مازق حرج، فالدستور المصري مثلاً ينص على الملكية العامة، وعلى أبعاد اشتراكية في الملكية والتوزيع. وهو ما ظل معمولاً به ولم يحل بصورته الراهنة بعد.

وفيما تتم عمليات إلغاء القوانين الاشتراكية، تتصاعد اضطرابات «اقتصادية» وقانونية بالغة، وفي الوقت نفسه تؤسس ركائز لعدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أهم وأكبر الفئات الشعبية وبين أغلبية المنتجين لحساب أقلية تتزايد ثروتها وقوتها (المكونة) بشروط رأس المال عابر الحدود . إذ تخلق مافيات اقتصادية من المافيين والمضاربين المكونين، نتيجة للفرص الاقتصادية والقانونية والدستورية المصاحبة لعمليات الخصخصة المتسارعة، كما يلاحظ في الجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفييتي سابقاً، وفي روسيا وغيرها من المجتمعات الاشتراكية سابقاً مما يخلق أشكالاً من الاستقطاب العنيف المُعبّر عنه في أشكال الأصوليات وتنوعاتها الجهوية والإقليمية والعرقية والاثنية والدينية والثقافية بإفقار غير مسبوق وبكل الأشكال.

ولقد تأكد تبعاً كيف أن وكالات العون الدولية وبيوت المال العالمية - كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي - لا تكثر كثيراً أو قليلاً بأغلبية المنتجين ممن يتشككون من أصحاب الأعمال الصغيرة والتجار الصغار في البلدان الفنية، بالقدر نفسه الذي لا يزعجها إفقار وتهيمش سفار المزارعين والرعاة ومنتجي الكفاف وغيرهم من النساء والرجال الذين تهملهم الأعمال الكبيرة، ورأس المال عابر الحدود، في ظل سياسات وممارسات الإصلاح الهيكلي والتكيف الهيكلي أو الإصلاح الإداري أو الاقتصادي بقروضه وشروطه المعروفة في كافة العوالم الأولى والثانية والثالثة، وإن اختلفت الأسماء والمصطلحات. وتتولى التكتلات التجارية الكبرى باسم حرية التجارة مثل الـ GATT وهي اتفاقية التعريف الجمركية والتجارة الحرة المحصورة حول أوروبا، وامتداداتها، والتي كانت اليابان قد غزتها إبان الثمانينيات عن طريق

الإنتاج المجزأ، وتوالى ناقنا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - أو شمال الاطلنطي) سياستهم^٨ عن طريق رفض سياسة دعم بعض المحاصيل الزراعية، وتتولى هذه التكتلات - رغم الحرب الدائرة فيما بينها - فرض حماية تجارية باسم حرية التجارة، يترتب عليها يوار أو ارتخاص منتجات مزارعى المجتمعات غير الأوروبية الغربية، إلا ما شفع له العمل الرخيص والعبودية السياسية من جانب دولهم^(٨).

ويمكن تبسيط منوال «التضحية» المطروح بواقع سياسات وممارسات وشروط إعادة الهيكلة كآلية محدثة من آليات المراكمة الرأسمالية ومعدلاتها وكيفية تصدير رأس مال خالص من خلال الأرباح على الديون الخارجية^(٩) والإعانات والقروض من ناحية، وخدمة الديون وإيفاء الأرباح كمدفوعات فى نسب مئوية عالية مداخليل البلدان الصغيرة من العملة الصعبة من ناحية أخرى^(١٠).

ويترتب على هذا السياق الدارج فى كل مكان إضعاف للعملية الديمقراطية الاقتصادية، مما تتأسس عليه الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية. وقد لوحظ أن هذا السياق يضعف - بدوره - فئات وجماعات السلطة التقليدية والدولة القومية، إلا ما أذعن منها بدرجات للوساطة والسمصرة لحساب المراكمة عابرة الحدود. والواقع أن هذا السياق لا يمكن إيقاف مساره، فهو يتم بقوة دفعه الذاتية، وخارج إرادة القلة التى تتركز فى يدها الثروة. ولعل هذه المرحلة من مراحل «تطوره» رأس المال، هى المرحلة الأخيرة قبل أن تتفجر التناقضات النهائية بالاستقطاب العنيف للغنى والفقر على مستوى العالم، وتهدد بالانتفاضات واسعة الانتشار فى كل مكان، فى الوقت الذى تظل الدولة القومية معزولة أو ممثلة لفئات السلطة السابقة على كونية المراكمة تحييد التناقضات وإعادة إنتاج نفسها^(١١).

بلغت ديون السودان الخارجية ١٥ ملياراً عام ١٩٩٢؛ حيث زادت الديون بواقع مليار فى العام، بين عامى ١٩٩٢ - ١٩٩٣، نتيجة لتراكم الأقساط المركبة لخدمة الديون والأرباح على الديون، وقد كانت ديون السودان أقل من ٤ مليارات فى منتصف الثمانينات و ١٣ ملياراً فى نهاية الثمانينيات، فيما تقاوم اختلال الموازنة العامة. ويقدر عجز الموازنة ٥٥٠ مليون دولار، ومعدل التضخم رسمياً ١٤٠٪ ولا تُعرف إحصاءات البطالة والبطالة المقنعة والبطالة الفنية، كما أن أرقام الذين يعيشون تحت خط الفقر لا تتوفر لغرض البحث، وإن كانت وكالات الغوث الدولية تقدر المشردين والذين تعرضوا للهجرة العنيفة بحوالى ٥٤ - ٥ مليون كما تقدر عند المهجرين بالمجاعة بالعدد نفسه.

وقد انخفضت العملة السودانية منذ أواخر السبعينيات بمعدلات فلكية من ٢٤ دولار للجنيه السوداني، نرى سعر الدولار ١١٥ جنيهاً عام ١٩٩٢ ويبلغ اليوم ٢٣٠ - ٢٨٠ دولاراً وتنخفض صادرات السودان بالنسب المزعجة نفسها، بينما ينخفض الإنتاج بسبب أزمة الطاقة وإنهيار المؤسسات التحتية والمياه والكهرباء ، إذ يعمل الاقتصاد بما يقل عن ٢٠ ٪ من الإنتاجية، ويرتفع استيراد الحاجات الأساسية كالسكر والمواد الغذائية، بينما ينخفض الاستثمار، ويزداد الضغط على رأس المال المحلي في واقع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما قد يقدم تفسيراً لبقاء رأس المال «الوطني» والمخزونات السودانية في الخارج، وتقدر مخزونات السودانيين في الخارج بحوالى ٣٠ ملياًراً، وتبلغ أرصدة البنوك الإسلامية أرقاماً تفري بكثير من التصورات المبالغية والموضوعية حول أحجامها في الخارج.

إن تجليات هذا المسار تلتخص في كل مكان في:

* هجرة رأس المال في كل الاتجاهات، وإن عنصر الاستقطاب يتمثل في روتين شمال/جنوبى التمحور، وخاصة بعد الانفتاح الغرب شرقى، وذلك بالمعدل التالى :

- ٨٠٪ بين الدول الغنية.

- ٢٠٪ من الغنية إلى الفقيرة أو بينهما^(١٢).

* هجرة العمل من كل مكان إلى كل مكان :

- من الريف إلى المدن^(١٣).

- من المدن إلى الغرب وإلى المجتمعات الأكثر مواتاة للعمالة - سوق العمل الخليجى (١٩٧٩ - ١٩٩٠)^(١٤).

- إهمال الإنتاج من أجل السوق المحلى، والتركيز على الإنتاج من أجل التصدير ويتجلى ذلك فيها يسمى بتصنيع البلدان غير المصنعة في شكل الاقتصاد «الجيويسى» أو شكل «جزء» تسمى مناطق التجارة الحرة، أو مناطق الصناعات التجويلية الحرة والإنتاج المجرأ على حساب الأجور التى تتدنى إلى ١٠٪ من أجور العمال في البلدان الصناعية.

* إهمال العالم الثالث والرابع والعصر حجرى الأخذ بالظهور تبعاً في أفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية. هذا وإن كان الفقر الموصوف بالعالم ثالثى سابقاً هو اليوم أخذ بالظهور في المناطق المتروبوليتانية فطفل من بروكس (نيويورك) يمكن أن يكون على حالة فقر طفل في العالم الثالث وله توقعات العمر لنفسها التى لدى الأخير.

* هبوط معدلات الاستثمارات الخارجية المباشرة من ٣١٪ عام ١٩٦٧ إلى ١٩٪ عام ١٩٨٩ فى العالم الثالث والرابع.

* ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدان المتقدمة خلال السنوات نفسها من ٦٩٪ عام ١٩٦٧ إلى ٨١٪ عام ١٩٨٩.

* صعود أهمية التكتلات الاقتصادية المحورة حول العملات الرئيسية، مع هجرة رأس المال المستمرة^(١٥)، وقد بلغت جملة الاستثمارات عابرة الحدود ١٠٥ مليار دولار مع نهاية عام ١٩٩٠، وتقدر الرأسماليات المالية عابرة الحدود بـ ١٥٥ مليار - دولار سنوياً، ويعادل هذا الرقم ثلاثة أضعاف قيمة الرأسماليات عابرة الحدود «المستثمرة» إبان الثمانينيات ومعظمها يوظف فى العقارات - الودائع - المؤسسات المالية - وفى التسليف والسندات - وفى أنواع الاتصال والتأمينات والمواصلات بالمقارنة مع الاستثمار فى أسواق المال، إذ تبلغ الاستثمارات فيها ٦٠٪ بالمقارنة مع ٢٤٪ فى الصناعة وقد ارتفعت هذه النسب بمعدل ٤٠٪ بالنسبة لاستثمارات الولايات المتحدة فى البلدان غير المصنعة بالمقارنة مع ٢٥٪ فى البلدان المصنعة، وذلك فى قطاع المال والسندات والتأمين والمصارف^(١٦).

وتشوه الفئات التحليلية

ما بعد الصناعية.

تتباهى أصولية السوق لليمين الجديد - فيما يتسارع استقطاب الغنى والفقر بأن المجتمع أو الاقتصاد ما بعد الصناعى ما بعد الرأسمالى قد خلق عمالة صناعية ولم يخلق طبقات عمالية صناعية - فى كافة أنحاء العالم فكونن CLOBALIZTD سوق العمل الصناعى بحيث ارتفعت نسب العمال الصناعيين فى مجتمعات لم تكن تدرج فى عداد المجتمعات الصناعية على النحو التالى وبالنسب التالية :

٦٥٪ فى تركيا ما بين ١٩٦٢ - ١٩٨٢، ونسبة ١٧٩ فى مصر ما بين ١٩٥٨ - ١٩٨١، ونسبة ٦٢٪ فى تانزانيا، ما بين ١٩٥٣ - ١٩٨١، ونسبة ٥٧٪ فى زيمبابوى ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠، وإلى ٢١٢٪ فى البرازيل ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٢ وإلى ٥٠٠ ٪ فى كوريا الجنوبية ما بين ١٩٧١ - ١٩٨٢، ونسبة ٣٤٪ فى بيرو ما بين ١٩٧١ - ١٩٨١، أى أن عدد

العمال الصناعيين قد ارتفع على مستوى العالم بنسبة ١٤٪ ما بين أعوام ١٩٧١ و ١٩٨١ أى فى حقبة واحدة من الزمان. إلا أنه ينبغي تذكر أن الأجور قد انخفضت بمعدلات فلكية كما أنها فارقة بمعدل ٧ - ١ إلى ١٠ - ١ على حساب العمال الصناعيين المجتمعات فى المجتمعات غير الصناعية. يضاف إلى ذلك أن هذه النسب تعنى بالإشارة فقط إلى أعداد العمال الصناعيين فى الدول الفقيرة، فى حين أن نسب البطالة المقابلة لخلق هذه الفئات الاجتماعية فى المجتمعات النامية الفقيرة فى المجتمعات الصناعية الغنية تتناسب تناسباً عكسياً مع أعداد العمال الصناعيين العاطلين التى تقدر بـ ٢٠ مليوناً عام ١٩٩٢. وهذه الإحصاءات ليست دقيقة تماماً هذا فيما ارتفعت البطالة بنسبة ٥٨٪ فى المجتمعات المخططة مركزياً، أى الاشتراكية والتى تحاول أن تبني الاشتراكية كالجرائم. إن هذه الحقائق تشكل بدءاً مهماً فى تحليل الفئات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. وفى استقراء الأحداث والتطورات اللاحقة لأصولية السوق فى أوج برنامج اليمين الجديد (لانتشر ورجان تحديداً فى بريطانيا والولايات المتحدة وما انزاح عنهما من مسارات) كذلك فى الانهيار المؤقت أو الدائم للبرامج الاشتراكية فى كل مكان كمحصلة لأصولية السوق^(١٧) مما قد يساعد على فهم وتحليل ظاهرات التضعف المتسارع لكل من دور الدولة ولشروط المشاركة الشعبية فى كل مكان. أى أن الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية إذ تضمر معدلاتهما تتركس الأصوليات بأشكالها مما يلاحظه الناس فى كل مكان أيضاً. إن هذه الأصوليات تتبادل الاعتماد الموضوعى منذ السبعينيات وتتجذر فى روافد وكمحصلة ودالة على طبيعة المراكمة الرأسمالية ما بعد الصناعية (والمالية) المكونة التى وضعت «التنمية» الرأسمالية ومقوماتها فى مأزق تحليلى ومصادق لا فكاك منه إلا بقدر ما تتحصل عليه النظريات التأميرية «الملنة» على رؤس الأشهاد وقد حلفت على رؤوس هؤلاء الأشهاد استخلاصاتهم المختزلة للواقع الموضوعى لطور ثورة معلومات تملك فيما تملك إعادة صياغة الواقع ووفق إرادة القوة وقد تركزت فى أيد أقل فأقل للإدارة شبه المحتكرة لإنتاج وإعادة إنتاج شروط تبادل الاعتماد الكونى والمراكمة المكونة على حساب الأعداد المتزايدة للمستثنين (بدرجات) فى كل مكان.

تبادل الاعتماد الكونى وآليات المراكمة عابرة الحدود

إن تبادل الاعتماد الكونى بين أنظمة ومجتمعات متجاورة أو مستقطبة فى أنظمة كبرى كالامبراطوريات السابقة على الرأسمالية الصناعية مفهوم قديم. ويتم تبادل الاعتماد تجارياً واقتصادياً وديمقراطياً وأيكولوجياً (توزيع المياه مشتركة المصدر - كالنيل) وعسكرياً. وهذه العملية على قدمها لم تشع كمصطلح فى العلوم الاجتماعية إلا حديثاً، وربما بعد الحرب العالمية الثانية فلم يتم الانتباه إليها فى تحليل الظواهر الاقتصادية الاجتماعية كثيراً وإن كان ماكس ثيبر قد حصل على متعلقات مثل هذا السياق فى تحليل أوروبا السابقة على الرأسمالية الصناعية، بدون أن يصوغ المفهوم فى أى شكل اصطلاحى : ولعل من أسباب غياب الاصطلاح على سياق دارج منذ القدم - منذ عهد الأسرات الفرعونية على النيل وغيرها من المجتمعات المركبة - هو :

- إن التخصصات الضيقة والإمبريقية النفعية تسفت فى حصولها على أحادية المدخل بدلا من الاهتمام بالأهمية العلمية لتعدد المداخل الذى أخذ يروج - على الرغم من أو بسبب ليبرالية «مذهب» ما بعد الحداثة وإباحتها» الأكاديمية الطالعة كغيرها من الإباحيات الاقتصادية والسياسية والأدبية والثقافية والجنسية، تحت ظل ما يسمى بالليبرالية الجديدة - التباساً معيياً.

- تمركز التحليل الاقتصادى الاجتماعى ثقافياً وأكاديمياً إذ اهتم ويهتم التحليل بهجوم الأكاديمية الغربية وإثبات وإنتاج وإعادة إنتاج نظرياتها حول تطور المجتمع الغربى، سواء أكان ذلك فى المدارس البورجوازية أو مدارس اليسار التقليدى مما كان قد «غيب» الواقع يفغيه بدلا من أجلاته كما كان وظل يعيد كتابة التاريخ، ويخترع السياقات المتمركزة أوروبياً على حساب التاريخ الإنسانى والحقيقة.

- ييسر التناول أحادى المدخل الانتقائية، بتجزئة الحقيقة، وما إلى ذلك فى التخصصات الضيقة، وبالتالي لا يصل إلا إلى استخلاصات ونتائج لا تخدم الواقع وإنما تصبح - كما أصبحت مفاهيم «التتمة» فى الحقتين الماضيتين أو قبلهما فى الواقع - أشد خطراً «بالحلول» المكتسبة فى أفضل الأحوال من المشكلات نفسها وعلى مسار التاريخ والأحداث، والفاعلين فى التاريخ من التراكمات العددية لأغلبية الناس. هذا فيما تضيّق أحادية

المدخل واستخلاصاتها على ما عداها، فيتصل الإبهام باحتكار الحقيقة. ولقد ترتب على احتكار الحقيقة اتصال الظلم والإهانة على أنها قدر لا مناص منه يستحقه أولئك الذين يصبحون موضوعاً لهما بجريرة تخلفهم وتكاثرهم الذى يلوث الكون بإعدادهم المتزايدة كل يوم فى عالم لا يحتمل هذه الأعداد وهم الذين يستدينون فى خرق ويحطمون نظم المساندة الطبيعية والبيئة بتقطيع الأشجار، وقد فقدوا الحكمة الشعبية التى عصمتهم آلاف السنين فى قراهم الشاغصة إلى الماضى وأمانهم التى لا تبعد عنهم ولا تحدّها حدود إذ تُقعى عند «مزاريب مكيفة الهواء».

ومن الجدير بالذكر أنه كلما عظمت أداة الاستيعاب الذى يلعب «البحث» فيها دوراً مهماً فى الأنظمة الأشمل، كلما ازدادت أسباب انتهاء المقاومة أو أجلت، إذ يبدو وكأن الاستيعاب غالباً لا راد له، وطبيعة ثانية للمجتمع المستوعب أو المجموعات المستوعبة من الأفراد والأجناس والأقليات والنساء والعبيد. فما تنفق هذه أن تنتج وتعيد إنتاج النماذج المشوهة حول المجتمع وإسهام الأفراد الذين ظلوا ينكفئون على أنفسهم مما يسمى بالوعى الزائف أو عمى البصيرة الجماعى وأن ذلك لوظيفة ومحصلة وآلية من آليات تكريس الاستيعاب وكأن عمى البصيرة الجماعى لا يريم، إذ أن مسار هذه المحصلة هو مسار نفسى واجتماعى واقتصادى وسلطوى يتوالى مثاله المتهنى فى العبيد والنساء.

إن تاريخ السودان حافل بدلالات مشاهدة على قدرة السودان على المراكمة الرأسمالية - السابقة على الرأسمالية الصناعية - وعلى الارتقاء أحياناً إلى القيم «المروية» التاريخ السودان القديم غير أن كثيراً من المؤرخين والمحللين الاجتماعيين يغفلون أو يتفادون - نفعياً أو انتقائياً - فيدان السودان بالقصور أو العجز عن «اللاحق»، وكان «القصور» قدر محتوم بالمركز الثقافى الأوروبى وبأنطروحاته المعاصرة، وكان القصور والعجز عن التقدم خاصة من خواص الأجناس اللاغربية كلون جلوبهم وعيونهم وكان التنمية، هى فعلا كذلك ولا ثمن لتبادل الاعتماد الاقليمى - الجهوى - أو لتبادل الاعتماد بين أنظمة شاملة مانعة، مفهوماً تبادل الاعتماد متصل فى الزمان والمكان ما دامت ثمت «مراكز» محلية مجتمعية مثل المناطق الحضرية بالنسبة للمناطق الريفية للمجتمع الواحد وأحدهما يعتمد على الآخر بدرجات أكبر بالفعل، فيما يصبح الأمر عكسياً. وثمت بالطبع أنظمة اقتصادية اجتماعية سياسية - عسكرية - ثقافية قادرة على استيعاب أنظمة أصغر حولها، هى وظيفة - ودالة على كل من الاستيعاب وميكانيزماته ومعدلات توزيع موارده. ولا يختلف الأمر بين

معاملات تجارية أو مبادلات أو مقايضة رأسمالية بدائية أو مركنتالية أو صناعية متقدمة. ف رأس المال هو رأس المال يراكم عبر آليات بعينها، وله قوانين مشابهة فى كل زمان ومكان، ويتأسس على التبادل اللامتكافئ. يقهر قوة واحد من أطراف التبادل وسيطرته على الآخر، وحاجة أحدهما إلى ما يتم من تبادل بين الاثنين^(١٨).

ولقد وفرت شواهد تاريخية أدلة متعددة نذكر منها ما يسمى بالتجارة الصامتة، حيث كانت ممالك مالى وغيرها من الممالك الأفريقية الداخلية تبادل الذهب بالملح فى القرن الخامس عشر - وقد سميت بالتجارة الصامتة لمجرد كون تبادل «ألواح» الذهب بمكاييل الملح تتم فى صمت بين الأطراف على السواحل الأفريقية مع المغامرين الأوروبيين - والتبادل اللامتكافئ. يكون أجوراً مقابل عمل أو سلع مقابل حماية أو خراج مقابل نسب مفصلة كمفهوم للحرية القبلية الاثنية^(١٩) ويتم التبادل بين أطراف متكافئة القوة أو بين غالب ومغلوب وتأتى غلبة الغالب تاريخياً وعسكرياً، كما تكون غلبة مكانية، أى بوجود موقع تجارى ممتاز لأحدهما كما تتم تماثلياً^(٢٠)

ويتكرس اللامتكافؤ تتمصل أطروحات ونظريات السيادة والسيطرة، ولقد أُشتمِلَ السودان عبر تاريخه فى أنظمة أشمل وأكبر منه فأخضع لتبادل اعتماد اللامتكافؤ منذ تجارة الملح والذهب والعبيد منذ مروي حتى معاهدة البقط فى القرن التاسع وما بينهما منذ أن كان خراج ملوك النوب (السودان) لمصر عبيداً للجيش المصرى الفرعونى وذهب ومحاصيل الغابات والسلع الفاخرة لزوم العلاقات الأسرية الشمالية، مما أصبح فيما بعد بدءاً لتجارة القوافل المحتكرة بواسطة الدولة المركزية فى علاقاتها اللامتكافئة مع الدويلات الصغرى (القبلية الاثنية) إبان اقتدار الدولة المركزية وسيطرتها على الأخيرة. هذا ويتصل تبادل الاعتماد السابق على الرأسمالية الصناعية بتجارة البحر الأبيض على عهد الاسكندر الأكبر بواسطة وكالة دولة مصر ثم كانت التجارة فيما بعد ذلك، عصباً وعمود تبادل الاعتماد الفقرى بين السودان «المسلم» أو الذى كان قد تمت «أسلمته» بواسطة التجار الذين تحولوا إلى صوفية فيما بعد. وبين الخلافت الإسلامية الكبرى. ففى العهد العباسى الأول كان تبادل الاعتماد - ويحذافيره التى تلاحظ اليوم فى أشكال اللامتكافؤ التبادلى - مؤسساً على عبيد وذهب وحاصلات السودان، مما يشكل بعداً مهماً للثروة التجارية فى القرن الثامن والثورة الزراعية فى القرن الحادى عشر والقدرات الاقتصادية اللاحقة التى لعب فيها ذهب السودان كعملة وفائض العمل من رقيق دوراً حيويًا فى القرن الثالث عشر^(٢١) وقد أعقب ذلك أشكال من تبادل

الاعتماد المفروض فرضاً مرة أخرى فى شكل تجارة الرقيق لشمال الأطلنطى فى القرن السادس عشر، وما أعقب ذلك من استعمار متردد غير رسمى Relueteتم واستعمار كلاسيكى لرأس المال الصناعى الخاص فى نهاية القرن الثامن عشر من منتصف هذا القرن.

لقد دخل السودان علاقات غير متكافئة من خلال آليات الاعتماد القهرية أو الطوعية وفق مراوحت قوته الذاتية أو ضعفها، منذ ما قبل عصر الأسرات الفرعونية من تجارة زعماء القبائل المحليين مع التجار المصريين أو مع الدولة المركزية على النيل حتى ظهور أشكال تبادل الاعتمادات الحديثة فى تجلياتها المعاصرة لرأس المال عابر الحدود، وخاصة عقب سقوط الإمبراطوريات الكبرى فى القرن الماضى، مما يتأسس عليه - بداءةً وجدلياً - ظاهرات «العجز» عن المراكمة التى لا يستوى الحديث بدونها عن «التقدم» التنمية «أو «اللاحق» إلا بقدر ما يرقى التحليل إلى موضوعية الثمن. من يدفع ثمن التنمية ؟ وتنمية من تلك التى يتم الحديث عنها ؟ إن الثمن الذى يتم «دفعه» من أجل التنمية يشكّل بصورة جدلية خاصية من أهم بل أهم خاصية للتنمية الرأسمالية. إن رأس المال لا يبنى العالم الرأسمالى نفسه إلا انتقائياً، وإن رأس المال إذا فعل أى شىء غير ذلك يكون قد «هزم نفسه»، أو تعرف على «ممارسات» انهزامية بل يفقد صفته بهذا المعنى، فمن أشد تجلياته جوهرية أنه لا يراكم إلا على حساب فئات اقتصادية اجتماعية.. إن مفردة «الحق» أو الكفاءة فى تفريقها الرأسمالى تعنى «الربح على حساب العمل من أجل مزيد من الربح»، وإن الرأسمالية الصناعية مطبقة على امتداداتها المتروبوليتانية وغير المتروبوليتانية وغير ذلك فى مناطق نفوذ السوق الرأسمالى، لا تملك - حسب قانونها الذى يدل عليها - إلا أن تنمى فئات على حساب أخرى، ومناطق على حساب مناطق. وهى من ثم لا يمكن أن تنتج لتعيد إنتاج كافة المنتجين فثمت هامش أو نسبة من العاملين ينبغى الاحتفاظ بهم، هكذا من أجل الاحتفاظ بميكانزمات الربح من خلال سوق العمل وذلك بتبسيط شديد لأوليات المراكمة البدائية نفسها فلكى يعيد رأس المال إنتاج نفسه يتحتم عليه أن يقصر عن إعادة إنتاج فئات (كالنساء العاملات والأقليات) ومناطق أو فى أحسن الأحوال يعيد توزيع فارق بدرجات تتراوح فى الزمان والمكان، وفى مقياس مدرج يصبح رأس المال المالى عابر الحدود أقل أشكال رأس المال إعادة إنتاج. لأبعد من نفسه أو أكثر من نفسه.

إعاطة الإنتاج والمراكمة من خلال

النقد المائل وبيع المال كسلعة. (٢٢)

إن أهم أبعاد رأس المال عابر الحدود اليوم هو البعد المالى الربحى الربوى Usurer وهذا البعد تآتى عن نزوح رأس المال نحو المراكمة من خلال المضاربة والقروض بالفائدة الباهظة، أى بالمتاجرة فى المال كسلعة أكثر من المراكمة من خلال الإنتاج التوزيع - التبادل - الاستهلاك - إعادة التوزيع - الإنتاج عائدًا إلى نفسه ثانيةً، مما ينتمى إلى رأس المال الخاص. إن رأس المال المالى يشكل مقابلة حادة مع رأس المال الصناعى الخاص. وإن هذه المقابلة مهمة ومركزية وينبغى الانتباه إليها. إذ يصبح إدراك الواقع بدونها غير قابل للتحقق .

إن رأس المال المالى Usurer Capital شكل قديم من أشكال رأس المال قدم ظاهرة المراكمة الرأسمالية نفسها بظهور منتجين غير منتجين فى المجتمعات التقليدية خرافية الترشيد للتوزيع الفارق. ويوجد رأس المال المالى الربحى فى كافة المجتمعات الغريبة - الشرقية السابقة على الرأسمالية الصناعية واللاحقة لها، ويملك رأس المال المالى الربحى أن يجاور فى وجوده وجود أشكال وأنماط متغايرة للإنتاج ويلا انقطاع. ففى معاصرتة لا يفعل هذا الشكل - بدرجات متفاوتة - أكثر مما تفعل الأشكال المراكمة (الريفية - الزراعية - الخراجية مثل نظام الشيل على المحاصيل والعمل من خلال الديون أو الضمانات إبان القحط أو موسم، فيحدث فى موسم الحصاد حيث السوق مكتظ بالمحصول وسعر المحصول فى هبوط فى حين يكون الغرض قد تم فى زمان ارتفاع سعر المحصول المقترض عليه) لا يفعل أكثر من أن يشوه أنماط الإنتاج والاقتصاد أكثر من أنه الحصول على شروط ارتفاع تلك الأنماط إلى مرحلة أرقى. وتشير الأدلة إلى أن رأس المال المالى الربحى يخلق دائرة مفرغة من الفقر للمنتجين ولا ويأتى منه غير الخراب الاقتصادى (٢٣) والتراجع بثبات بالفئات الاقتصادية الاجتماعية التى تقتنق يشروط رأس المال المالى شروط ارتقائها إلى أعلى. إذ تبقى العملية التراكمية لنشؤ الطبقات رهينة بشروط مراكمة رأس المال المالى والاقتصاد فلا تنفك أن تقعد عن القيام بدورها التاريخى (٢٤) ولا يشكل رأس المال المالى الربحى فى أحسن الأحوال عنصر إقلاق للأنماط التقليدية للملكية الخاصة ولا لعلاقات الإنتاج وتنظيم الإنتاج (٢٥) فما إن

يستوعب رأس المال المالى تلك الأنماط حتى يحولها إلى منفعة فيحفظها فى الزمان والمكان أو يفاقم تشوهاتهما، فما تعود تشبه حتى تلك الأشكال التى كانت عليها تلك الأنماط قبل حلول هيمنة المراكمة الرأسمالية المالية الربحية المؤسسة على تبادل المال كسلعة من خلال القروض بأشكالها. ومن المعروف أن الربح على القرض يتم بشروط الدائن وفى ظل ظروف ضاغطة على المدين تضعف وضعه فى «الصفقة» و تفاقم استضعافه. ومرة أخرى يلاحظ أن الربح على الدين يشكل نزيفاً على قدرة المدين على المراكمة. وتتراوح درجات الضغط والاستضعاف حتى تصل حد استلاب المدين لاستقلالية القرار. إن هذا السياق يمكن تطبيقه على الأفراد والدول وتلعب الدولة القومية دوراً مركزياً فى سياقات الديون الخارجية كما أسلفنا. فمن خلال إضعاف الدولة كمدين نيابة عن المجتمع يستضعف المجتمع بكامله. غير أن الدولة القومية إذ تملك قدرًا من «السلطة» على الأفراد والمجموعات والفئات الاقتصادية الاجتماعية أو لا تملك هذا القدر بحيث تبو مجرد سمسارة لصالح الدائنين فإنه بهذا الوصف تعيد هندسة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً بالوكالة عن مصالح الدائنين، الأمر الذى لا يحتاج إلى تفاصيل كثيرة تحت ظل سياسات وإرماج ديون التكيف الهيكلى أو الإصلاح الهيكلى أو الإصلاح الإدارى سيئة السمعة (٢٦).

ومن هنا يتضح باختصار تعالق - الأطروحة المذكورة فيما سبق فى السودان مما يمكن تطبيقه على غيره من المجتمعات غير الصناعية الفقيرة. ويلاحظ أن مسارات تبادل الاعتماد الكونى لا تخرج عن أن تنتج متشابهات لهذا المنوال فى كثير من المجتمعات الفنية نفسها، وخاصة فى جنوب أوروبا وأجزاء من الولايات المتحدة ووسط وشمال بريطانيا فى كل من تشويه الفئات الاقتصادية الاجتماعية فيكون الفقر وفى كل مكان فى حين تتكون الفئات الأخرى بالسمسرة أو الوكالة أو بمقارلات العمل الرخيص .

الإنتاج وإعادة الإنتاج ما بعد الرأسمالية عابر الحدود

إن التحليل الموضوعى للأحداث الدارجة منذ الحرب العالمية الأولى بصورة عامة، والحرب الثانية خاصة، يحتاج أن يأخذ فى الحسبان حقيقة التضوج المتسارع للأعمال والاستثمارات مابعد الرأسمالية عابرة الحدود متعددة الجنسيات فى كل من المراكز والمقروبياتانات وامتداداتها عبر كل من السوق والأشكال المالية للمراكمة. وباختصار شديد

هنا ويتيسر يمكن بيان العمليات التي يتم بها إعادة السوق وإعادة إنتاج رأس المال عابر الحدود من خلال تجزئة عمليات الإنتاج كوظيفة مهمة لإعادة هيكلة سوق العمل في كل مكان وبصورة جبرية. وإن تجزئة عمليات الإنتاج التي تتأسس عليها إعادة هيكلة سوق العمل هي محصلة الصورة المتعاطفة بقدرة رأس المال على أن يعبر الحدود، وهي كذلك آلية للمراكمة في رأسماليات لا يدخل في استثماراتها تكلفة إنتاج تذكر. ويتلخص هذا السياق في :

— الإنتاج (أو اللإنتاج) عابر الحدود من أجل السوق :

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIS) ميكانزمات أساسية للمراكمة من خلال الإنتاج المجرى، فيما يسمى بمناطق التجارة الحرة أو المناطق التحويلية الحرة (FPZS)، ويتم ذلك في جيوب أو جزر صناعية لإنتاج مجزأ لا يتصل بالاقتصاد المحلي ولا يطره أو يجدد شروطه لارتفاع الاقتصاد المحلي إلى درجة أرقى بل العكس. ذلك أن اقتصاد الجيوب هذا يعتمد على ويستترف كل من القطاع التقليدي والطاقة التراكمية للتنمية بالتطفل على الدولة والمؤسسات التنموية وتصدير الفائض (الأرباح) الخالص إلى الخارج على حساب المراكمة المحلية .

— تشبه هذه الجيوب الإنتاج السلمي من خلال تجزئة الإنتاج أو من خلال إنتاج سلعة التصدير على حساب المنتجات التقليدية التي تموت موتاً غير طبيعي. إذ يتم إنشاء هذه الجيوب، وكثافتها في فراغ اقتصادي إنتاجي مؤسس على العمل الرخيص، التي تتبنى علاقات الإنتاج فيه أحياناً إلى اقتصاد السخرة أو يتم تحجيم منظماتها النقابية لصالح علاقات صناعية تخدم المخدمين عن حساب المنتجين في أفضل الأحوال ويتم الدفاع عن عمالة هذه الجيوب، بأنها تحصل على أجور أفضل من الأجور المحلية من ناحية، كما يتم ادعاء أن هذه الجيوب تخلق فرص عمل ما كانت لتوجد لو لم تكن الاستثمارات وفوق كل شيء يشار إلى تلك الجيوب بوصفها تشكل الإغراء (بشروطها غير المسبوقة في النهب العلني للثروة) الوحيد للاستثمارات والرأسماليات .

— إن العمل الذي يكون غالباً ماهراً ومسيئاً (منظماً) قبل حلول شروط الاستثمارات عابرة الحدود يتحول إلى عمل «مطبّع» غير ماهر، وغير ميسر، ورخيص بالطبع بالمقارنة مع العمل الذي يتبع «إجراءات» أخرى من السلعة نفسها في المتروبوليتانية من العمل «المستورد» أو المهاجر كما في ألمانيا بين الأتراك واليونانيين واليوغسلاف، كما في كندا بين مختلف الأجناس المستوردة من شبه القارة الهندية، وكما في الولايات المتحدة في المكسيك ومن الصين، كذلك يلاحظ المنوال بين فئات العمل المشغلين في عمالة آسيا الأربع (من فيتنام إلى تايلاند) كما يوجد أيضاً في اليابان في امتداداتها الإمبراطورية السابقة، ويوجد مثل هذا

السوق الذي اعيدت هيكلته في شمال أفريقيا في تونس والمغرب وفي مصر، كما يوجد أشكال منه في الضفة الغربية ونابلس وهكذا.

وتخضع الأجور في هذه الجزر التابعة للسوق العالمي لسياسات شبه مكونة، كما تدل على فئاتها النسب المعروفة في سوق العمل المذكور. ذلك إن العامل في أسواق هذه المناطق الحرة للتجارة يتقاضى $\frac{7}{8}$ الأجر الذي يتقاضاه العامل في الصناعات الوطنية في المتروبوليتانية. وقد يبلغ هذا الأجر ($\frac{1}{8}$) من أجر العامل المناظر له في تلك الصناعات لإنتاج السلعة نفسها أو إنتاج أحد أجزاء تلك السلعة كما في صناعة الأزياء - الملابس وصناعة السيارات .

- ولأن العمالة في تلك الجزر تطيع وتقل من قيمة تدريبها ومهارتها بسبب تجزئة عملية الإنتاج التي لا تتطلب مهارة «فإن نسبة عالية من العمالة في صناعة إليكترونات مثلاً، وفي صناعة الملابس والعطور والحقى - والمنتجات الجلدية وغيرها يقع في دائرة العمل المنسحق الذي كان قد نسحق السوق إبان الثمانينيات في كل مكان. وتلاحظ الأعداد غير المسبوقة للنساء اللواتي دخلن سوق العمل من باب الإنتاج المجرى، وتبلغ نسب النساء العاملات في بعض البلدان العربية مثلاً ما يزيد على ٨٧٪ كما في تونس مثلاً ٩٢٪ كما في كوانج لونج في جنوب شرقى الصين وينسب مشابهة في ارتفاعها في الفلبين في صناعة الأدوات الرياضية ومنتجات أديداس (Adidas) ومثلها في البرازيل وهكذا (مما قد يفسر بعداً من أبعاد الهجمة على النساء والمطالبة بعودتهن إلى البيت، إذ يبدو كنهن يحتكرن سوق عمل تتناقص فرصه في زمان البطالة المزمنة» (٣٧).

ويشكل هذا البعد للاقتصاد المناطق الحرة تلك، مؤسساً على إعادة هيكلة السوق المحلى، وعلى شروط الإلحاق الجبرى التى تصاحبه «قيدية» تحاصر الاقتصاد المحلى فى كل مكان من القطاع الرأسمالى حصرى التمرکز غالباً إلى الأرياف التى ما تنفك تدعى دخولها نتيجة للسياسات المصاحبة لتبادل الاعتماد أو ما يسمى بالإصلاح الهيكلى أو الإدارى وترجمته الحرفية التوافق الهيكلى . مع السوق العالمى (٣٨) فإن سياسات الإصلاح الإدارى فى تفرعاتها الفارقة تطبق على المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء باعتبار لتاريخ تطور المجتمعات والفئات الاجتماعية الاقتصادية فيها و«امتيازاتها» التاريخية بالطبع، وإن كان هذا المسار قد أخذ بالتمايز اللاتئافى فى الحقبة الأخيرة، ففيمما كانت الدولة القومية تصدر التناقضات الاقتصادية الاجتماعية إلى الامتدادات حتى منتصف الثمانينيات، أخذت معدلات التناقض (بين العمل وأصحاب العمل المحليين من جهة، ورئيس المال عابر الحدود من جهة) تتفاقم بتزايد ملحوظ فى المراكز المتروبوليتانية وامتداداتها المباشرة لحساب الامتدادات اللامتروبوليتانية والهوامش الاقتصادية - التاريخية - السابقة. وفى أشكال التناقضات المتريعة اليوم بين المتروبوليتانى وغير المتروبوليتانى بدرجات :

- الإضعاف المتزايد للحركات المطالبة، إذ تلخّذ تشريعات العمل فى التنازل إرضاء للاستثمارات الأجنبية وإغراء لها فى غياب أو ضمور رأس المال الوطنى (الخاص) فى أحسن الفروض إذ ما تنفك الأجور أن تتدنّى إلى أجور الكفاف من خلال لا تسييس العمل وبق تنظيّماته واستيعاب النقابات برشوة أقسام منها أو بخلها أو بالقضاء عليها بقوة سوق عمل شرس المنافسة بواقع أعداد العاطلين (والمهاجرين).

- تولى الدولة القومية دوراً تدخلياً لصالح الاستثمارات الأجنبية بالسهمسة فتأخذ على عاتقها إعفاء الاستثمارات الأجنبية فى الضمانات الاجتماعية للعمل أو تقوم الدولة بها نيابة عن تلك الاستثمارات فى الوقت الذى يتقلص هامش القطاع العام تبعاً .

- تنشئ الدولة القومية الهياكل التحتية لصالح الاستثمارات الأجنبية المطلوبة للأعطاف، بما فى ذلك الاستثمار فى الطرق والمواصلات والمنشآت الخادمة للإنتاج بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج على حساب الاقتصاد والإنفاق المحلى .

- تنشئ الدولة الهياكل القومية فى التشريعات العمالية - وضعت حكومة المحافظين إبان الأربعة عشر عاماً الماضية من حكوماتها ٦٥ تشريعاً على حساب العمل - كم تضمن الحماية الجمركية وترفع التعريفات والحوافز على المراكمة وعلى تصدير رأس المال إلى الخارج مثملاً حدث فى دولة الإمارات ودبي تحديداً (٢٩).

ويبدون ذكر تكلفة الإنتاج المنخفضة حتى السخف وكذلك انعدام القيود على العجلة أو ضريبة الدخل، يمكن التساؤل عما يدفع دولة غنية كنولة أمانة دبي إلى الدخول فى علاقات تبادل بهذا الشكل من اللاتكافؤ حد النهب. الواقع إن منتجات دبي لن تجد لها طريقاً إلى السوق العالمى ما لم تخضع المواصفات التجارة «الحرّة» أو المثمرة فى علاقات إنتاج رأس المال الخاص «لمنافسة» فى السوق هى بشروط تخص رأس المال عابر الحدود .

- يتزايد افتقار الدولة والقطاع الخاص معاً بتأثير سياسات مصاحبة تنزع نحو محابة القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام على حساب الدولة كمنظم، وعلى حساب الخدمات الاجتماعية والسلع اشتراكية الاستهلاك متدنّى الأجور الحقيقية وينخفض دخل الدولة من الضرائب على الدخول كما ينعدم دخلها من الضرائب على الأعمال بسبب الإعفاءات على التجارة، فيتزايد تقلص هوامش الدولة. وهكذا يصبح العمل مجدداً فاقداً للضمانات الاجتماعية فيتزايد اعتماد العمل «المحرر» من الأرض وعلاقات الإنتاج التقليدية الزراعية -

الاقتصاد التقليدي - فى القطاع غير الرسمى - الكفاف - على العلاقات الأولية. ويلاحظ ذلك فى المجتمعات الغنية حيث ينادى بعودة النساء إلى البيت لرعاية الكبار والعجزة والأطفال، وغياب هوامش الرعاية الاجتماعية التى توفرها الدولة ولو بصورة فارقة كما يلاحظ ذلك فى المجتمعات الفقيرة بالعودة إلى الاعتماد على العلاقات الأولية الريفية - الأسرة الممتدة - العشيرة . فغياب الضمانات الاجتماعية، ونتيجة لتسارع عملية لاتسياس العمل بإضعاف تنظيماته المطلوبة، وارتفاع نسب البطالة تقل الأجور الحقيقية تبعاً فى كل مكان، ولا يبقى سوى الأسرة الممتدة العشيرة، وتتأدى سياسات اقتصاد السوق - والإنتاج من أجل التصدير بما يسمى أيضاً تطبيع الاقتصاد واقتصاد الباب المقروح تحت وطأة شروطيات الإصلاح الإدارى أو التكيف الهيكلى أو الإصلاح الهيكلى : «بتهريب الاقتصاد والتجارة. ذلك أن أئمة» الليبرالية الجديدة أو أصولية السوق كانوا قد راحوا ينادون به إبان أوج حكم الثالثشيرة والريجانو اقتصادية، «بخلق الأسواق الحرة ويزن القوم الأحرار يخلقون الأسواق الحرة.» (من أجل التصدير وعلى حساب الإنتاج من أجل السوق المحلى) وإعادة التوزيع وعلى حساب العملية التراكمية للتنمية المحلية لحساب تنمية رأس المال عابر الحدود .

- ترغم الدولة فى إطار هذا الروتين على ضمان عدم مزاحمة رأس المال الوطنى لرأس المال أو الاستثمارات الأجنبية والأعمال عابرة الحدود. يتم ذلك بضمان أجور منخفضة بنسبة تقدر بحوالى ٦/١ إلى ٧/١ ما يدفعه رأس المال الوطنى الخاص أجراً للعمل المحلى أى أن رأس المال الوطنى يدفع ٦ - ٧ أضعاف الأجور التى يدفعها رأس المال الأجنبى .

- تضمن الدولة بواقع الشروط الملزمة نفسها مع رفع الرقابة والتعريفات الجمركية وحماية إنتاج السلع (المجزأ) لرأس المال عابر الحدود كما تضمن تحويل كافة أو نسبة عالية من الأرباح على تلك الأعمال إلى الخارج .

- يصبح الاستثمار الرأسمالى (الخاص) قطعياً وغير قادر على التنافس مع رأس المال والاستثمار عابر الحدود .

- بينما تضغط الاستثمارات والرأسماليات عابرة الحدود على الحركة المطلوبة وحزبها، تضغط أيضاً على رأس المال والاستثمارات الوطنية، إذ يصبح رأس المال الوطنى رهيناً لشروط الاستثمارات والرأسماليات الأجنبية. وكثيراً ما يهرب رأس المال الوطنى إلى البنوك

والمصارف والاستثمارات في الخارج، وتعد تونس السودان ومصر والجزائر وقطاعات من رأس المال الليبي نماذج لمثل هذا النشاط الرأسمالي «الوطني الخاص والمقارنة ينبغي التفريق بين رأس المال المراكم غير فائض ريع البترول أو ما يسمى بفائض رأس مال البترول، وبين رأس المال الخاص في الدول غير الصناعية. ذلك أن أحدهما مؤسس على آليات مراكمة أو مناقصة لا تخصصه والآخر يتبادل الاعتماد على مستويين من مستويات علاقات الإنتاج وإحدهما تتصل بآليات المراكمة المكونة والأخرى بنمط الإنتاج التقليدي وتتأسس عليها - مثل نظام الشيل المعبر عن الفروض الريفية بشكله التقليدي الريوي القبيح، وإن رأس المال الوطني للدول غير الصناعية غير البترولية يتحول إلى وظيفة لرأس المال البترولي أو فائض رأس مال البترول بوصفه وكيلا يقوم بالسمسرة نيابة عن رأس المال المكون في المنطقة أم من خلال : تعاقد الدول المستوردة للعمالة (٣٠) أو من خلال البور الذي يلعبه فائض رأس مال البترول في المنظمات الدولية للعون وفي المؤسسات المالية الغربية (٣١). حيث أصبح المملكة السعودية صاحبة مركزاً تنفيذياً في صندوق النقد الدولي شأنها شأن اليابان وفرنسا، من الدول الصناعية الغنية. كذلك من الجدير بالذكر أن ودائع ورأسماليات فائض رأس مال البترول في البنوك الغربية كانت قد وظفت بالوكالة أو الأصالة في عمليات «رأسمالية» تراكمية مكونة .. إلا أن فائض رأس مال البترول يصبح مرة رهينة لرأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات حبيس شروطه، كما يتحول هو نفسه إلى رأس مال متعدد الجنسيات (٣٢) وإن كان لا يألو أن يرقى إلى أكثر من راغد من رأس المال متعدد الجنسيات أو عابر الحدود وعائد إليه. وثم خط دقيق بين الاثنين من حيث درجة استقلالية الواحد عن الآخر، في إطار العمليات التراكمية المتفاوتة إذ يتم التراكم بشروط، وفي المصارف الغربية أكثر منه في خلال الإنتاج الصناعي الرأسمالي وإعادة الإنتاج إذ يبقى ملحقاً برأس المال المالي أو يستثمر في قطاعات خدمية وفي القطاع المالي (٣٣)، ولا يرقى في الداخل أو الخارج إلى تطور رأس المال الصناعي الخاص ولا متعدد الجنسيات على النحو الذي نشأت فيه الشركات متعددة الجنسيات إبان النصف الأخير من هذا القرن. ولأن الشروط التي تحتاج أن تتوفر لفائض رأس مال البترول ليصبح عابراً للحدود هي شروط خارج قدرته التاريخية النظرية، فإنه يرتهن بالبعد المالي للمراكمة، ويخضع لذبذبات أسعار العملات (الدولار) تماماً تمثل ما يحتبس عائد البترول بأسعار سوق لا سيطرة لمنتجي البترول عليها .

ويتأتى عن البعد الريعي للثروة «القومية» للدولة المنتجة للبترول في المنطقة العربية الخليجية تشوه الدولة والتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي تتحول إلى مستهلكة للريع

متقاسمة الربح مع الدولة (بنسب تتفاوت بين ١٥٪ في دولة قطر وبين معدلات تحتفظ الدولة (الكويت) بنسبها). ويتحول الأفراد والمجموعات إلى مستهلكين لربح فئات من سيطرة الدولة (التقليدية). على الاقتصاد - والإنتاج والهندسة الاجتماعية والاقتصادية جميعاً، فيتحولون - أيضاً إلى غير منتجين فيسهل تطويعهم واستيعابهم... إن الدولة الريفية تصبح بهذا الوصف نموذجاً للدولة الخراج أو الدولة الخراجية واقفة على رأسها وأقدامها في الفضاء. فبدلاً من أن يأتى دخل الدولة من منتجين - على الدخول والأعمال - توزع الدولة الدخل وترتب توزيع الأعمال. إن أى وهم فى أن يقوم مجتمع مدنى تحت ظل مثل هذه الدولة هو أقل من عديم الفائدة .

المهم أن تبادل الاعتماد الإقليمى بين دول الخراج «المحدث» وبين الدول الريفية كان قد خلق تشوهات اقتصادية اجتماعية - أهمها أن منتجات الدول الفقيرة فى المنطقة تلك التى كانت قد امتلكت بها نوعاً من اقتصاد الكفاية (الفارقة) ومكاناً فى سوق المحاصيل التى انقرضت بالإهمال، وتردى القطاع الزراعى، وهجرة العمل من الأرياف (٢٤) وتدهور البيئة. وقد استبدل تصدّر المحاصيل بتصدير العمل كسلعة نقدية مثلما حدث فى اليمن والسودان ومصر، فقد قضى على قطن وصمغ الدولة وقضى على بن اليمن فيما أصبح العمل المهاجر أهم مصدر للعملات الأجنبية، فى حين ارتهن اقتصاد المنطقة بسوق عمل غير مستقر وبأسعار النفط الأقل استقراراً. ولقد تحولت المنطقة إلى رهينة لفائض رأس مال البترول المرتهن بدوره بشروط خارجية للمراكمة والأسعار، وإن هذا الارتهان ينعكس «بالتماس» على دول المنطقة التى كانت قد أخذت تتبادل الاعتماد منذ نهاية السبعينيات، وبصورة عضوية ولو على مستوى تصدير العمل واستيراد العمل كمصدر شبه وحيد لدخل الدول الفقيرة والتى تزايد افتقارها بمعدلات غير مسبوق، والتى كانت تصدّر الطعام فأصبحت تستورد المحاصيل الغذائية (٢٥) وقد انعكس انعكاسات متعددة الأبعاد، ومما يقاوم ارتهان العملية التراكمية «للتنمية» المستمرة أن «الاستثمارات» والمعونات المتوفرة فى المنطقة هى وظيفة رأسماليات هى بدورها مرتبهة بشروط للمراكمة والأسعار مرتين، مرة بسبب الاعتماد الجيوبوايتكى للبترول كسلعة استراتيجية على اعتبارات الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالى المالى ما بعد الصناعى - ما بعد الرأسمالى إبان السبعينيات والثمانينيات ومرة لأن رأس المال عابر الحدود، كان ما برح أن تطلبت شروطه الخاصة طلباً يدافع من مجرد تعاظم دفعه الذاتى الخارج عن إرادة أصحابه أنفسهم صيرورة معينة يجاور الارتهان أو الالتحاق أو الارتباط القهرى Compulsive بروتين

الرأسمالية عابرة الحدود وتشوه وضموه ملحوظين لأداء مجتمعات المنطقة على كافة المستويات ويبدو هذا التشوه الاقتصادي وكأنه قد إعتوره فقدان مناعة ويلاحظ ذلك في :

أ - إضعاف رأس المال المحلي وحزبه الوطني ونقص في فرص العمالة المحلية.

ب - إضعاف المشاركة الشعبية من خلال إبخاس العمل تحت ظل شروط عمالة وفي سوق عمل يتسمان بعلاقات العمل شبه العبودية في ظل الكفالة ويشروط لا تسييس وتطبيع العمل ويتشريعات شارطة لذلك رأس المال المالي للإنتاجي :

هذا وإن البعد المالي الخالص «لنشطاء» رأس المال عابر الحدود بشكل الخاصة المشوهة للاقتصاد في كل مكان. فالنزاع الحديدية لإدارة تبادل الاعتماد ممثلاً في - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - يعمل منذ ثورة البترول على إرساء ممارسات الدائرة المفرغة للدين الخارجية المسئولة بصورة مباشرة عن إفقار الأغلبية من صغار الأعمال والمنتجين والعملية التراكمية للتنمية الاقتصادية والسياسية .

ولا يخفى كيف يتم إلحاق رأس المال البترولي بالمصارف الغربية، إن هذا الإلحاق لا يُخصي رأس المال البترولي اقتصادياً إخصاء وحسب، وإنما ينتهي به إلى حلقة «المؤامرات الاقتصادية» التي تأتي في حسابات آليات المراكمة المحدثة وإلى الحسابات السياسية الاقتصادية لتبادل الاعتماد الجيوبولتيكي كما ماحدث لبنك الاعتماد والتجارة الدولي في يونيو ١٩٩١، والتي لم تنته المعركة حول مصيره حتى الآن، كما لم تحسم قضايا الخسائر التي لحقت بكبار وصغار مساهمي بعد. (٥) ولا يكسب رأس مال الخليج من هذه المعارك سوى الفضائح السياسية (٣) .

طائفة جنوالات قهام وسقوط الدولة الهوكزية

نشأت الدولة في الغرب كحاجة لتنظيم مصالح الأفراد والجماعات. لم يكن للدولة دور يذكر أو مباشر في بدايات النشوء التراكمي لرأس المال. وقد كانت الجماعات العرفية شبه مستقلة ولم تكن الدولة تقدم لها أية تسهيلات ولا تبني لها مؤسسات تحتية / طرق أو شبكة مواصلات. بل كانت الدولة تستفيد منها عن طريق الضرائب، وبما بعد في تنظيم التجارة واقتصاد التصدير والاستيراد.

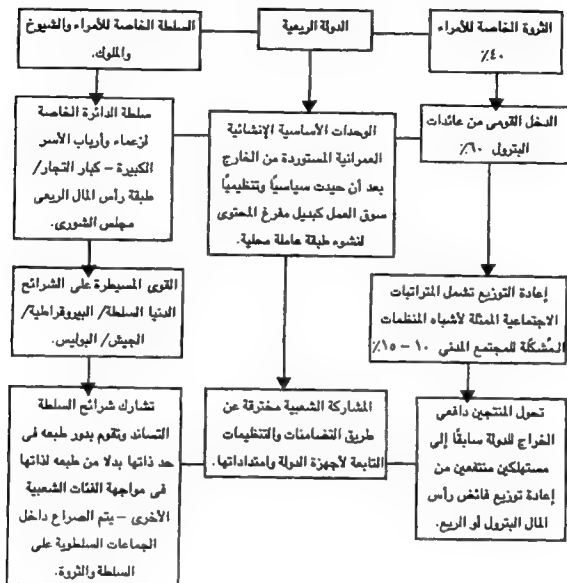
إن علاقة الطبقة البورجوازية بالدولة هي محصلة لتاريخ تطور مفهوم ميكانزمات المراكمة أكثر من أي شيء آخر. ففيما كانت الدولة في عهد الاقطاع الأوروبي تتصل بمثلوجيا

أحقية الحكم وتمثيل الله، متقاسمة السيطرة مع الكنيسة أو مهيمنة عليها، فإن الدولة البرجوازية تصدر عن أصل العلاقة بين مراحل تطور نشوء رأس المال الوطنى الخاص وبين مفهوم الحكم.. فقد تمت مراكمة رأس المال الوطنى خارج نفوذ ويدون تعاقد كبير مع السلطة القائمة. ومن المهم التفريق بين المراكمة عن طريق العمل بوصفه أصل الثورة (نظرياً / ماركسياً) وبين الواقع التاريخى المعروف بنشوء رأس المال كثرة للأهم، لقد تمت المراكمة عن طريق النهب المنظم لثروات الأمم التى كانت قد فتحتها جماعات القراصنة والتجار المستقلين عن الدولة. مثل الثروات الأسبانية والبرتغالية فى شكل الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية والرياح الاستقلالية الهند الغربية الهولندية والبريطانية اللتين كانتا تعملان لحسابهما، قبل أن تنشأ الحكومات المنظمة لنشاطهما، وهو تقنين النهب المنظم من قبل بريطانيا وهولندا. هذا ولقد تبع الاستعمار وإنشاء الأنظمة التجارية وليس العكس. ويقول ييزمارك : إننا اضطررنا لإحلال الأشكال المنظمة لحركة رجال الأعمال، ولم يكن التوسع مطلوباً لذاته، وإنما كان لفرض حماية مصالح رجال الأعمال الألمان فى الامتدادات التى لم تسع لفتحها (٣٧)، وكان ذلك حتى معاهدة برلين فى الأربعينيات من القرن الماضى. تبع ذلك تصفية الإمبراطوريات الكبرى وإعلان الحماية والامتيازات الأجنبية عن طريق عملية مشابهة لما تم فى تصفية المعسكر الاشتراكى، وميكانزمات مشابهة مثل ديون الحروب (القرم) مما ترتب عليه أن صارت الدولة العثمانية مثلاً، تحت وصاية البنوك الأجنبية (الفرنسية الإيطالية والبريطانية) كلية ومسخرة فى التشارك فى اقتسام الفائض من أجل المراكمة.

إن كانت العلاقة بين الدولة ورأس المال هى علاقة تابعة، لذلك فإن دور الدولة يعظم أو يضمحل حتى ينعدم نتيجة لاحتياجات رأس المال ورجال الأعمال أكثر منه لأى شىء آخر. فالدولة منظمة الأعمال وممثلة لها تبعاً لمرحلة تطور رأس المال واحتياجاته الآتية من أجل تسهيل المراكمة. ولقد تراوح دور الدولة فى حماية مصالح رأس المال من إرسال الجيوش فى الحروب الاستعمارية إلى فرض الضرائب والحماية الجمركية أى القيام بدور المنظم للإنتاج محلياً لمصالح حرية التجارة مرفوعة الحواجز الجمركية إلى تولى تنظيم العمل نيابة عن البرجوازية - ويقول جرامشى (٣٨) إن ضعف البرجوازية إزاء الطبقة العاملة فى الثلاثينيات أدى إلى أن تقوم الدولة بدور المنظم للعمل نيابة عن الطبقة الرأسمالية المحلية.

ويلاحظ أن هذا الدور واحد من الأنوار التى كانت الدولة التقليدية تقوم به من المجتمع السابق على الرأسمالية (الصناعية الوطنية). هذا وتقوم الدولة إلى ذلك بإنشاء الأبنية التحتية لتسهيل حركة السلع والأموال انتهاء بإنشاء المشاريع الكبرى للبحث من أجل تنمية فرض رأس المال وتوفير إمكانات الاتصال المتقدمة مع أسواق المال.

توزيع الربيع - الثروة من فائض رأس مال البترول



أصل الربيع على الحصاد الزراعي - يقارن خلدون النقيب بين الربيع الزراعي من فائض رأس مال البترول بوصف الربيع عائداً على سلعة خام لا مصنعة كمثل المحصول الزراعي. ذلك أن الربيع لا يشكل فائضاً على سلعة مصنعة بعملية إنتاج رأس مال صناعي.

أهم خواص للربيع كمائد على سلعة استراتيجية مرتبهة برأس مال الصناعي هي :

١ - إن الربيع يتأتى خارج علاقات الإنتاج التقليدية ولا يرتبط بالعلاقات الفرجانية كآلية للمراكمة.

٢ - يتجاوز الربح الفراج على المنتجين ويهمله كمصدر دخل رئيسى للدولة التقليدية.

٣ - إن الربح فى شكل فائض المال البترولى هو انعكاس لعلاقة الدولة المركزية والمستهلكين الذين توقفوا عن أن يكونوا منتجين أو دافعى خراج، إن الدولة الريفية تتوقف عن دورها التقليدى كآلية للمشاركة فى فائض العمل فى شكل خراج المنتجين.

٤ - يصبح المنتجون مستهلكين - يتوقفون عن دفع الخراج - فيشاركون فى إنتاج فائض رأس مال البترول.

٥ - تتعامل الدولة الريفية مع الدولة الحديثة فى أن دخل الدولة الحديثة يأتى فى جزء كبير منه ٣٧ - ٤٦٪ من الضرائب على الدخل والضرائب على الأعمال.

٦ - تبقى الدولة الريفية - على دورها فى الاقتصاد كما تصبح أكبر مخدم.

٧ - تتقابل الدولة الريفية مع الدولة الحديثة فى أن الأخيرة تعيد التوزيع بنسبة ٤٥٪ من دخلها زائد المدخرات فى حين أن الدولة الريفية تعيد التوزيع من الربح.

٨ - تبلغ نسبة الإنفاق على الدفاع عن أغنى الدول (الولايات المتحدة) ١٨٪ فى حين تتجاوز هذه النسبة فى الدول غير الصناعية وغيرها (اليمن مثلاً) ٣٨ - ٥١٪. يقسم الاقتصاد فى الدول الريفية والدول غير المصنعة بضمان القطاع العام وغياپ نور القطاع الخاص.

وله من الممكن القول بأن الدولة الخراجية والدولة الريفية مسئولتان فى تنوعات تطورها عن تكريس الشروط التى ينبغى بها نشوء وتطور المجتمع المدنى، مجتمع المؤسسات والعقلانية. فالدولة الخراجية تحجم شروط ارتقاء الفئات الاقتصادية الاجتماعية بدورها فى الاقتصاد باستنزاف الفائض فلا تيسر للعملية التراكمية النشوءية خطأً بيانياً صاعداً بتلك الفئات إلى درجة أعلى. وما إن تشارك الدولة الخراجية «المحدثة» تقاسم الفائض مع «سيد» خارجى حتى تتركس شروط انتفاء التطور أو التعبير الديالكتيكى. أما الدولة الريفية فتحقق هذا التطور عن طريق إعادة توزيع «انتقائى» تيسر لها به احتكار الهندسة الاجتماعية لتلك الفئات فلا تنتج أكثر ولا أبعد من أشباه مرتبهة بصحتها فقط من العائد ولا فكاك سوى بالتفجير الجذرى المحفوف بما يشبه الانتحار السياسى تحت ظل الثقل الهائل لكل من الدولة الريفية ومقاسمها لربح فى الخارج من «فئات» تبادل الاعتماد الحديدي القهرى أو الطوعى.



من المفيد أن نذكر أن البنوك والمصارف وبيوت المال بقيت خاصة تابعة لطبقة أصحاب

المال وكانت الدولة تنظم العلاقات المالية كمئة لك الطبقة، ولم تنشأ البنوك المركزية إلا فى القرن التاسع عشر. وعلى كل حال فالبنك المركزى يتبع السلطة القائمة ويتوجه بتوجيهاتها. حتى ظهور ميكانيزمات أسواق المال التى تتحكم فى أسعار العملات عن طريق المضاربات المالية والحسابات السياسية - بحيث نجد أن البنوك المركزية تستجيب لمواصفات تجارية أكثر منها مصرفية. ولما كانت السوق العالمى مؤسسة خاضعة لشروط هى خارجة عن الحدود القومية فإن المصارف المركزية بالتالى باستجاباتها الدورية لمقتضيات التحول فى أسعار العملات تخضع بدورها لنفوذ خارج نفوذ الدولة المركزية القومية - كمنظم للأعمال أى أن الدولة تفقد سيطرتها على بعد من أبعاد الاقتصاد القومى، وهو رأس المال المالى (٣٩).

الدولة القومية فى البلدان غير الصناعية

[البلدان العربية والسودان نموذجان]

١ - إن مفهوم الدولة القومية فى البلدان العربية مفهوم حديث.

٢ - إن مفهوم القومية مفهوم لا معرف حتى الآن ويأبده السياسية، فإن المفهوم يشير بصورة مسطحة إلى تشارك جماعة من السكان من خلال الموقع/ اللغة/ العادات/ التقاليد/ التاريخ المتقاسم = الأمة. على أن مفهوم له الأمة أكثر من بعد - فتمت الأمة الإسلامية بالمعنى التاريخى للأمة الإسلامية، وقد أشار إلى المفهوم العلماء العرب المهتمون بسلطة الحاكم المسلم أكثر مما اعتنوا بتعريف الأمة ومنهم - الفزالى - الكندى وبعض الكتاب المحدثين.

كان الغرب قد ساهم فى تبسيط المفهوم حتى شوهه من خلال رؤية الأمة على أنها جماعة المسلمين المحكومين بواسطة الحاكم الذى يمثل الأمة ولا يجوز الخروج عن طاعته ومن ثم يتم تكريس فكرة أن الحاكم والدولة والأمة لا تختلف عن أن تشكل أوجه حقيقة واحدة هى المجتمع الإسلامى الشاخص بنظره إلى نقطة من الزمان، لا تتحرك وقد خدمت مكانها على عتبة كاميرا مطلقة وواقفة إلى الأبد. إن ما يهدد الأمة وحده، هو الذى تستجيب مثيراته بوصفه متطلباً للفعل الوحيد وهو إعادة الأمة/ المجتمع إلى الوضع الذى كان عليه قبل الخطر/ الأزمة. وبالتالى لا تكون الثورات على الحاكم إلا عندما يمحز عن أن يجعل النهر يفيض أو المطر يسقط أو إذا قصرت عن إغاثة الجائعين والفقراء فما دام الحاكم قادراً على إقرار سعر عادل وضمان الحاصل فإن أمراً لا يتهدد الحكم ولا الحاكم. أما سلامة الأمة فلا يتهدها إلا خطر من خارجها، وهكذا حنطت مقولة السلطة فى المجتمعات الإسلامية فى المسلمات الإنثربولوجية المتمركزة أوربياً، كما أن كلا من الدولة والثورة مفهومان دائريان فالدولة تقوم،

لتبقى والثروة - هي كذلك بالمعنى الحرفي للكلمة أى دائرة كاملة للفعل أو الحركة (٤٠).

على أن تعريف مفهوم الدولة يسوقنا إلى النظر إلى الأشكال الأولى التى ظهرت بها فى وادى النيل «مثلا» تلك هى الدولة المركزية فى المجتمعات القديمة منذ عهد الأسرات، هى دولة تنسم بصفات تتصل مجموعة من التعريفات المتبادلة الاعتدال لتظاهرات السلطة. إن الدولة المركزية هى حصاد أو حاصل جمع متوازنات الدولة المركزية والدويلات الصغيرة المحلية/ العشيرة/ اثنية الأصل، المؤسسة على تراتبات فى المراكز والأوت وتوزيع للسلطة قائم على القرابة والمعاهدات المحلية. وتشكل الدويلات الصغيرة بكامل تضاماتها الاجتماعية التى تخصها وثقافتها وأعرافها وتقاليدها وأساليب إعادة إنتاجها لنفسها مجتمعات قائمة بذاتها ينطبق عليها تعريف المجتمعات التضامنية الأولية، كما يلاحظ داخلها أشكال لتقسيم العمل المتوارث فى أنشطة محددة يعاد إنتاجها جيلا بعد جيل بون تجدد أو زيادة فى عددها أو تفرع فى تخصصاتها. لذلك فإن هذه المجتمعات الصغيرة كانت قد عُدّت منفصلة على نفسها جامدة بل متمتعة عن التطور رافضة له بسبب عزلتها المكانية والثقافية يصدر الثروة عن طريق الخراج الذى تتأسس عليه (٤١) ومن أهم تأسيسات الدولة بأشكالها ما يأتى :

١ - علاقات الملكية ذلك لأن الخراج شرط من شروط الملكية.

٢ - علاقات الإنتاج. فالخراج يضمن اتصال عملية الإنتاج عن طريق مراكمة الفائض أو جزء من الفائض الذى تقاسمه الجماعة الحاكمة أو رأس القبيلة/ العشيرة الدولية الصغيرة الإمارة أو المملكة الاثنية النشأة مع الدولة المركزية. يشكل الفائض بهذا الوصف كل من دالات التراتب الاجتماعى كما يضمن فى زمان الأزمة الاقتصادية - الفيضانات - الكوارث الطبيعية إعادة توزيع يقوم عليها الحاكم بوصفه الأب والراعى وسليل وممثل الأسلاف من الأحياء والأموات.

٣ - يشكل الخراج أيضاً عصب التحالفات بين الدويلات أن الدولة المركزية إذ تتبادل العطايا والهدايا الجيرية والدويلات الصغيرة فانها أيضاً تنظم التجارة وطرق القوافل على أساس اقتسام الفائض فى شكل خراج أو عائد على التبادل مع التجار الذين يتشكلون من ممثلين للدويلات بوصفهم محتكرين لمنتجات تلك المجتمعات من السلع التقاخرية الضرورية للباطل المركزى كما أنها تشكل فى خراج الفرعون أو السلطان سلعاً مهمة فى تجارة القوافل التى غالباً ما يحتكرها الفرعون أو السلطان.

٤ - يتكون الشكل العيني للخراج أحياناً فى تقديم العبيد للدولة المركزية، إن الأهمية الخاصة جداً للعبيد فى تشكيلات فئات السلطة المركزية والمحلية / لها دلالة بعيدة جداً فى تعريف مفهوم الدولة، ذلك أن الدولة المركزية يعتمد اعتماداً حيوياً على جيوش العبيد

(المحررين) في إرساء سلطتها وفي إعادة إنتاج نفسها، وما فرض الخراج في زمان سقوط شروط التحالفات السلمية مع الدويلات الصغيرة بقوة الجيش عندما تذهب شروط التراخي والتسامح وتحل مكانها الكوارث - الأزمات الاقتصادية - سقوط المحاصيل - الفيضانات - شح الماء .

إن كلا من الدويلات الصغيرة / القبائل وكذلك الدولة المركزية تحتاج إلى إمكانات دفاعية / هجومية حربية إزاء القبائل المجاورة والقبائل الطامعة في السلطة المركزية التي تتألى عليها شرائح سلطة تأتي في الغالب بمنوال قيام وسقوط الدولة المركزية تبعاً لتوفر أو شح الفائض الذي تحصل عليه أو على ضوئه المصادر والموارد المتاحة لها وعلى الأحلاف والحروب. إن الدويلات الصغيرة تظل طامعة في احتلال الدولة المركزية وتنتظر وتتأهب وتعاود المحاولة مرة بعد أخرى بطرح مرشحها للسلطة المركزية في زمان الجزر الاقتصادي والسياسي للدولة المركزية.

وتعنى الدولة المركزية لتلك الأسباب بإنشاء جيش قائم من غير القبليين المحررين من العلاقات القبلية ويكون هؤلاء عادة من : -
١ - الأفراد الذين وهبوا خراجاً للدولة.

٢ - من المقهورين من القبائل المتحاربة مع الدولة والمهزومين في الحروب القبلية المحلية.

٣ - من الرهائن أو يسمى بالأرياب (جمع ريب) ممن يربوا في البلاط المركزي من أبناء الأمراء ضمناً لولاء أباؤهم، على أن هذه العملية تحاط بميثولوجيا السلطة ويسجل التاريخ الرسمي هذه الوقائع بلغة غامضة ومعما ويمفردات سرية وأسطورية. إن هؤلاء الأفراد إذ يفقدون ولاهم لقبائلهم ولجماعاتهم الأولية بالحياة في البلاط ومن خلال التربية العسكرية التي يخضعون لها يصبحون جزءاً من «نخبة» السلطة أو على الأقل ينتمون إلى نخب السلطة إذ يتعلمون لغة الحكام وعاداتهم وثقافتهم. إن هؤلاء الأفراد إذ يعدّون موصومين اجتماعياً لأنهم بلا قبيلة أو أصل قرابي فإن انتماهم إلى صفوة السلطة يخلق لهم :
١ - سلطة ولو بالتماس.

٢ - يُصنّعون لهم بالأسطورة والتاريخ الرسمي ما يشبه القرابة الزائفة بالدولة، فتصبح الدولة قبيلتهم والجيش القائم عشيرتهم، إذ ترتبط مصالحهم ومراكزهم - وأشكال الحياة التي تنترتب على وظائهم بالسلطة المركزية - بالدولة القائمة في العاصمة الفرعونية - السلطانية - الجمهورية وبالجيش - الحرس الخاص - الحرس الجمهوري فيدافعون عنها دفاع الفرد القبلي عن القبيلة - ولقد تراتب عن هذه المحصلة التاريخية لنشوء الدولة «الحديثة»

من الدولة التقليدية السابقة على الرأسمالية (الصناعية - الخاصة) نشوء الجيش النظامي على شاكلة طبقية أكثر منه ملحقاً لطبقة أو طبقات أو مدافعاً عن الوطن / الأمة. إلا بقدر ما تعنى الأمة شخص الحاكم.

النهج الخيوط لل دولة المركزية.

كما تجاهلت النظريات الوظيفية/ الشكلية/ العضوية البنائية - والماركسية جميعاً المكونات التحليلية لمفهوم الدولة (الإسلامية والسابقة على الإسلام في البلدان العربية/ والنامية بصورة عامة، فإن الفئات التحليلية لمفهوم السلط أصبح مطلقاً - مطلقاً. منتهياً واختزالياً... هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن مؤرخى الدولة تشاركوا وفئات السلطة الصمت المطبق حول مكونات السلطة/ الدولة من التشكيلات الاجتماعية المتعاقبة.

لقد درجت الدولة في كل مكان - على إملاء تاريخها - المعاد كتابته على التاريخ جميعاً. ولقد أصبح وظل التاريخ الرسمي للدولة / السلطة هو تاريخ المجتمعات التى تحكمها تلك الدول. فنرى أن الحاكم ما إن يأتى إلى السلطة حتى يعيد كتابة تاريخه بحيث ينسب إلى نفسه وإلى أسرته وعشيرته جميعاً تاريخياً أسطورياً مطلقاً. ففي الوقت نفسه الذى تكال فيه على الأعداء/ الغزاة/ الفرماة السياسيين الأوصاف تهال الصفقات الخرافية على الحاكم الذى غالباً ما يعاد ترتيب أنسابه بحيث ينتهى بالنسب إلى الآلهة (الفراعنة) أو إلى الأسرة البنوية الشريفة (الملك فؤاد الألبانى الأصل) أن كافة القبائل الكبيرة فى السودان تنتمى إلى العباس عم الرسول. ولا يخلو مجتمع عربى أو مجتمع نامى - أو متقدم من سيرة مشابهة تخلق اختلاقاً بحيث تضاف النبالة للفئات أو الجماعات السلطوية أو جماعات السلطة. الذى يهمنى هنا أن هذا التلفيق للتاريخ الرسمي للحكام يحتل مكان التاريخ الشعبى والأهم أن الفئات والأفراد المكونين للسلطة/ الدولة تموه أصولهم وبإتالى يخفى أو يختفى معها بعد مهم من التشكيلات التاريخية للسلطة.

إن الدولة فى السودان منذ عهد الأسرات الفرعونية كانت ذات بعد يتصل بتجنيد العبيد فى الجيش القائم مركزياً.

من المفيد تعريف مفردة العبد. إن المجتمعات المتراتبية أثناً تجعل أهمية كبيرة للقرابة الدموية على أن القرابة نفسها يمكن أن تُزَيَّف عن طريق التبنى والتحالف والزواج. ولقد تم فى تاريخ السودان كثير من أشكال الهزيمة للمجتمعات والجماعات القائمة بواسطة جماعات واحدة من الخارج أو غالبية من حروب قبلية أو غازية عن طريق الزواج - ولذلك أعيد ترتيب الأنوار/ المركز فى إطار المرجعيات الاثنية وكن شيئاً لم يكن.

على أن الأهمية الخاصة لنظام القرابة والأصل الاثنى الحقيقى أو المزيّف هو أن الفرد العرّ ينتمى إلى قبيلة أو عشيرة اثنى قرابية دموية. والعكس صحيح أن الفرد الذى لا قبيلة له هو فرد مستضعف - ضعيف اثنياً، محقر اجتماعياً، وبالتالي فهو معرض للسخرّة أو موضوعاً للاستغلال الاجتماعى الاقتصادى. تشكل التراتبية القرابية (الحقيقية أو المزيّفة) أهم ميكانيزم لملاقاتها الملكية (الحيازة) فالفرد الحر يملك حقاً فى الحيازة سواء للزراعة أو للتشارك فى المرعى والمسيل على أن الشريط المنتهى الحرية هو دفع الخراج على المحصول أو الحيوان، أى أن كل مَنْ يدفع الخراج حرّ، لأنه يمتلك حق الحيازة والمشاركة فى المرعى والمسيل، وحق الحيازة وظيفه الحرية/ أو العتق.

إن الأفراد من غير نوى القرى الاثنى يأتى خالص عملهم ويوهب فائضاً لراعى أو سيد القبيلة/ العشيرة/ الزعيم الروحى، وذلك على مستوى المجتمع المحلى بصورة غالبية. وعلى مستوى المجتمع المركزى للدولة المركزية، فإن هؤلاء الأفراد الذى يجلبون ضمن خراج الولايات الصغيرة للفرعون أو السلطان فانهم يوظفون فى الخدمة العسكرية وفى المراكز الحكومية. هناك فئة أخرى من الأفراد الذين ينطبق عليهم حكم مشابه لحكم العبيد أولئك هم الأرياب (جمع ربيب).

الجيولوجية الرسمية لأصل الدولة.

بإمعان النظر يتضح أن الدولة المركزية السابقة على الرأسمالية / الصناعية هى دولة نشأت محصلة التوازنات الخارجية عنها. بمعنى أن الدولة المركزية لا تملك شروط استقرارها داخلها، وإنما هى وظيفة التوازن بينها وبين الولايات الصغيرة/ الإمارات الممالك الصغيرة/ القبائل/ الطوائف الدينية. ويلاحظ أن هذه «الكيانات» «الوحدات» «النظم» المحلية الصغيرة تتكون من شرائح سلطوية تخصصها، كما تجمع بين السلطة الاثنى/ الدينية/ الاقتصادية المؤسسة على السلطة الاجتماعية. إن مفهوم السلطة والثروة اجتماعى/ جمعى ويعدّ جاه سيد القبيلة جاهاً للقبيلة، لذلك فإن الولايات المحلية هى أكثر ثباتاً وهى أيضاً أقدم من الدولة المركزية، ولأن الأفراد (غير المفردين) الجمعيين Communal ، وكذلك علاقاتهم هى ولاءات وعلاقات جمعية، لأن فى جمعية الفرد قوته وحرية وشرط امتلاكه لحق حيازة الأرض والمرعى أو المسيل على الأرض الجماعية/ شبه مشاعية الملكية، وأن شرط كل ذلك هو القرابة الحقيقية أو الزائفة ودالته الخراج بلشكاله. أما الولاء للدولة المركزية فمفهوم إلى عهد قريب وهو مفروض بالقر بالأيديولوجى أو بالإقتناع أو بالتلويح بالإرهاب وبالأرهاب الفكرى والعطلى وبالتنويب وبالإجماع عن طريق «القمع بالإلحاح»^(١٦) وأن هذا المفهوم يكون معرفاً يساعد فى

تحليل مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات السابقة على الرأسمالية إمكانات وتحديات قيامه ومدى أهميته كلفة تحليلية في التنظير والتنظيم للتعبير الاجتماعي من وجهة النظر الجدلية التاريخية المؤسسة بالضرورة على مفاهيم تبادل الاعتماد قابلة لإعادة النظر وإعادة التحليل والتعريف في إطار واقع متحرك دينامي لا يقف طويلاً عند نقطة واحدة في الزمان والمكان.

وإن مفهوم الدولة المركزية في كل من المجتمعات التقليدية الفرجانية أو الريعية يصدر عن الآليات التي تملك الدولة المركزية أو لا تملك تصديرها إلى مفهوم المجتمع المدني - أو بالأحرى الفئات التحليلية المتقابلة مع تشكيلات السلطة أو المتحالفة معها أو المتنافسة معها في طرح أجندة الحوار السلطوي.

إن الدولة المركزية وكذلك الدولة المحلية تمارسان - في تدرجات مقياس أزمنة الرخاء وأزمنة الشدة وفي المراحل السابقة على الرأسمالية الصناعية وما بعدها - أشكال القهر والقمع المعنوي والفعلي - البوليسي - العسكري كبعد من أبعاد توازناتهما وأن الدولة المركزية هي خاصة ذات بعد يتبدى في أعين وخواطر الأفراد المحليين - وكأنها «خيلة» وهي بعيدة وثانية تجلس في العاصمة المركزية فلا تشكل ما يحدث منها ولها وفيها بعداً «حقيقياً» أو متحققاً في حياة الأفراد المحليين غير «المفردين» non-individualized المشردين المجمعين ولا يؤثر فيهم.

ولقد كانت الدولة المركزية غازية غالباً - محتلة - استعمارية، ومن ثم فإن الولاء لها شبه منعدم بين هؤلاء الأفراد غير المفردين القبليين - المشردين - الجهويين فالولاء للدولة المركزية غريب على الضمير العسكري، مما يلاحظ في المجتمعات العشيرية/القبيلة الطائفية الاثنية أو دول الأقليات مثل السودان - اليمن - العراق - لبنان - سوريا - الأردن بدرجات متفاوتة في الزمان والمكان.

وتتخذ الدولة المركزية بدورها لنفسها قبيلة وتزيّف بعداً قبلياً - طائفيّاً في مرحلة من مراحل تطورها أو تراجعها مثلما تفعل الدولة في المجتمعات المذكورة سابقاً - مثلما يحاول الإسلام السياسي السوداني على سبيل المثال استقطاب جماهير هي بطبيعتها عشيرية - جهوية - طائفية، باستعارة حدث ومرجعيات عشيرية - أو استمالة جماهير طائفية كالانصار (أنصار المهدي) وغيرهم. وفي مرحلة أخرى قد تدعى الدولة المركزية الأيديولوجيات الشعبية والأبطال الشعبيين والأنساب بالزواج إلى أن يتسق لها ذلك الادعاء بعدم الانتماء القبلي - الاثني الطائفي - كسمة هامشية لمركزيتها بالمقارنة مع وفي مقابلة الدويلات المحلية الصغيرة. غير أن الدولة المركزية تخلق لها بدائل القبيلة إذ تصبح هي نفسها «قبيلة» وعشيرة للجيش القائم في العاصمة وبه، وذلك بالحرس الخاص والقوات السلطانية التي تكون «طبقة» في حد ذاتها شبه متجانسة المصالح من أفراد يتشاركين السلطة والمصالح (مثل الفرنج حتى القرن التاسع عشر ومثل الحكم العسكري الثاني في السودان).

الدولة التدخلية : منظور عام

يرجع المتخصصون في مفهوم الدولة الحديثة إلى استقرار الدولة من ناحية أو التناقص المتزايد لأهميتها ومشروعيتها من ناحية أخرى إلى عوامل أو أكثر فيما يلي من الظواهر :

١ - طبيعة التحالفات الاجتماعية ومرتبة على هذه الطبيعة للتحالفات الاجتماعية أما شروط الاستقرار أو انعدام هذه الشروط بضعف العملية الديمقراطية بشكلها الذي كانت تتميز به في ضوء وجود طبقات ومصالح اجتماعية محددة المصالح.

ويرجع بعض الكتاب المحدثين وساسة اليمين الجديد على الخصوص ضعف الحدود بين الطبقات وتضاد مصالحها إلى نشوء ما يسمى بالمجتمع ما بعد الرأسمالي والمجتمع ما بعد الصناعي. وليس المفهومان مترادفين حيث يتم الزعم بأنه من الوارد أن يكون قد انتفى - أو أصبح من المتوقع أن يضعف كثيراً - الصراع الطبقي بزوال الفوارق الطبقة. ذلك أن الخط البياني للتوزيع والاستهلاك وفق هذه الأطروحة كان قد أخذ بالارتفاع بين جميع الفئات والقطاعات الشعبية عقب الحرب العالمية الثانية بالذات وحتى منتصف السبعينيات.

٢ - وترتبط هذه الأطروحة بمفهوم الدولة التكافلية أو دولة الرفاهية - التدخلية لصالح إعادة التوزيع والاستهلاك - (٤٣) ونشوء المجتمع الاستهلاكي عقب الحرب العالمية الثانية. وتعد هذه الفرضية دولة الرفاهية من ثوابت النظام الرأسمالي ما بعد الصناعي وما بعد الرأسمالي بالذات، وكان الازدهار بخصائصه غير القابلة للاستمرار - لأن الازدهار الاقتصادي كان نتيجة للدين الهائل بواسطة البلدان الأوروبية من الولايات المتحدة لمواجهة تكاليف الحرب - قابل للاستمرار أو مقولة ثابتة. ويلاحظ أن الوفرة كانت قد جات أيضاً عقب بيع الدول الغربية ممتلكاتها للولايات المتحدة مقابل الدين الخارجية لسداد تكاليف الحرب مما يؤرخ به صعود الولايات المتحدة إلى زعامة الغرب.

الدولة التدخلية والمشاركة الشعبية قد ظل

سقوط اليمين التقليد واليسار التقليد.

إن المتزايد لدى البلدان الأوروبية نحو إعادة إنتاج النموذج الأمريكي لنظام الحزبين الكبيرين مثل الجمهوريين والديمقراطيين أخذ بالنشوء سريعاً في بريطانيا بين المحافظين والعمال كحزبين يحتكران الساحة السياسية في الوقت نفسه الذي يقتريان فيه من حيث

البرامج من بعضهما بعضاً لأسباب متفرقة، أهمها - في - اعتقادنا - إغراء وتوفير الشروط التي تفرضها الاستثمارات لرأس المال متعدد الجنسيات والإنتاج الرأسمالي متعدد الجنسيات - على حساب رأس المال الوطني واللوبي الرأسمالي الوطني وبالتالي وبالنسبة على حساب اللوبي Lobby العمالي وقدرة العمال على المساواة في الأجور والحركة المطلوبة عامة والنقابية العمالية خاصة - وفي الوقت نفسه تتحصر حدود الدولة - دولة اليمين الجديد - من مجالات البرامج والخدمات الاجتماعية. وإن من أبرز هذه الملامح القدرة المتزايدة للدولة التدخلية على استقطاب أجزاء من الحركة النقابية كالعامل والطلاب، إلى صف المشاريع الرسمية للعنوان على الحركة الشعبية المحلية والثورة المضادة في الخارج. فضعف المعارضة أو انعدامها ضد الحروب (الإمبريالية) مثلما حدث إبان الحرب البريطانية الأرجنتينية حين استعدت جريدة الصن ووراها الصحافة الشعبية Tabloid شرائح من القراء للتبرع من أجل شراء صواريخ وإرسالها - عن طريق وزارة الداخلية - لضرب الفاشية الأرجنتينية في جُزر الفولكلاند، وإبان حرب الخليج الأولى وخاصة الثانية.

من هنا يصبح من المفيد جداً إعادة قراءة أو تحليل دور بعض الفئات الاجتماعية والتحولت في صفوف التحالفات الاجتماعية المنوط بها الخروج من أزمة التنمية المرتبطة بالسوق العالمي وأزمة اليمين الجديد والإسلام السياسي معاً. ذلك إن الأطروحات التي كانت ممكنة في السبعينيات حول تقابل اللوبي العمالي مع اللوبي الرأسمالي بصورة متعادلة، قد أصبحت هذه الأطروحات تتسم بالمغالطة الآن بعد أن غابت صفوف العمال من ثورات الخبز وانتفاضات الشوارع بصورة محيرة، إلا إذا أمعنا النظر في محاولات الدولة التدخلية لليمين الجديد (في كل مكان) من أجل كسب تأييد تلك الشرائح. من العمال لبعض البرامج المناهضة للثورة أو المؤيدة حتى للثورة المضادة والعدوان⁽⁴⁴⁾ ومن هنا غياب الطبقات المتوسطة بدوره محصلة لذات المتوال، حيث يتم الحديث عن المجتمعات اللاتطبيقية تزييفاً لتحول المجتمعات بالفعل إلى مجتمعات الطبقتين. طبقة أو شريحة من طبقة غنية مدولة الغنى والثروة والمصالح والولاء وطبقة أغلبية المنتجين الذين تزايد أعدادهم وإفقارهم يوماً بعد يوم في مقياس مدرج من المجتمعات القرية الصناعية الغنية بالعودة إلى البيت ورعاية العجزة والأطفال والمرضى في غياب أو تقلص هوامش دولة الرفاهية.

إن كفاءة دولة الرفاهية وضمان توزيع واستهلاك عادلين بين الفئات العريضة للشعب يصبح موضوعاً ومجرد مساومات على برامج الانتخابات بين الأحزاب التي سرعان ما تتراجع، إذ لا تملك الفائض لتوزعه بحيث يلاحظ التناقض البارز لهذه الأطروحات والمغالطة الواضحة في تعارض الرفاهية من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي متعدد الجنسيات بشروطه المعادية للحركة المطلوبة العمالية واللوبي العمالي عموماً من ناحية والعمالة من ناحية أخرى.

ولقد - هدى ذلك التطور فيما يسمى بالمجتمع ما بعد الصناعي وما بعد الرأسمالي - بقيام حركات منادية بإطلاق وضمان الحريات وحركات المعارضة النازعة نحو العنف حتى الحرب المسلحة مثل ما يحدث في أيرلندا وعلى غرار أخف في الاحتجاجات العنيفة على شراء العقار من قبل الإنجليز في شمال ويلز. فما يدور في أيرلندا الشمالية يتم الإصرار على تصويده في صورة الحرب الدينية ليس سوى حرب أهلية مثلها مثل لبنان سابقاً. هذا وتقادى حركة الوثيقيين ببرنامج يمكن مقارنته بمطالب المعارضة في بلد نام^(٤٥) أى نشوء يسار جديد.

إن نشوء ظاهرة اللامبالاة السياسية تتضح في :

- ارتفاع نسبة الناخبين الذين لا يجدون فرقاً بين برامج الأحزاب، وإنما يفرقون أحياناً على مستوى الشخصيات من المرشحين لرئاسة الجمهورية أو رؤساء الوزراء - لاحظ الاستفتاءات المتكررة حول شعبية زعيم المحافظين وزعيم العمال والشئ نفسه في الولايات المتحدة - أو للدوائر المحلية وحسب.

- عدم الاكتراث بالاقتراع أصلاً حيث لا فرق بين أن يقترح أو لا يقترح الناخبون.

- انتشار الفقر بين قطاعات معينة، وعدم توفر شروط الاقتراع من ذلك شرط وجود عنوان ثابت مما لا يتوفر لدى الآلاف من الأفراد الذين يفقدون العقار أو المسكن نتيجة لارتفاع سعر الفائدة على العقار (بريطانيا حالياً والولايات المتحدة منذ سنوات).

وهناك مقولات أخرى حول الجدل الدائر بشأن مفهوم الدولة في المجتمع ما بعد الصناعي ما بعد الرأسمالي، تأخذ في الحساب نشوء رأس المال المتعدد الجنسيات وتتناقض أهمية الدولة القومية. ويلاحظ أن هذا الجدل لا يعطى حساباً كبيراً لبعض مقولات المدرسة السابقة. كما أن هذه الأخيرة أيضاً تتجاوز معطيات ظهور الشركات متعددة الجنسيات في الطرح الذي تديره حول أهمية واستقرار الدولة نتيجة للأسباب المذكورة سابقاً على الأقل.

أما أطروحة تناقض أهمية الدولة القومية فموقفها من الدولة يتناقض على أكثر من صعيد، وباختصار نقول هذه الأطروحة :

إن الدولة في عصر المعاهدات والالتزامات الدولية والتكتلات الكبرى زيادة على سيادة الدبلوماسية أو الطول العنيفة بالإضافة إلى قصر المسافات بانوات الاتصال عظيمة الكفاءة قد أصبحت كماً زائداً من الحاجة إلا في بعض مظاهرها الخارجية غير الجوهرية بالمقارنة مع ماخى طبيعتها الطاغى، وهيمنتها قومياً إبان مرحلة رأس المال الخاص وضعف البرجوازية الوطنية في مواجهة التحكم في إدارة العمل^(٤٦)

٢ - إن الشركات متعددة الجنسيات وقد نشأت في ظل الدولة نفسها تحتاج إلى الدولة لتصدر تشريعات العمل وتحديد الأجور والاعفاءات الجمركية وإنشاء هيكل الإنتاج والتصدير

وشبكات المواصلات والطرق لأغراض الإنتاج الرأسمالي متعدد الجنسيات بما يضمن الربح واستمرار التراكم الرأسمالي متعدد الجنسيات والإنتاج والتوزيع بشروط الاستثمار الأجنبية نفسها. ومن المشوق متابعة ما جرى في ماسترخت Maastricht طوال ديسمبر ١٩٩١ من مفاوضات حول السيادة القومية، التسهيلات والامتيازات الممنوحة للأعمال المكونة، من ناحية في مقابل البرنامج الاشتراكي وحقوق وضمانات العمل، والدور الذي تلعبه الدولة البريطانية مثلاً في المحادثات من ناحية أخرى.

الدولة وتبادل الاعتماد الكونى

تؤكد أحدث أطروحات الدولة وتبادل الاعتماد الكونى إن الفصل بين القوة العسكرية الحربية وبين تبادل الاعتماد، إنما هو فصل زائف وتفریق يخلق وحسب ازواجية مصطنعة في الزمان والمكان.

إن تبادل الاعتماد الكونى والسلطة في عالم الدول «حتى ذات السيادة العسكرية» : القوة العسكرية واستقرار السلطة سيبقى دائماً شرطاً ضرورياً للتوازن : «إن الاعتماد الاقتصادي هو مصدر السلطة في تمويل النظام الاقتصادي (الكونى). والأهم فإن تمويل أو تعدد جنسيات رأس المال والبنوك والأعمال إنما يخلق فجوة بين السلطة والقدرة على استقطاب السلطة». في إطار هذا الروتين تصبح «دبلوماسية» الدور الذي تلعبه المؤسسات العالمية في عملية تنظيم الأعمال الجماعية (التكتلات الإقليمية أو المكونة بالغة الأهمية هذا ويتنبأ بعضهم بأن تسيطر نظاماً عالمية أكثر منها قومية على الاستثمارات عبر القومية في كل مكان (٤٧) وإذا يرصد الغرب مبالغ خسيلة وتقدم الولايات المتحدة بالذات مائة مليون دولار ما يقارب مشروع مارشال لألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذا زيادة على المساعدات الفنية والعينية من أجل إنجاح الإصلاحات اللازمة للاقتصاد الحر في الاتحاد السوفيتي لتتخذ الولايات المتحدة نفسها. ربما بانفاذ الاتحاد السوفيتي أو تخلق بالآخرى اقتصاداً قوياً مُهدداً على غرار ألمانيا وفي مواجهة التحالفات الاقتصادية الأخذة بالتشكل على أكثر من محور مثل أوروبا الموحدة واتفاقية التجارة والتعريف الجمركية الحرة GATT التي تجد الولايات المتحدة نفسها «غير مرتاحة» داخلها ولا تملك سيلاً بعد إلى فرض شروطها عليها. وتتسأ الآن تبعاً اتفاقية التجارة والتعريف الجمركية الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA «تستقطب قسراً أمريكا الجنوبية» للولايات المتحدة وكندا بالتبعية القهرية. وكذلك ينشأ تبعاً المحور الاقتصادي لجنوب المحيط الهادئ «امتدادات اليابان السابقة على الحرب العالمية الثانية ومستعمراتها» مما يتناقض في نشوئه الفارق مع المقولات

الملتبسة لواقع الأزمة العنيدة للرأسمالية معبر عنها «فى لفة العجز المفصلة» فى المشروع الخرافى للنظام «أو اللانظام» الكونى الجديد.

وتطرح هذه المحاولة موضوع الدولة وتبادل الاعتماد الكونى الرأسمالى متعدد الجنسيات «بشقيه الاستثمارى والمالى الريعى» قسراً بالنظر إلى السودان وسلطة الإسلام السياسى من خلال تطورات ومحاولات الاستيلاء على السلطة وتكوين الحزب الواحد والدولة الإسلامية بالدستور الإسلامى منذ ١٩٦٥ حتى ١٩٩٠ وتتسائل كما نحاول أن نجيب فى هذه الدراسة عن :

١ - دور الدولة «القطاع العام» والاستثمار الخاص للإسلام السياسى «البنوك الإسلامية» فى أطروحة التنمية الإسلامية للمجتمع السودانى.

٢ - موقف رأس المال الخاص «الأسلورىعى» من دور الدولة «التقليدى والحديث» فى دعم توفير السلع العامة والخدمات والضمانات الاجتماعية وما إذا كانت الدولة ستقوم بدور كهذا على الاطلاق أم ستتشنى الدولة مؤسسات «خاصة» مخصصة أخرى للقيام بهذا الدور بصورة انتقائية. وما إذا كانت هذه المؤسسات ستوقف الخدمات والضمانات الاجتماعية كحق العمل مثلاً على اتباعها وحدهم دون من لا يؤيد أو يقف موقفاً حيادياً ناهيك عن معارضة الإسلام السياسى وولته.

هذه النقطة الأخيرة تنأتى من حملات الإغفاء من الخدمة أو الطرد منها بدون أو بفوائد ما بعد الخدمة بما يكون غالباً أقل من الكفاف لأعداد متزايدة من العاملين والعاملات.

هذه بعض من الأسئلة ومنها ما شكك مع غيره تناقضات يواجهها برنامج يدعو إلى الدولة الإسلامية بون بناء المجتمع الإسلامى المؤسس على العدل والمساواة وكفاية العيش والكرامة للمواطنين. ذلك أن برنامج الإسلام السياسى غالباً ما لا يشمل أكثر من عداة اليسار ووسط اليسار وأحياناً اليمين التقليدى كما فى السودان والتركيز المتوهوس على العلاقة بين الجنسين وعودة المرأة إلى البيت «فى المدن طبعاً»، كون المرأة الريفية التى تنتج معظم اقتصاد الكفاف والطعام ولا يجوز أن تعود إلى البيت.

مواش

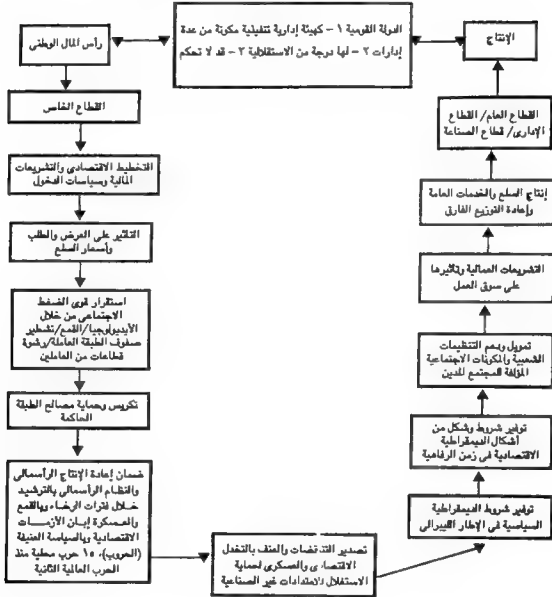
- (١) انظر مباشرة - ١٩٨٤.
- (٢) انظر ماجدوف ١٩٩٢، وانظر أيضاً الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٣) انظر مباشرة ١٩٨٤ و ١٩٨٩ Collinilos .
- (٤) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب .
- (٥) انظر Haber mas 1985 ص ١١٤ .
- (٦) انظر الجداول والأشكال البيانية ، ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٧) انظر الجداول والأشكال البيانية، ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٨) انظر حول التكيف الهيكلي والفئات الاجتماعية المستهدفة كورنيا وآخرين Cornia et tal 1988 . وانظر ايضا Killik حول صندوق النقد الدولي ١٩٩١ وانظر Icilick وآخرين، حول مشكلات وتجديدات التكيف الهيكلي ١٩٩٠، وجورج حول المعونات الخارجية والدمار الاقتصادي ١٩٨٠.
- (٩) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (١٠) انظر Hayter 1984.
- (١١) انظر خديجة صفوت - اليمن الجديد والمشروع الاشتراكي - غير منشور.
- (١٢) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (١٣) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (١٤) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (١٥) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (١٦) ماجدوف ١٩٩١ ، ص ٥٣ - ٥٤ .
- (١٧) انظر خديجة صفوت - اليمن الجديد والمشروع الاشتراكي - غير منشور.
- (١٨) انظر ويبر Weber ١٩٧٠.
- (١٩) انظر خديجة صفوت ١٩٨٦.
- (٢٠) انظر ويبر ١٩٧٠.

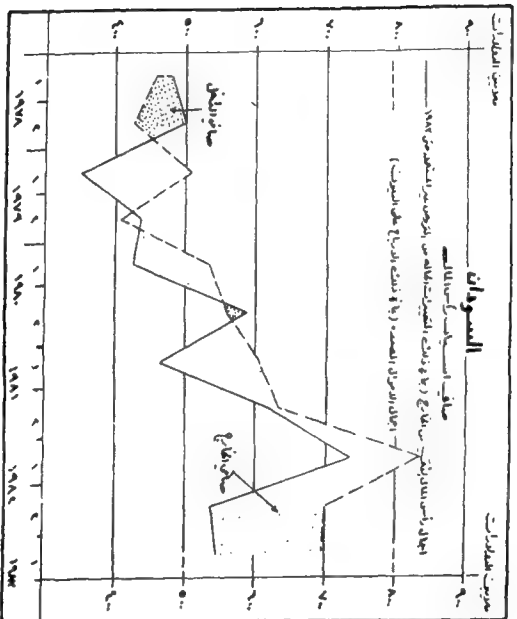
- (٢١) انظر خلوتون النقيب ١٩٨٧.
- (٢٢) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٢٣) انظر ماركس ١٨٨٥.
- (٢٤) انظر ١٩٧٥ Manr in Krader (ص ١٢٥).
- (٢٥) انظر خديجة صفوت ١٩٨٦.
- (٢٦) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٢٧) انظر إمبراطوريات ومزاريب النساء ، صفوت غير منشور، وانظر أيضاً صان جوزيه فيراير (٢٢، ٢٦ / ١٩٩٣).
- (٢٨) انظر الأشكال والجداول البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٢٩) انظر الاعلان المنشور في مجلة المصور المصرية ١٥ / ١ / ١٩٩٣ - لشركة نسيج أو بلاط أو مستحضرات تجميل . إنها سيدة نكية وماهرة. فقد انشأت شركتها في المنطقة الحرة «بجبل على» ، بدبي . إنها شركة مملوكة ١٠٠٪ ملكية أجنبية والسيدة الحق في أن تصدر أرباحها إلى أى مكان وهناك سبب آخر لاختيار جبل على هو أن المنطقة معفاة من الضرائب على الاستثمارات التجارية لمدة خمس عشرة سنة قادمة.
- (٣٠) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٣١) المصدر السابق.
- (٣٢) انظر خان وآخرين حول الشركات متعددة الجنسيات من الجنوب ١٩٨٦.
- (٣٣) المصدر السابق.
- (٣٤) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٣٥) انظر معدلات إنتاج الطعام في النول للمساء نامية ١٩٦٥ - ١٩٨٣.
- (٣٦) انظر الحياة الاقتصادية العدد ١١٥٩١ بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٩٣.
- (٣٧) انظر جوينمان وجان.
- (٣٨) جرامشي في (نيكولاس ١٩٨٦).
- (٣٩) انظر الجداول والأشكال البيانية ص ١١٧ من هذا الكتاب.
- (٤٠) المصدر السابق نفسه.
- (٤١) راجع صفوت ١٩٨٦.
- (٤٢) انظر تشومسكي حول أحداث أشكال الدولة «الديمقراطية» ومفهوم الاجماع.
- (٤٣) انظر ميشرا ١٩٨٤.
- (٤٤) انظر ١٩٨٨ و Silber ١٩٨٧ .
- (٤٥) انظر ١٩٨٨ Charter .
- (٤٦) انظر جرامشي ١٩٨٠.
- (٤٧) انظر ١٩٨٦ Cassan و Khan ١٩٨٥.

الجدول والأشكال البيانية*

* جميع الأشكال والرسوم البيانية من عمل المؤلف.

الدولة القومية وإعادة إنتاج النظام والمجتمع الرأسمالي





بلغت ديون السودان الخارجية ١٤ مليار دولار حتى عام ١٩٩٤.

مديريت التعليم

مديريت التعليم

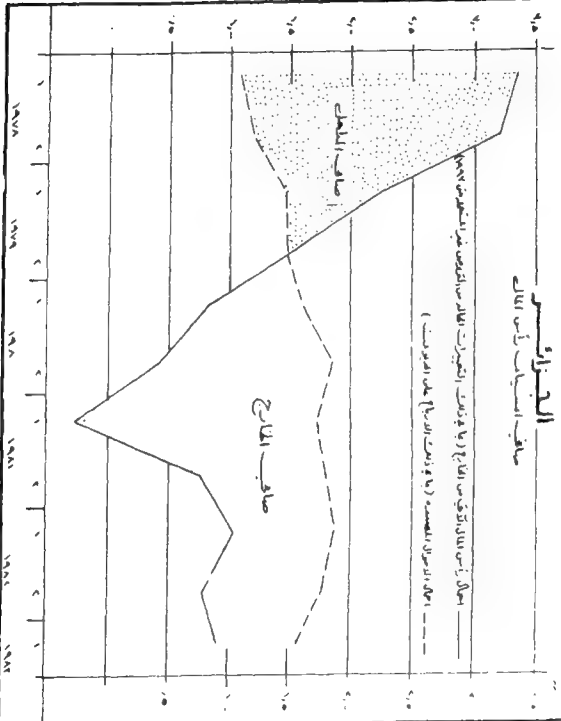
الجزء الثاني صافي استثمارات رأس المال

----- شكل رأس المال الكلي من الخارج (بما في ذلك الاستثمارات الخاصة من المبرورين غير المستثمرين)

----- اجمالي المبرورين المستثمرين (بما في ذلك الاستثمارات الخاصة من المبرورين)

صافي المبرورين

صافي الخارج



مدرستہ اعلیٰ رات

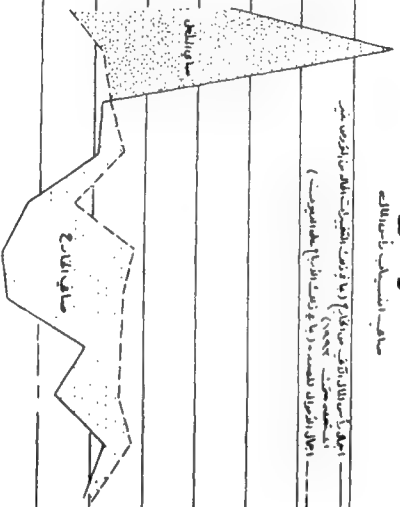
مدرستہ اعلیٰ رات

تقریباً

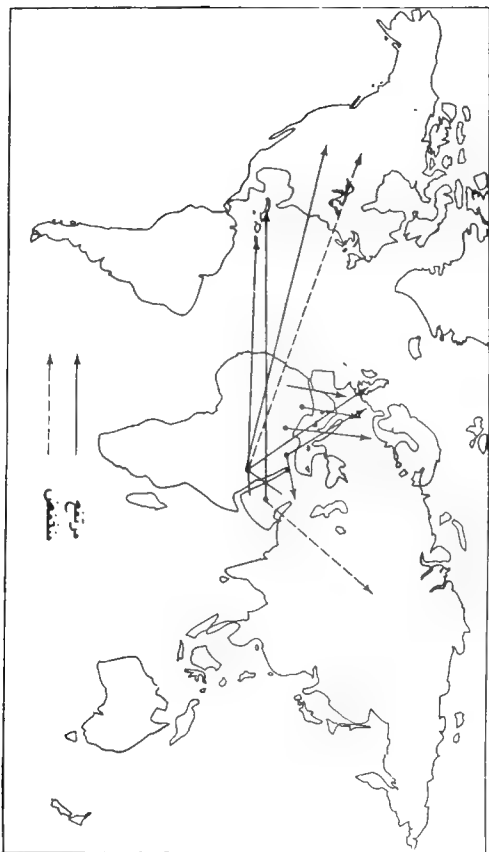
مدرستہ اعلیٰ رات

مدرستہ اعلیٰ رات

مدرستہ اعلیٰ رات



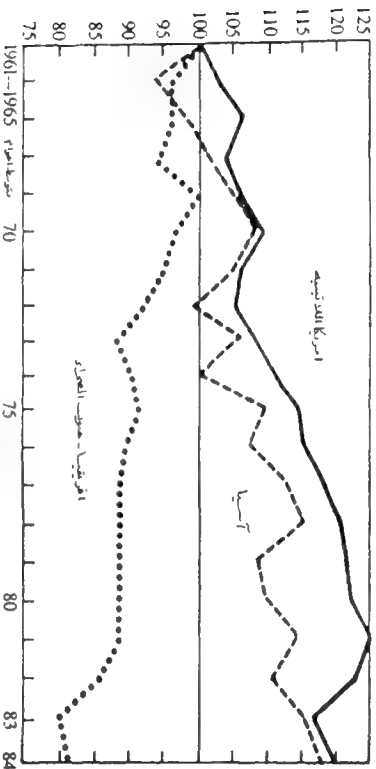
الاتجاهات العامة لهجرة رأس المال الشرق الأوسط حروب الخليج الثانية بداية



١٠. الإنتاج المخصص لكل فرد في أمريكا الشمالية - جنوب الصحراء ووسط إفريقيا وآسيا

1965 1983

(100 = متوسط عام 65-1964)

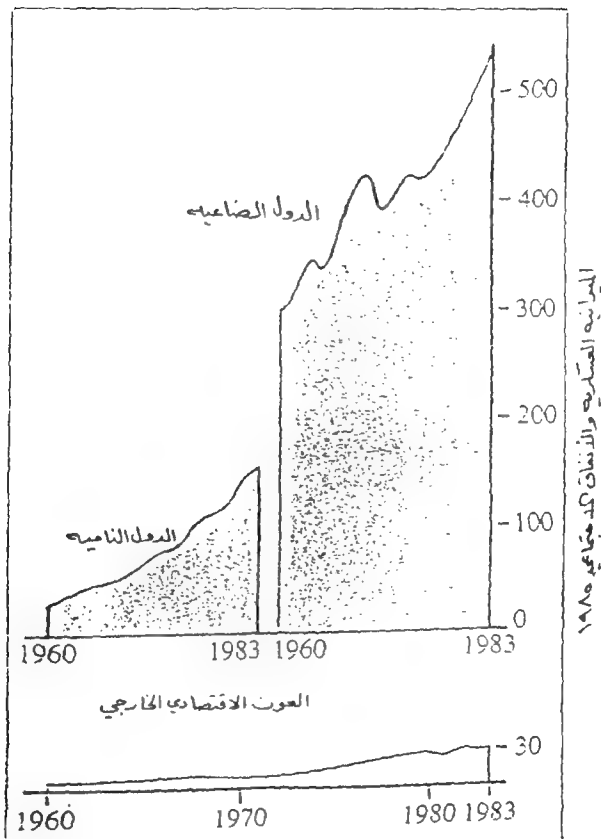


بلغ الإنتاج المخصص لكل فرد في أمريكا الشمالية بين الأعوام 1965-1984 زيادة تقارب ضعف الإنتاج المخصص في جنوب إفريقيا / آسيا

الزيادة المئوية

المصدر: هيئة الإحصاء الأمريكية

كذلك نفاق العسكري بملياراته الدولارات ١٩٨٢



تترواح نسبة الميزانية العسكرية (الدفاع والأمن) في الميزانية العامة بين ٨-١٠٪

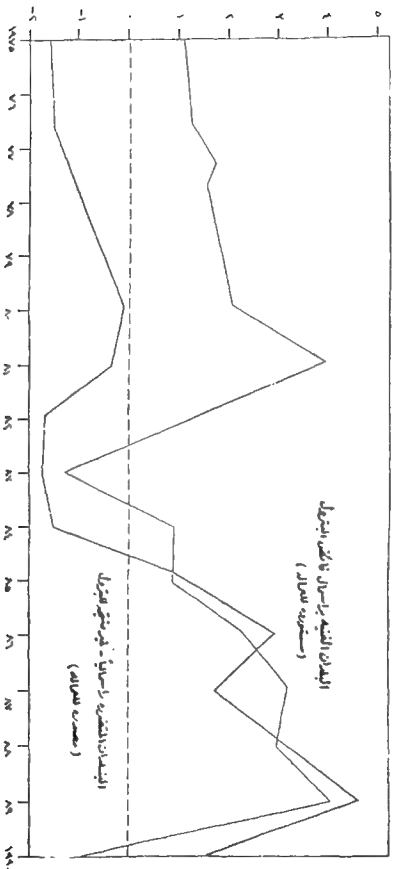
مؤشرات أسعار الاسهم الدولية الرئيسية

| البرصة | المؤشر | ٥/٤ | ٤/٣٠ | ٤/٣١ | ٤/٣٨ | ١٩٩٣ / ١٩٩١ | |
|------------|----------------|---------|-----------|---------|-----------|-------------|------------|
| | | | | | | أعلى مستوى | أدنى مستوى |
| اليابان | نيكي دار | ٣٤٤٦,٣٣ | ٢٠,٩١٩,١٨ | ٣٤٥٣,٣٨ | ٢٠,٤٥٤,٥٧ | ٢٧١٤٦,٩١ | ١٤٣٠,٩٤١ |
| نيويورك | داو جونز * | ٢٨١٢,٣٠ | ٢٤٢٧,٥٥ | ٣٨١٢,٣٠ | ٢٠,٤٥٤,٥٠ | ٣٤٧٣,٤٨ | ٢٤٧,٣٢ |
| بريطانيا | ف.ت. (١٠٠ سهم) | ٢٨١٢,٣٠ | ٢٨١٢,٣٠ | ٣٨١٢,٣٠ | ٢٨١٢,٣٠ | ٢٨٥٧,٣٢ | ٢٠٥٤,٨٤ |
| ألمانيا | داكس (٣٠ سهما) | ١٦٢٧,٣٧ | ١٦٢٧,١٩ | ١٦٢٣,٩٤ | ١٦٢٨,٣٧ | ١٩٦٨,٣٣ | ١٣١,٨١ |
| فرنسا | كلاك (٤٠) | ١٩٢٣,٦٣ | ١٩٢٣,٠٣ | ١٩٢,٥٥ | ١٩٤٢,٥١ | ٢٠,٧٧,٤٩ | ١٤٢٥,٢٦ |
| سويسرا | س.س.إي | ١٢٣٦,٣٣ | ١٣٢٢,٧٠ | ١٣١٩,٣٠ | ١٢٢٥,٦٠ | ١٣٤٦,٦٠ | ٦١٣,٢١ |
| مونت كارلو | مونت كارلو | ٦٨٢٧,٣٩ | ٦٨٣,٥١ | ٦٨٤٣,٥٥ | ٦٨٤٣,٩٠ | ٦٨٤٣,٩٠ | ٢٩٨٤,٠١ |
| سنتافور | س.س.إي | ١٧٧٦,٦٤ | ١٧٨٢,٦٣ | ١٧٧٦,٢٣ | ١٧٧٦,٩٢ | ١٧٩٥,٣٢ | ١٠,٢٠,٦٩ |
| استراليا | المؤشر العام | ١٦٦٤,٣٠ | ١٦٨١,٥٠ | ١٦٨٠,٣٠ | ١٧٠,٣٥٠ | ١٧١,٠١٠ | ١٢٠,٤٥٢ |

(*) نيويورك ظهر

الحياة الاقتصادية العدد 11040 بتاريخ 4 / 5 / 1993

رأس حلق نصف الشتر وله مبيانات برمتها و بلادها



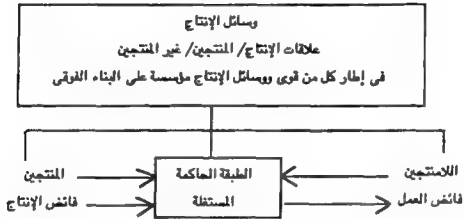
مطور البروتوكول

المحفز الطبيعي

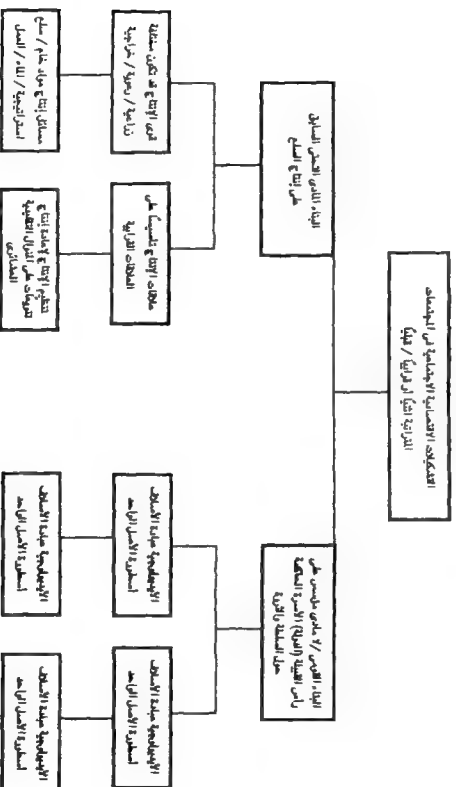
المحفز الاصطناعي

الزمن

المجتمعات الطبقة



المنتجات المتداولة أو قوائمها



الفصل الرابع

اليمن الجديد في المنوال السوداني

إن معظم الأيديولوجيات الكبرى تبدأ غير رسمية « سياسية » وتمر بمرحلة شعبية، وإذا قُيِّض لها المرور في امتحان التاريخ الوضعي تصبح أيديولوجيات رسمية . ويدون الدخول في تفضيلات، يمكن إعطاء مثل مستدل عليه في مسار المسيحية، من الخليل حتى روما. الواقع أن هذا المثال تحديداً يمكن رده حسب دراسات عديدة إلى أيديولوجيات « واديان » سابقة على مسيحية عيسى في كل من وادي النيل والفرات « اللاتوراتيين » أي السابقة على التوراة في صيغتها الرسمية (١). لقد ظلت الأيديولوجية سياسية أكثر منها رسمية وشعبية قبل وبعد أن تسيست .

والأيديولوجيات بعد مكاني وزماني في تحولاتها وأطوارها. إن للسودان «موقعا جغرافيا» في مفترق طرق الحضارات والتيارات الثقافية والاقتصادية والتجارية، وفي قلب تلك الحضارات والثقافات والاقتصاد والتجارة، وللسودان - أيضاً - حيز في الزمان المتصل، والمتقطع تبعاً لدورات الازدهار والركود ونشوء وسقوط مراكز العبادات، ومعها مظاهر تلك العبادات وشواهدا الحجرية . وبالنظر إلى الإسلام السوداني يلاحظ أنه كان قد مر بأطوار عبر حركة الصوفيين إبان عصر البطولات السناري في القرن السابع عشر (٢) حتى أصبح في بعض أبعاده المهمة والأوسع انتشاراً ديناً شعبياً، وفي بعد معين لاحق ديناً رسمياً، بحيث يمكن الافتراض أن أحدهما قد « يتفاعل » مع الآخر من حين لآخر، في أوقات الشدة وارتفاع المعدل السياسي الاقتصادي لحساسية الأفراد، أي أن الوعي الشعبي « حقيقياً كان أم زائفاً » (٣). ففي مسارها في الزمان والمكان تأخذ الأيديولوجيات بعداً يتركز مكانياً، فيبقي بعضها ريفياً وبعضها حضرياً بطبيعة نشوئه والهيكل الاجتماعية / السياسية التي يتكئ عليها والشعائر والطقوس ذات الجوهر الاقتصادي الوظيفي (٤)، ففي حين يمكن اليوم، عدُّ الصوفية ديناً شعبياً ريفياً، فإنها كانت قد بدأت حضرية يذرخ بظهورها نشوء المدن السودانية على النيل، مثلما يمكن رد المدن السابقة على الإسلام والمسيحية ومدن عصور الأسرات. إلى منشأ شعائري عبادي أيضاً (٥) تاکدت حضرية الطرق الصوفية في التحولات السياسية للسلطة في المملكة السنارية (٦). ولقد تاکدت حضرية الصوفية في التحولات السياسية للسلطة في المملكة السنارية - وإن كان القول وارداً أيضاً، إن ثمت تعامداً موضوعياً بحيث يصبح

الأمر كمسألة النجاجة والبيضة، فالصوفية بدأت شعبية «حضريفية» Our ban بالنظر لشعبيتها بين المزارعين والرُّحَّل والعبيد، في الوقت نفسه الذي ولدت فيه الطرق في استقرار اقتصادها السياسي / المادى / الثقافى / والتنظيمى في مجاز حضارى.

ولما كان منتهى الحركة الصوفية السلطة كفاية، سواء على مستوى المراكز الحضارية في بعدها الرسمي للدولة «سنار» أو على مستوى الولايات القبلية الريفية الرعوية الصغيرة «الامارات» في الأطراف والامتدادات البعيدة للسلطنة السنارية الكونفيدرالية أو المجزأة فيولايات متنازعة على السلطة المركزية، فإن الصوفية - مع ذلك - ليست مثالا نادراً للأيديولوجيات الشعبية / الرسمية. إن طبيعة الأشياء ونظراً إلى الأيديولوجيات المتعاقبة على السودان منذ عهد الأسرات وحتى المهدي لايشير إلى إنحراف يذكر عن المسار ذاته والمائل للسلطة : أى إننا بصدد منوال.

تنويهات المنوال السودانى

لقد أصبح جلياً - للمتأمل الملاحظ في موضوعية تاريخية متحلة من مسابقات الفكر والمفاهيم - أن التاريخ السابق على الرأسمالية واللاحق للرأسمالية العالمية في احتوائها للهيكل والأنساق والأنماط السابقة على الرأسمالية، يُشكل منوالاً أو روتيناً تكرارياً «نصف دائري» للأحداث الاقتصادية الاجتماعية الكبرى، كقيام وسقوط الدول والأسرات من قبلها وإنحلال العصية القبلية ونشوء عصيات جديدة.

ويدون إمعان النظر تجوز - غالباً - لكثيرين ذرائعية، مفادها أن كل حدث يشكل خطوة متقدمة على سابقتها سواء في شكل حلزوني أو مقياس بيان صاعد ونشوى .

الواقع أن السودان السابق على الاستعمار نمطى إلى مدى بعيد، فيما يتعلق بنصف دائرية أطواره الاقتصادية والاجتماعية، مما يمثل في شكل الدولة المحلية «الاشئية» / العصبية، أو المركزية / الجامعة . ويدون دخول في التقاصيل يمكن رد هذا المنوال إلى قسريتين أو قيديتين Constraints ، واحدة مكانية جغرافية تكنولوجية، وأخرى تاريخية محلية. الأولى تتصل بتوفير الموارد محلياً، وبمستوى التكنولوجيا المستخدمة والمتاحة، ويعد السكان وقدرة نظام التكافل على تحمل إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع عملياً من خلال دوران الفصول وسقوط الأمطار وفيضان النهر وتوفير العمل : أى شروط الإنتاج بغض النظر عن

مفهوم التوزيع طالما كان موافقاً لإعادة الإنتاج مرة أخرى. والقيد الثانية رهينة بالمطالبات التاريخية وادعاءات الامتياز وحقوقه من قبل جماعات السلطة، فكل نمط للإنتاج معبر عن جماعات سلطة يعينها - أو طبقات حاكمة - متطلبات امتيازات وحقوق في عملية إعادة التوزيع بسبب :

أ - كونها متحركة في أدوات الإنتاج.

ب - منسلطة على ومتحركة في أدوات الإنتاج من خلال أيديولوجية - رسمية غالباً - تسوغ وترشد وتبرر الحكم والتسلط بدرجات التحكم والتسلط المعلنة، والمستترة الظاهرة والباطنة، فيما يمكن أن يطلق عليه ادعاءات الامتيازات والمتطلبات التاريخية لشرائح المتقاسمين للفائض على حساب منتجي الفائض .

كلا التقديتين تلقى ظللاً ممتدة على النشاطات الاجتماعية من قوالب الفعل الاجتماعي والرقابة والضغط الخارجي والمتغفل جماعياً، ولدى الأفراد الذين لا يميزون بذاتية حسب طبيعة مرحلة تطور المجتمع السابق على الرأسمالية . على أن قسرية النشوء الاجتماعي ليست داخلية محلية، فتمت جيوبولوتيكاً الإقليم والمنطقة، فبقدر اتساع شبكة الاتصالات والمواصلات وقوى القمع المتحرك، وأدوات الردع الشاملة تصبح محلية، أيّة خلية أو كائن اجتماعي أكثر أو أقل خضوعاً لقسرية خارجية. ولقد كانت الدولة في السودان منذ ما قبل عهد الأسرات، وقد ظلت حتى اليوم مجبولة - ولو بسبب مياه النيل - المتنازع على حصصها بين السودان ومصر منذ القدم، ومجرى النيل كوسيلة للانتقال «شمال / جنوب» على توقع وتجريب طويل لقسرية خارجية، كانت مصر تمثلها بصورة شبه هادئة على تقاليد تاريخية أو سيطرة عنيفة. وهذا الروتين دارج على نحو أعنف اليوم، وما أحداث القرن الماضي من الفتح التركي ١٨٢١، والفتح المصري الإنجليزي ١٨٩٨ وماتلاهما من أحداث القرن مثل ثورة ١٩٢٤ وبور مصر/ الدولة (الحاكمة في السودان) وأحداث ١٩٦٤ - حين احتوت مصر ثورة ١٩٦٤ - من خلال الضباط الأحرار، وانقلاب ١٩٦٩ وبور مصر فيه وأحداث ١٩٧١ ثم التدخل النمطي لمصر في أحداث ١٩٨٤ ثم الضغوط المصرية المعلنة والخفية على حكومات الصادق المهدي وصولاً إلى حلول شروط انقلاب ١٩٨٩.

إن مصر نفسها - وقد أصبحت خاضعة بدورها لقيديات خارجية عارمة - أصبحت قسرية عنيفة ومجددة كم آلت على نفسها في شكل الدولة، كالعادة منذ الآلاف السنين، أن تقوم بدور الوساطة الجبرية أو التلقائية أو كلاهما بالأحرى في إخضاع الدولة السودانية

لجبرية مماثلة، هذا ويشكل تبادل الاعتماد الكونى الرأسمالى قيدية شبه متصلة منذ منتصف القرن الماضى، تجسم بصورة متزايدة الضغوط والتقييد على المسار النشئوى للسودان - الدولة - والمجتمع ومن ثم تفاقم من واقع القسريتين / القيديتين وتدعيمهما وتعزيزهما بما يبدو وكأن لا فكاك وكأنها طبيعة سودانية متأصلة.

على أن مراوحت فى الزمان والمكان ماتفقت أن تعلن عن نفسها من حين لآخر، بسبب طبيعة أخرى، وهى أن المنوال من قسمته المتأصلة ومن مجرد تكوينه يشكّل ويتشكّل من روتين آخر على صعيد الحركة الشعبية فى أزمنة الشدة بالذات .

ولقد نشأت منذ منتصف السبعينيات على الأقل عناصر جديدة دخلت فى صلب جيوبولوتيك المنطقة، مما تحدت به تقييدية جديدة قاهرة ومانعة مستقطبة فى مراكز الثقل فى المنطقة، وخاصة فيما يسمى بثورة البترول عام ١٩٧٣ وما تبعها كمؤثرات ضاغطة على كل من نشئوية الدولة واستقرارها. وتشكّل اليوم القيديات الخارجية بعداً مهماً من أبعاد التعريفات المحورية الجارية للدولة القومية، كما تلقى خلالاً كثيفة على المشاركة الشعبية. وتطرح التعريفات الجارحة مسألة النشوء المتزايد الأهمية للنظم عابرة القوميات والتكتلات الإقليمية استجابة للأعمال والاستثمارات عابرة الحدود متعددة الجنسيات والديون الخارجية. وينبغى الإشارة هنا إلى أن هذه القيديات تتسم بالشمول، فيعبر عنها فى مقياس مدرج من الدول الفنية - القوية تاريخياً - إلى الدول الفقيرة فالأفقر على التوالي، وذلك بالنظر إلى مقياس مدرج آخر يصدر عنه دور الدولة فى إعادة التوزيع وإعادة الإنتاج . إن القوة النسبية للدولة - ومشروعيتها أصلاً - تصدر، بداهة، وفى التحليل النهائى عن الخط البيانى لإعادة التوزيع والاستثمارات و المراكمة من خلال الإنتاج وإعادة الإنتاج المحلى للتنمية المحلية ومراكمت معدلاتها وتتأصل العملية الديمقراطية الاقتصادية السياسية فى المشاركة الشعبية على الخط البيانى السابق، معبراً عنها فى التحالفات الاجتماعية والمصالح الفارقة فى المجتمعات الطبقة . وفيما يأخذ منوال الاحتواء والتقييد السياسى الاقتصادى مساره التاريخى يجاوره احتواء أيبولوجى / ثقافى يتمحور حول الأديان فى زمان الإفلاس والأزمات الدورية لرأس المال والمستعصية على الحلول العلنة وديبلوماسية - أو عسكرية.

الاستقطاب الفكرى - الأيدولوجى العنيف والسطيون الأجانب

يلاحظ أن الغرب - وبريطانيا بالذات من خلال تجربتها مع أيرلندا مبكراً، وكذلك الولايات المتحدة بسبب تجربتها المكلفة جداً فى أمريكا اللاتينية مع الثيولوجيا الثورية أو ثيولوجيا الثورة - قد حاول ويحاول احتواء الحركات الدينية، إما بحركات دينية مضادة أو بتثويده الحركات التى لايمك احتواها، إذ يحاصرها ثقافياً وفكرياً واقتصادياً فيستقطبها بصورة عنيفة ودائماً.

ومثال ذلك إجهاض حركة الخلافة فى تركيا بعد الحرب العالمية الأولى عبر الحركات الدينية فى الشرق الأوسط، والجزيرة العربية - لاحظ التشابهات بين حركة الخلافة والثورة العربية فى الجزيرة ومايجرى اليوم فى كل مكان تحت رايات الأديان والتعددية الحزبية - إن خاتمة السلسلة السابقة المتصلة لما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٢٤ على عهد كمال أتاتورك لم تكن غير حلقة من الحلقات ومشروع يمتد منذ بداية القرن التاسع عشر، ويشبه ذلك بصورة ملفتة للنظر ما يحدث اليوم فى أوروبا الشرقية عبر المقابلة العنيفة أحياناً بين الكنيسة والدولة - حيث وقفت الكنيسة غالباً كعامل مفرد وحيد مستقطب إزاء الدولة من ناحية، وعبر التخريب بالحصار الاقتصادى من خلال ميكانيزمات السوق الرأسمالى الخاص، ثم مابعد الصناعى المالى المتعدد الجنسيات من ناحية أخرى مؤسساً على الديون الخارجية ذات الأصل البتروبولارى (فى بولندا على الأقل) .

وتنتشر الحركات الدينية، وخاصة الأنجليكية فى أمريكا الشمالية بصورة واضحة، كما يتزايد نفوذها فى أمريكا الجنوبية باضطراد منذ الثمانينيات على حساب الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها التعليمية والمتهمة بالثورة ومعاداة السوالات المتحدة ويتمتع الحركات الأنجليكية بسبل من التبرعات، فتمتلك رأسمال يبلغ البلايين، إذ تصبح اقتصادياً فى قوة الشركات متعددة الجنسيات من حيث الاستعدادات والإمكانات الآلية، حديثة التكنولوجيا من محطات إذاعة الأتمار الصناعية الموجة التى تبلغ ٧٥٠ محطة وقوة بشرية هائلة من مهندسين وأطباء. ويبلغ الدخل السنوى لبشرى المجلس الجنوبي للبابتيست The South Babtist Board ١٥ مليون دولار سنوياً يتحصل عليه ١٧ ألف موظف ومبشر، ويخرط فى صفوفه

٨٠٠ زوج وزوجة كل عام، كما تبلغ ميزانية إنذاعاته عشرة ملايين دولار في العام، وكذلك الحال أو أكثر بالنسبة لمجلس الهوبسون Hobson Missionary. فمع اقتراب مطلع القرن الميلادي وتباشير أطراف ظهور المسيح المنتظر تتحول حركات التبشير في أمريكا الشمالية إلى مشاريع ضخمة للمال، ومزيد من المال والتسويق للسلع، وأنماط السلوك المتصلة بالشعائر المسيحية وتقدر ميزانيتها اليوم بحوالى ٣ بليون دولار، إن حركات التبشير في أوروبا الغربية لا تقل قوة هي أيضاً. ويواصل اللاهوت الثورى في أمريكا اللاتينية نشاطاً ظل يورق الولايات المتحدة على الأقل، وفيما تتشط الضغوط على حكومتها من أجل إنهاء الحروب المحلية المسلحة، وعقد اتفاقيات السلام تمهيداً لإقامة أنظمة التعددية العرقية هناك تصفى الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها تبعاً.

إن المغالطة التاريخية للسنياريو الأمريكى حول الحركات الدينية تتعمق من جديد هنا، فحيث تسرى حركات التبشير الأنجليكية، وتتكاثر مع رأس المال متعدد الجنسيات، يشكل اللاهوت الثورى خطراً شديداً ويعدّ مكلفاً للنفوذ الأمريكى في أمريكا الجنوبية، والإبقاء على الحكومات الموالية لها، فحكومة السلفانور مثلاً تكلف الولايات المتحدة إذ تحصل على أعلى نسبة من المعونة الأمريكية، خوفاً من الخطر القادم من قبل الكنيسة الكاثوليكية، حيث تقدم الإغراءات والمكافآت السخية للقضاء على القسس الذين يأخذون جانب الدفاع عن الفقراء ويعادون الحكومة (اقتل قسيساً تقض على الشيوعية في السلفانور). على أن أهم بعد من أبعاد التجربة الأمريكية الشمالية مع اللاهوت الثورى في أمريكا اللاتينية هو الذى يبين أن أمريكا تأخذ الآن على عاتقها ومحاولة تقاويه من تقابل (الحكومة) أو الدولة والكنيسة في صراع يومى .

إن متابعة التاريخ الحديث نسبياً، تفسر كيف وظفت الديون الخارجية، وما تبعها من امتيازات أجنبية لإسقاط أنظمة أو لإضعاف دول (٧)، ففي الربع الأول من القرن الماضى وظّف الحصار الاقتصادى لإسقاط الدولة العثمانية من خلال الديون والامتيازات الأجنبية، فما إن حل العقدان الأخيران من القرن (١٨٨٣) حتى كانت الإمبراطورية مجزأة تجزئة لصالح القوى الأوروبية الغربية والنظام الكونى الرأسمالى. ومن المفيد ملاحظة أن الحصار الاقتصادى عن طريق الديون الخارجية كان مساعراً، بصورة شبه نمطية لإدعاء كل من بريطانيا وفرنسا بينهما « دول مسلمة »

فحين كانت الإمبراطورية البريطانية تضم ٩٢ مليون مسلم، بمن فيهم مسلمو الهند -

السابقة على التقسيم - سمحت بريطانيا لنفسها - بل أصررت على ادعاء زعامة الإسلام وحمايته والحديث باسم المسلمين، فقد صرح أحد بناءة الإمبراطورية علانية « نحن أكبر دولة مسلمة تحكم أكبر عدد من مسلمي العالم »^(٨) وكان بوتابرت يطوف - إبان الحملة الفرنسية على مصر - شوارع القلعة في القاهرة القديمة بملايس سلطان شرقي، ويقول بأنه مسلم يعتقد الإسلام وقد أفتى علماء الأزهر بإسلامه، كما كان جنرالاته يفعلون مثله وقد أسمى كبير نفسه سليمان المصري وتزوج فتاة مصرية^(٩)، وقد تجاوز هذا السيناريو مع القول - دون الفعل المؤثر - بالتعددية الحزبية وحقوق الانسان.

الاستعمار وتنشيس الإسلام السودانية

في السودان حارب الإنجليز الإسلام المتطرف، في حين أنهم شجعوا ودعموا الصوفية والطوائف وقاموا بتسييس أكبرها : طائفة الانصار وطائفة الميرغنية . وكانت الحملة المصرية / الإنجليزية والتي جاءت من أجل القضاء على الدولة المهدية (١٨٨٥ - ١٨٩٨) قد وظفت من أسلوب الحصار الاقتصادي الطويل، مثلما يتم اليوم بوصفه أحد أساليب إسقاط الأنظمة، مما يمكن مقارنته بما حدث مع حكومة الصادق المهدي التي كانت قد أصبحت مستهدفة لانقلاب عسكري للاستيلاء على السلطة والقضاء على العملية الديمقراطية ميكراً وقبل الحدث الفعلي لانقلاب يونيو ١٩٨٩. كما وظفت الحملة أسلوب تسليح الجماعات المناوئة، بمثل ما حدث في محاولات أخرى من تسليح الكونترا Contra ورينامو Renamo ويونيتا Unita . حتى إن الحملة لم تجد مقاومة كبيرة على طول الطريق من مصر إلى أم درمان . فقد انضم إليها التجار الذين أضرروا بسبب الحصار الاقتصادي والهجرة العنيفة إزاء الحرب المستمرة والتي أضرت - كذلك - بزعماء وشيوخ القبائل نوى الميل البراجماتي المعروف بالتحالف مع الأقوى^(١٠) حتى إن بعض المؤرخين والكتاب وصفوا الحملة بالحرب الأهلية^(١١) بسبب طبيعة جيش الغزو المكون في صفوفه الدنيا من الجنود السودانيين الفارين من الجيش المهدي أو المجندين والتجار وزعماء الطوائف (المراغنة).

هذا وكان على رأس الجيش الإنجليزي المصري السيد علي المرغني زعيم طائفة الختمية، الذي أصبح فيما بعد راعياً لواحد من أكبر حزبين سياسيين طائفيين « اقتصاديين » في السودان عيشة ويعد الاستقلال وإلى يومنا هذا. ولما كان الأخير موالياً لمصر اصطنع الإنجليز طائفة أخرى مساوية وعلى الاقتدار نفسه أو أقوى اقتصادياً ثم سياسياً من طائفة الانصار التي أسست على أيدي الاستخبارات السودانية^(١٢)

يتضح مما سبق إن أن الاستعمار لم يكن ممانعاً في تسييس الدين أو تدوين السياسية بل بالعكس. إن اتجاهها محلياً قد كان سائداً منذ عهد الفونج بارتباط الدين والحركات السياسية / الاقتصادية، أو العكس فما هو موقف الغرب اليوم من الحركات الدينية السياسية بالنظر إلى تجربته مع حركات التحرير الوطني والثيولوجيا الثورية ؟ إن هذا السؤال ما إن يطرح حتى تنفر إلى الذهن إحصاءات وأرقام الدعم المادي الخليجي «السعودي» لحركة الإسلام السياسي في السودان وفي مصر وغيرهما. فإن كانت السياسة الخارجية الخليجية يستحيل تبرئتها من التبعية الأمريكية بأفضل النوايا في تحليل الأحداث اللاحقة لثورة البترول عام ١٩٧٣ فإن موقف الغرب من الإسلام السياسي لا يعدو أن يكون مباركاً إن لم يكن مشجعاً بالفعل النشاط على أقل تقدير. وسنعود تفصيلاً إلى هذه النقطة بعد، وخاصة إن العملية لم تكن مما يعقل تبسيطاً ولا هي في الواقع متصلة على السبعينيات ولا هي إقليمية محلية جدياً إذ تتصل بتحويلات أكبر وأوسع منذ حرب القرم ويسقوط الإمبراطوريات الكبرى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ينتهي جبل سرتها إلى أحشاء النمط الرأسمالي للتنمية من رحم رأس ماله الخاص ورأس المال متعدد الجنسيات والدول التدخلية (لصالح تجنيد الأعمال) الوكيلية عن رأس المال عابر الحدود العربي والغربي معاً.

وإن تحاول هذه السياسة ربط كل من السلام السياسي بمنظور كوني شامل تحاول - أيضاً - مناقشته والإشارة إلى مفهوم الدولة التدخلية في السودان بجذوره المتصلة بالمرحلة السابقة على التنمية الرأسمالية (التقليدية)، وتطور الدولة حتى الوقت الحاضر حيث يستمر الشكل والدور التدخليين للدولة كفاعل للهندسة الاجتماعية / الاقتصادية / بدرجات زمانية مكانية ليشكل بعداً آخر مهماً في تحليل الواقع السوداني. على أنه من المفيد الإشارة فوراً إلى أن تدخلية الدولة متغير تابع، ومن ثم فإن تدخلية دولة تقليدية تعنى شيئاً، وتدخلية دولة مستقطبة برغبتها أو رغبتها في النظام الكوني الرأسمالي - ولو على هامش الهوامش الاقتصادية من خلال السوق وتقسيم العمل الدولي والمراكمة الرأسمالية - شيء آخر. فالأخيرة ميكانيزم لإدارة وتجنيد العمل نيابة عن ولصالح الإنتاج وإعادة الإنتاج ومراكمة الرأسمالية متعددة الجنسيات إذ تصبح الدولة مجرد وكيل ويصبح معها رأس المال المطلق كسيراً فاقد المبادرة وحزبه منبئاً، عبر أرضه ودائع خارج وطنه في مستنقع السميرة وحسب .

تدخلية الدولة الحديثة لصالح الإستثمارات الأجنبية

إن الدولة التدخلية الحديثة تعكس تاريخ تطورها بما يبدو أحياناً وكأنه تكرار لروتين الدولة التقليدية من نشوء وسقوط متواتر، تتصل وتأثره بالأسباب نفسها والشروط التي كانت

قد أدت في الماضي لإحداث النشوء والسقوط المتواترين للدولة التدخلية التقليدية والدولة أو الإدارة الاستعمارية في السودان، إبان هيمنة رأس المال الخاص واقتصاد السوق العالمي من خلال المحاصيل النقدية (١٦). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التطورات العالية في النظام الرأسمالي من التقسيم الدولي العنيف والانتقائي للعمل ونشوء الشركات متعددة الجنسيات حتى نشوء البعد المالي - بنوك التسليف والعون الدولية من البنك الدولي وصندوق النقد - تعزز الدور التدخلى للدولة لصالح التجنيد الجماعى للعمل على حساب حصة العمل الحر / الأجور وإعادة التوزيع مؤسساً على المراكمة المحلية، فيما تناقصت أهمية الدولة قوميًا من ناحية أخرى .

كانت الدولة تقوم بدور الوسيط بين مراكمة رأس المال الخارجى - حيث بقى الخراج باسمه التقليدى في السودان حتى أواخر الاستعمار - مشاركة والمجموعات المحلية الإقليمية من رؤساء وشيوخ وزعماء القبائل فى عملية استلاب الفائض. ولقد أصبحت الدولة بعد الاستقلال تقوم بدور الحاضنة فى عملية توفير الشروط اللازمة للمعاملات نفسها، نظرًا إلى العمل ووضع تشريعاته وتوفير الضمانات والإعفاءات الجمركية والامتيازات الاقتصادية لرأس المال متعدد الجنسيات على حساب الرأسمالية المحلية، على الرغم من أن أطروحات هذا النموذج مفترض فيها أن يكون النموذج موائماً لرأس المال المحلى ولحزبة السياسى والقومى(١٧)

ويتضح هذا المسار أكثر مايتضح إبان السبعينيات، حيث كان قد توفر لدى الغرب من فائض رأس المال البتروليوى - ما أخذ يعمل به على تشجيع دول، كانت دائنة كالسودان ومصر ودول كان لها فائض من ميزان مدفوعاتها التجارية لأن تستدين بسعر فائدة منخفض مبالغ متزايدة على مر السبعينيات، انتهاء بالروتين المعروف جيداً لكافة بلدان العالم الثالث (١٨) ترتب على هذا الروتين نشوء عالم رابع يضم السودان كواحدة من أكثر الأمثلة نموذجية تبلغ مديونيته الخارجية ١٢ بليون دولار. أى حاصل جمع الناتج القومى الإجمالى + جملة صادراته + تحويلات العمالة المغتربة وأكثر .

الديون الخارجية والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية فى السودان

١ - إن السودان يكاد يكون مقلساً تماماً اقتصادياً إذ يواجه ديون إقليمية وعالمية تقدر بأكثر من ١٢ بليون دولار . فى حين وصل دخله من التصدير أقل من ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨، كما أضرت حرب الخليج الثانية بتحويلات المغتربين من المدخرات بالعملية الصعبة، مما

كان يشكل مجمل حصّة السودان من العملة الصعبة خلال الأعوام السابقة للحرب، ولم يبق للسودان بخلا يذكر من العملات الصعبة .

٢ - أصبح السودان منذ حكومة الصادق المهدي مستهدفاً من قبل الدائنين بسبب الصراعات «التقليدية» في المنطقة، وبسبب تجريته الديمقراطية «الفريدة» والمحرجة للنازح المحيطة به مما زاد من تضعضع حكم الصادق المهدي وتفاقم مشكلة الجنوب. مضافاً إلى ذلك حالة الحصار الاقتصادي مما أدى الى التمجيل بإسقاط الحكومة على يد انقلاب عسكري بقيادة الإسلاميين السياسيين للجبهة القومية «الإخوان» .

٣ - تواجه الحكومة المحلية الحالية من الحصار الاقتصادي، تخترقها أحياناً إعانات «لامجدية» من إيران مرة والعراق مرة أخرى، وليبيا مرة ثالثة، في حين تقاطعها منظمات العون الدولية والاستثمارات الأجنبية والعربية والغرب بصورة عامة . تتخذ مصر موقفاً شبه حيادي يتذبذب مع الأمل في استيعاب النظام مرة، من أجل عقد اتفاقية مياه النيل المستحقة منذ سبتمبر ١٩٨٩، ومرة يميل نحو نقد النظام و « التطير من حكومة أصولية » على أبواب مصر الخلفية . في وقت يشكل فيه الأصوليون مشكلة يومية متجددة تهدد بعدم الاستقرار.

كما أن هناك حرياً أهلية مستمرة منذ سنوات تكلف السودان مليوني دولار يومياً « وينبغي أخذ هذا الرقم بحذر » زيادة على الموقف غير الواضح أحياناً والداعي إلى فصل الجنوب علناً أو ضمناً من قبل حكومتى الصادق والبشير على التوالي . ويتمحور هذا الموقف في إعلان الشرعية والدولة الإسلامية وما لذلك من مترتبات على الجنوب غير المسلم والذي يدعو مع ذلك للوحدة في حين تدعو الحكومة الحالية إلى الانفصال علناً .

٤ - التدهور المتلاحق للموارد الطبيعية والماء بسبب السياسات الخاطئة منذ الستينيات « الحكم العسكري الأول وحملة العطش التي حفرت أشعاعها عشرات الآبار الجوفية بدون دراسة كافية للمجال المائي » والحرب الأهلية والهجرات العنيفة في وجه الجفاف والحرب مما يشكل بعداً مهماً في المجاعات المتكررة، وآخرها المجاعة المستمرة في غرب السودان إبان الجزء الأخير من عام ١٩٩٢، وحتى بداية عام ١٩٩٣ . هذا ويُعدّ السودان أكبر معسكر للاجئين في أفريقيا، وربما في العالم ويضم مليون لاجئ من تشاد وإريتريا والصومال وأوغندا (١٦) .

٥ - قطع الأشجار في مساحات عريضة بمشورة ودعم البنك الدولي المادي من أجل زراعة القطن، المحصول النقدي للسودان، على حسب زراعة القمح والحبوب، يضاف إلى ذلك

الإقطاعيات الكبرى لكبار موظفي الخدمة المدنية والجيش من المتقاعدين من المحاسيب على حساب الحيازات والملكيات الصغيرة التقليدية لصغار المزارعين، بما أدى إلى هجرة الأيدي العاملة وتحولها إلى عمالة موسمية، ويقدر تعدادها بمليون عامل زراعي موسمي في حالة هجرة مستمرة خلف العمل في الإقطاعيات الكبرى على حساب إنتاج الكفاف وطعام الأسرة الريفية (١٧) .

٦ - كانت رؤس الأموال الخليجية تستثمر في زراعة الحبوب من أجل التصدير إبان السنوات الأخيرة للحكومة العسكرية الثانية، وكان معظم هذه المشاريع يدار بوسطة حلفاء النظام من زعماء الإسلام السياسي كوكلاء عن إدارة وتسديد الأرباح على الديون الخليجية و قد ترتب على ذلك :

- إن تصدير الحبوب لغرض دفع القوائد على الأموال الخليجية أدى إلى أن تراكم البنوك الإسلامية الستة المنشأة لهذا الغرض رأسماليات تفوق أو تعادل رأس مال الخمسة عشر بنكاً سودانياً الباقية. (١٨) .

- في عام ١٩٨٢ - ١٩٨٤ وهو الوقت الذي كانت تصدر فيه الحبوب إلى الخليج كانت المجاعة في غرب السودان مستشرية بالفعل مع غياب الإعلام في الصحف المحلية حول المجاعة .

- الشيء نفسه تماماً في عام ١٩٩٠ حيث يتهم النظام العالي بإرسال الحبوب للعراق على حساب الأمن الغذائي المحلي ويتصل الأمر في أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

٧ - كانت الدولة قد أخذت نيابة عن العون الغذائي الأمريكي « ٨٣ - ١٩٨٤ » في توزيع جوال الحبوب بسعر يقل عن السوق المحلي ومن ثم بارت المنتجات الزراعية المحلية لأن تكلفة إنتاجها كانت قد تضاعفت بسبب سعر المدخلات الزراعية الحديثة التي فرضت على صغار المزارعين كما ترك بعضهم الزراعية، حيث انتزعت ملكيتهم (١٩)، فاعتمد على العون الغذائي. هذا وقد اشترت الولايات المتحدة نفوذها بالتالي في السودان على حساب مزيد من الاعتماد الاقتصادي وتخريب الاقتصاد مجدداً على عهد النميري على الأقل (٢٠) .

إن هذه النظرة الخاطفة للوضع الاقتصاد - الاجتماعي خلال الخمس سنوات الأخيرة وحدها تؤكد الدور التدخل « السالب » للدولة الحديثة. وبالتالي ضعف مشروعية وجودها، منتهيًا لواقع واحتمال إنهايارها في شكلها العسكري والمدني معاً.

ويقليل من إيمان النظر نجد أن كلا الشكليين العسكري والمدني للدولة ما هما إلا في الواقع «إجبة مظهرية لوجود معظم المجموعات - الفئات الحاكمة في تشكيلاتها التقليدية القديمة مع زيادة أو نقصان عددي لا يشكل قيمة مؤثرة لفئات أو أخرى غير تقليدية من اليسار «نادر» أو من اليمين « غالباً » حتى قيام الحكم العسكري الثالث.

على أن استمرار هذا المسار ما كان له أن يتصل إلى ما لا نهاية ، خاصة أن الاسلام السياسي كانت قد أخذت هجماته على السلطة والاقتصاد بالذات . فقد تعاضلت إمكانيات الاسلام السياسي في السودان اعتماداً على الاستثمارات الهائلة، وذلك أصبحت للإسلام السياسي السوداني قدرات اقتصادية يسر له التغفل في كل من جوانب الاقتصاد القومي وفي مجالات الخدمة المدنية والجيش والمعاهد التعليمية.

ومن ثم فإن الاستيلاء السياسي على السلطة في الحكم العسكري الأخير ليس مستغرباً خاصة بحساب التحالفات الاجتماعية «الاقتصادية» الجارية منذ أواخر الستينيات مضاعفاً إليها سلسلة الأحداث التي تم بموجبها إبعاد قوى اليسار عن طريق التعديلات الدستورية المتوالية، حتى إبان فترات الديمقراطية البرلمانية القصيرة في الحياة السياسية السودانية.

فمنذ ١٩٦٥ تمت مؤامرات متعددة على الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦ تبلور من خلالها اتجاه نازع بتدبير واضح نحو القضاء على اليسار السوداني (٢١)، وكذلك على القوى الديمقراطية التي وحدها تستطيع، وكانت قد استطاعت أن تحرك الشارع وما نتج عنها من انتفاضات أدت إلى الضغط على الأنظمة المدنية وإسقاط العسكرية على حد سواء. هذا وينبغي إضافة السيناريو الإقليمي السابق للشروط الذاتية السابقة عقب ثورة البترول «١٩٧٣» وتراكم رأس المال البترودولاري وأحداث إيران ١٩٧٩ مما كان قد انكفأ عقب الأحداث المتسارعة في أوروبا الشرقية «١٩٨٩».

لذا ينبغي النظر إلى ما يتم الآن في السودان في إطار محلي وإقليمي ودولي، من أجل استيعاب مكونات تحليل الواقع آنياً، ومن ثم محاولة استبصار ما قد تأتي من حلقات عملية سياسية اقتصادية - جيوبوليتيكية مستقطبة في الشروط المسبقة لتبادل الاعتماد الكوني في توسماته الإقليمية الدولية بصورة قهرية وذات دفع ذاتي من ناحية أخرى.

- (١) انظر Velikovsky 1976؛ سيد محمود القمني ١٩٨٨: وغيرهما.
- (٢) لمزيد من التفاصيل انظر Spaulding 1985.
- (٣) انظر Block 1965.
- (٤) انظر Durkhiem 1912; Malinowshi in Durkiem 1982.
- (٥) انظر Safwat 1986; Haycock 1972; Bushra 1969 وغيرهم.
- (٦) انظر O'Fahay 1970 & 1977; Safwat 1986; Mustafa 1977.
- (٧) انظر محافظة ١٩٨٥.
- (٨) انظر Mansfield 1982; Dodds - Barker interview 1979.
- (٩) أندرييف ١٩٧٧: سعد ١٩٨٠: انظر بعد.
- (١٠) انظر Safwat 1986.
- (١١) انظر Kielnan 1980.
- (١٢) انظر Atrya 1963; Bekhiet 1968.
- (١٣) انظر Alavi 1982; Safwat 1986.
- (١٤) انظر Jalee 1970; Frank 1982; Magdoff 1983 Entellis 1986' Finley 1988; Safwat 1989.
- (١٥) انظر Abdella 1987; Fanos 1987 Casson in Hertner et al 1986; Safwat 1989.
- (١٦) انظر Bennett 1987.
- (١٧) انظر Bennett 1987; George 1988.
- (١٨) انظر Bennett 1987; George 1988.
- (١٩) انظر Bennett 1987.
- (٢٠) انظر George 1988 Bennett 1987.
- (٢١) انظر Safwat 1988: إبراهيم حاج موسى ١٩٧١.

الفصل الخامس

الدولة والتحالفات الاجتماعية والنظام الكونج

إن ما يتم فى سياسات اليوم، من قبل النظام القائم فى السودان، كان قد مهد لها - بالتدرج أحياناً وبالضغط أحياناً - بسياسات سابقة، منها المحلى ومنها الإقليمى ومنها الدولى.

المستوح المحدث

لقد اتصلت الحركات الوطنية فى السودان بالسياسة، منذ عهد الفونج مروراً بقيام الدولة المهدية وحتى النظام الاستعمارى . وقد نشأت عشية الاستقلال الأحزاب السياسية الكبرى، والتي كانت أحزاباً طائفية قبلية ذات مناطق نفوذ مغلقة، وذات نشاطات اقتصادية معينة مغلقة أيضاً. فلحزب الأمة - حزب أنصار المهدي - إقليم ومناطق فى غرب وبعض أجزاء من شرق السودان. وتوفرت بمساعدة الإنجليز رساميل ومساعدات لزراعة القطن، والمحاصيل النقدية الأخرى كاللحوم والصمغ العربى. ولحزب الختمة - حزب طائفة الميرغنية - مناطق نفوذ شمال ووسط السودان ، وتقوم على اقتصاد التجارة واستيراد المحاصيل والسلع من مصر تحديداً.

وقد نخل الإسلام السياسى الحديث والشيوعية عن طريق مصر. وقد كان الحزب الشيوعى هامشياً فيما كانت الأحزاب الموالية للقرب (بريطانيا) رعوية، والموالية لمصر حضرية، قوامها من المتعلمين نوى القواعد الريفية الضعيفة، إلا كلما تحالفت القوى الحديثة مع حزب الختمة فى الوقت نفسه.

فالأحزاب التقليدية كان لها الأغلبية عن طريق قواعدها الريفية والرعوية، بما يشبه الميكانيكية العبدية . فحزب الختمة الوطنى الديمقراطى على الرغم من مناطق المستقرة والحضرية، لم يكن مع ذلك يملك الفوز فى نواتر المتقنين - مناطق الوعى وبما يسمى بالقوى الحديثة نظراً لأهميتها فى خلق التوازن بين ميكانيكية الاصوات الريفية والرعوية، وحاجة البرلمان إلى نواب مستترين عصريين من المتعلمين الحضريين - إلا أن التحالفات المستمرة بين الحزب وبين القوى الحديثة لم تكن غائبة .

أما حزب الأمة - الانتصار - فقد كان ينقصه هذا البعد، رغم محاولاته المتواصلة، منذ الثلاثينيات لاستقطاب خريجي كلية جردون، وحزب مؤتمر الخريجين في عام ١٩٤٦ (١) وكان حزب الختمية الوطنى الديمقراطية يوالى مصر، فيما كان يعاينها حزب الأزمة، لأسباب تاريخية ويؤيد الغرب خاصة بريطانيا.

ولما كان إنشاء حزب الأمة بمساعدة وتشجيع - ويقال إنه بمعرفة وتكبير كاملين من قبل المخابرات البريطانية والحكومة السودانية إبان الاستعمار - فإن قيام حزب الأمة يعد من قبل كثير من المؤرخين هي الطريقة التى حاول بها الإنجليز موازنة الأثر المصرى من خلال الختمية، كحزب مقابل يرجع الكفة فى الساحة السياسية .

لذا فإن حزب الأمة يعادى مصر تاريخياً، بسبب الحملة الإنجليزية المصرية التى أدت إلى حصار المهدي اقتصادياً انتهاءً بهزيمتها عسكرياً ... وتقليدياً لاستمرار العداء بين مصر وآل المهدي ممثلاً بمساعدة مصر للحكم العسكرى الثانى « نمرى » فى ضرب « جزيرة أباء » معقل الانتصار. إن استمرار هذا الصراع المصرى - السودانى على مستوى حكومات حزب الأمة فى علاقته التاريخية القريبة مع الإخوان، يمتد اليوم من خلال العدواة التاريخية بين مصر وأحزاب الإخوان المسلمين فى المنطقة، وفى مصر نفسها و السودان كامتداد لمصر . لذلك فإن التحالفات « اليمنية » المحلية تستبعد - بالضرورة - أى قوى ذات صلة بمصر، كما تستبعد اليسار مهما كانت تحالفاته الخارجية، والطروح الديمقراطية والتعددية الحزبية على ضوء الميل التاريخى لدى تلك الحركات السياسية الإسلامية، نحو الحزب الواحد والدولة الإسلامية والدستور الإسلامى على المنوال الإيراني والباكستانى حزب الله وشريعته . ومن ثم فإن أية تحالفات حول تحالفات حول السلطة تنتفى أى عناصر من داخل تلك الحسابات، بل وتجنح نحو استبعادها، بعنف إن لم تكفرها وتستبجئ لهما . يتضح هذا الميل فى محاولة الجبهة القومية - الإخوان - منذ السبعينيات عن طريق التغفل فى المعاهد العلمية والجامعات وفروع اتحادات الطلاب فى الداخل والخارج بكافة الطرق التى تسوغ الجبهة استخدامها. إذ استولت الجبهة « حتى منتصف ١٩٩١ » على اتحادات الطلاب فى معظمها. ثم ضمنت لنفسها نفسها ما كان حزب الأمة مثلاً يفتقر إليه وهو قيادات الجماهير العنصرية.

كذلك استطاعت الجبهة عبر سياسات النظام العسكرى الثانى من خلال حجر الحريات السياسية والتعاون مع النظام أن تتغلغل فى صفوف المنظمات النقابية، أن تبني لها قواعد من المهنيين، وكذلك داخل الجيش حيث كانت لها فرصة الانفراد بالساحة السياسية فى غياب القوى الديمقراطية الحديثة، أو بقائها تحت الأرض والمصادرة.

إقليمياً

كان نظام النميري قد سعى إلى شق الحزب الشيوعي مراراً، مرة عام ١٩٦٩ بتعيين وزراء شيوعيين في حكومته، دون استشارة الحزب الشيوعي، وقد خلق هذا المسلك حالة من الفوضى على مستوى قيادة الحزب الشيوعي، ومرة بالانقسام العلني في ١٩٧٠ - وثالثة بالإبادة الدموية في يوليو ١٩٧١ . وكان ذلك قد تمّ بمساعدة وتشجيع أنظمة مجاورة والتي انخرطت فعلاً في ضرب الحركة الشعبية.

وكان لازمة السبعينيات أن دفعت بأعداد كبيرة من المهنيين السودانيين إلى الخروج للعمل في سوق العمل الخليجي. مضافاً إلى ذلك كل من الإغراء المادي من ناحية، والاضطهاد السياسي من ناحية أخرى، حتى فاقت نسبة هجرة العمل الماهر من السودان إلى بلدان الخليج نسبتها في أي بلد عربي. (٢)

فإذا أضفنا الدور التدخلى - السالب - للدولة زيادة على العوامل التي أصبحت الآن من المقطوع بها من فساد الحكم، (٣) وانتقاء الديمقراطية الاقتصادية بإفقار الأغلبية الساحقة لجماهير الأفراد مما تم التعبير عنه في انتفاضات الخبز والشارع في أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٨٩ والعمل المتصل للدولة لشق الحركة المطالبة وشراء أو رشوة أقسام منها لصالح برامجها المعادية للديمقراطية. فإن إنهاء العملية الديمقراطية السياسية تكمن أسبابه في الروتين التقليدي القديم نفسه، كما تعكس نتائجه التحالفات الاجتماعية . هذا ويرتبط الضغط والتدخل - الاقتصادي / السياسي في شئون السودان الداخلية منذ الاستقلال - وبصورة متعاضمة منذ السبعينيات بمؤثرات إقليمية / دولية متعامدة عضوياً .

على أن مسار حركة الإسلام السياسي « النولة » في السودان، «كغيرها»، تتصل أيضاً بالسيناريو الكونى لمرحلة ما قبل خريف ١٩٨٩، والأحداث المتسارعة لشرق أوروبا - وربما تماقبت الأحداث على بعضها، وفاجات الروتين المعدّ، بأن جعلت بعضاً من حلقاته زائدة عن الحاجة في الوقت الذي ما عاد فيه ممكناً إيقاف مساره، فهو مازال بقوة الدفع السابقة على تلك الأحداث .

فالمعلومات « غير مؤكدة » في تصريحات زعماء الجبهة القومية الإسلامية، والتي تفيد بأن الجبهة تملك بالفعل رأس مال أو موارد، يمكن بها أن تستغنى عن التعامد الكونى

الرأسمالي. ولو في شكله المالي « الإعانات والقروض الخارجية »، إذ تستثمر الجبهة الإسلامية أموالاً في ٢٠ دولة أجنبية. « لاحظ أن الاستثمار هذا يتم وفق قوانين توظيف الأموال ويخضع في الوقت نفسه لشروط السوق المالي العالمي - ومن ثم فإن «الاستثناء» عن ذلك يبقى غير كامل حتى إذا صدق الزعم.

ومن المشوق معرفة الدور الذي يلعبه رأس المال «الخاص» في دعم الدور الذي تلعبه الدولة، في توفير العمل والخدمات والسلع الاجتماعية والضمانات. مما كانت الدولة قد حصلت عليه حتى في أسوأ ظروفها، وافتقارها منذ ما قبل الاستقلال. أما عن طريق الأثر السابق على التنمية الرأسمالية أو التنمية الرأسمالية الانتقائية واقتصاد السوق والتصدير، أو «وه» من أجل توفير شروط المشروعية التي تحتاجها الدولة على كل حال .

الإلحاق الجبرجـ بالنظام الرأسماليـ العالمـ

من المؤثرات المؤرخة للدور التابع لرأس المال عابر الحدود العربي على السودان، أن تورط السودان على عهد الحكم العسكري الثاني، في إحيولة التكييف الهيكلي، وسياسات وقروض التكييف الهيكلي وما تتيها من برامج التنوع الزراعي والاقتصادي لفرض شرط إيفاء ديون السودان عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

وكانت المصارف الغربية قد راكمت في السبعينيات رأس مال - فائض البترول - مما لم تدر ما تفعل به، فأخذت تقرض دولاً لم تكن بحاجة إلى قروض، بل كان لها من ميزانياتها فائض بسعر فائدة منخفض جداً، مما ترتب عليه أن سجلت الأرقام والإحصائيات المذهلة التالية (١) : بلغ متوسط الديون الخارجية للفرد الأفريقي ٣٢ دولاراً، ارتفع عام ١٩٩٢ إلى ١٤٠ دولاراً، كما بلغت المعونات والقروض والمساعدات الفنية للدول الأفريقية، ما قدر متوسطه لكل فرد أفريقي بثمانية دولارات، مما نتج في السنوات التالية، مسجلاً ميلاً نحو القروض الثنائية الحكومية.(٥)

وتقدر الإحصائيات أن الديون الخارجية للدول الأفريقية، قد أخذت تسجل تزايداً مضطرباً من ٩ بليون دولار عام ١٩٧٠/٦٩، إلى ١٣ بليون عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٩ بليون في نهاية السبعينيات، وفي عام ١٩٨٥، واصلت ارتفاعاً فلكياً، قدر بحوالي ٤٢٨ بليون دولار (٦) ثم إلى ٨٠٠ بليون دولار في نهاية الثمانينيات . ولما تجاوزت القروض الأجنبية مع ارتفاع

سعر البترول، فقد ترتب على ذلك أن سجل الميزان التجارى للدول المستوردة للبترول جملة مدفوعات، تعادل أحيانا كثيرة؛ جملة دخل تلك الدول من صادراتها بالفعل فى حين أصبح بند استيراد البترول، الذى لم يكن يشكل أكثر من ٥٪ من الناتج القومى، الإجمالى عام ١٩٧٨ يسجل معدلا يبلغ ٢٥٪ منها (٧)

السودان وسيناريو رأس المال المالح

فى الوقت نفسه الذى انخفضت فيه الإعانات، والمساعدات الخارجية، من دول الخليج، مثلاً، من ٧٠٨ بليون دولار للبلاد العربية فى منتصف ونهاية السبعينيات إلى لا شيء، زادت المطالبة على سداد الدين. أما قدر السودان الخاص فيما يتصل بدارما التورط فى الدينون الخاجية وماتبعها من كوارث دائمة، على الاقتصاد السودانى والحياة الاجتماعية الاقتصادية فيصفها فونس عام ١٩٨٧، ودول ١٩٩٠ على التوالى. (٨)

١ - على أن مديونية السودان ليست مالية رأسمالية « تنمية » استثمارية، وحسب، وإنما كان السودان قد خضع أيضاً إلى سياسيات العون الغذائى (٩). بضوابطها المعروفة تاريخياً، ومنذ ثورة فنزويلا عام ١٨٩٥، فى احباط التناقضات المبشرة بالانفجار الشعبى، ونضوج شروط الانتفاضات الشعبية، إلى إخفاء الدولة القومية بحيث لا يتبقى منها إلا زعانف وأذنان التقليدى والحديث معاً، « وهو أمر سائد فى كل مكان مرحلياً ». ولقد عبرت أعوام ١٩٨٢ - ١٩٨٥ بصورة خاصة عن استلاب القرار من الدولة السودانية فى أواخر عهد الحكم السودانى الثانى من خلال العون الغذائى الأمريكى (٩).

٢ - تدخل سياسات العون الغذائى إلى المجتمع ما قبل الصناعى من باب : احتلال مكان الدولة التقليدية فى ضمان الغذاء، وسياسة تأمين الغذاء، أو محاولة لتحقيق الأمن الغذائى بالمعونات الغذائية .

١ - تشتترى سياسات العون الغذائى السلطة داخل المجتمعات التى تسيطر عليها غذائياً.

ب - تتحول الدولة إلى خاضع تحت سيطرة العون الغذائى، الذى يستخدم كسلاح يمنع ويمنع .

ج - يساعد ويشجع العون الغذائى على نشوء جماعات سلطوية، ليست بالضرورية، من

الجماعات التقليدية للسلطة من خلال السمسرة في العون الغذائي أو من خلال استغلال حالة اللاتوازن في السوق، بالمضاربة على السلع التموينية بسعر أقل من سعر السلع المشابهة المنتجة محلياً تحت وطأة شروط انتاج ليست متكافئة أو بسبب التضخم الاقتصادي .

وإذ يرتفع سعر المنتج محلياً من السلعة المتوفرة نفسها، من خلال العون الغذائي تبور سلع المنتجين المحليين، من صغار المزارعين الذين لا رأس مال لهم، أو فائض أو احتياطي، فيفلسون إذ يبيعون في سوق غارق بالعرض من العون الغذائي، غير المكثرت بما يعرضون، وعادة ما يكون مرتفعاً في السعر، بحيث لا يملك التجار المواجهة المناقصة . ومن هنا يتدخل التجار وسماسرة المنتجات الزراعية في السوق، بشراء كميات هائلة بأسعار لا تعادل سعر إنتاجها للتخزين .

يفاقم هذا الروتين الجديد، روتيناً تقليدياً معروفاً، بنظام الشيل أو القروض العينية للمزارعين الصغار، من التجار الوسطاء في القرى لحساب كبار تجار المدن في زمان الحريق أو زمان سقوط المحاصيل أو الحصاد الرديء أو ما بين حصادين، وتكون القروض بسعر فائدة باهظ لارتفاع الطلب، ويكون السداد الذي يتم في وقت الحصاد منخفضاً، حيث يرتفع العرض إذ تفرق الأسواق بمنتجات المزارعين في وقت واحد للمحصل من سلع معينة.

يخرج المزارع الصغير في أغلب السنين بخسارة تضاف إلى خسارة العام السابق؛ بحيث يظل هذا المزارع مديناً طوال حياته لتاجر القرية نيابة عن تجار المدينة. (مما يشكل إحدى الجبريات الاقتصادية الريفية كشكل من أشكال الاسترقاق السوداني المقنع).^(١٠) ويُعدُّ هذا الشكل من المراكمة لرأس المال التجاري - العيني - شبه مطابق للمراكمة الخارجية، أو هو مساوٍ لها في المجتمعات ما قبل الصناعية التقليدية، وما بعد الاستقلال إلى الآن . ويتصل العون الغذائي بهذا الشكل من المراكمة، من حيث أن سمسرة أسواق الحبوب والاقتصاد اللامشروع، ووسطاء التجار في القرى، الذين اشتكت مزاحمتهم من قبل تجارة المدن، بالشراء مباشرة والتخزين للبيع في زمان ازدياد الطلب أو افتعال اختفاء السلع بالتخزين الراجح فيما يسمى بالاقتصاد الأسود أو السوق السوداء .

وتشير دراسات عديدة^(١١) إلى الفترة ما بين بداية الثمانينيات حتى سقوط نظام النميري إلى رأس مال يعتد به كان قد تم مراكمته من خلال استغلال ميكنزمات العون الغذائي، فيما تزامنت مع السيطرة المتزايدة على الدولة، وعلى مناطق نفوذ سياسي لأصحاب العون الغذائي . أي تشويهاً منظماً للاقتصاد والأساليب التقليدية للإنتاج يتم تبعاً . أي :

- تزامنت عملية المراكمة من خلال نظام تقليدي، ماقبل صناعي، ريفي، من قبل تجار المدن ومنهم من دخل السوق الأولى مرة، واعتنى في بضعة أعوام، بما لا يقارن مع مراكمة نظام الشبيل في قرون.

- شراء نفوذ سياسي اقتصادي / عسكري / استراتيجي، بمحاصرة الدولة في احتياطيها وقصورها عن أن ترقى إلى دورها التقليدي، ما قبل الصناعي في ضمان الحصاد والطعام وسعر عادل في السوق للذرة.

عندما سقطت دولة « النميري » وليس النظام كاملاً « عبر انتفاضات الشارع والخبز في عام ١٩٨٤، كانت جماعات جديدة للسلطة قد نشأت باليات نظام تقليدي مدفوع، سياسيات حديثة من خارج، مما لا يمكن معه افتراض أن نظاماً جديداً يمكن أن يُقَيِّضَ له النشوء، بل بالعكس كانت تمت انتكاسة اقتصادية وحضارية عمودها الفقري وعصبها متصلان بـ :

١ - آليات خارجية حديثة أو محدثة، تشبه الرواسب المحلية وتدعمها وتؤكد لها وهي :

أ - العون الغذائي .

ب - القروض الأجنبية « الغربية والعربية » .

ج - الاستثمارات الأجنبية بشروطها المحددة «غربية أو عربية» .

٢ - بالشكل الجديد لتبادل الاعتماد الإقليمي بين دول مُستَغْمَرَةٍ اقتصادياً واستثمارياً ودول شبه مُستَغْمَرَةٍ مفتعلة المركزية :

١ - مصدرة لأيديولوجيتها

ب - مهيمنة على سوق العمل المتزايد الطلب عليه من قبل عمالة تواجه قهراً سياسياً اقتصادياً وثقافياً تنظيمياً كعامل طرد يشدد يوماً.

ج - تشكل أسواقها إغراءً مادياً كعامل جذب لايقاوم إزاء البطالة والبطالة المقنعة وارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم الذي يقدر بما لا يقل عن ٥٠٠٪ في حين انخفض الجنيه السوداني إلى ١ - ٢٠٠ لصالح الجنيه الاسترليني وإلى ١ - ١٠٠ لصالح الدولار بالسعر الرسمي، تحت ظل سياسات البنك الدولي وهنئوق النقد.

هجرة العمل والمشاركة الشعبية

بالنظر إلى القوى الاقتصادية / السياسية يصبح ممكناً افتراض أن الإسلام السياسي على الأقل له بعد دولي ومتعدد الجنسيات من ناحية / إمكانات مراكمة كل من قدراته

الأيديولوجية وقدراته المادية . والواقع أنه يمكن القول بأن الإسلام السياسي بعد من أبعاد الإنتاج الرأسمالي / الرئعي، متعدد الجنسيات وعملية من عمليات إعادة إنتاج النظام الكوني الرأسمالي في المنطقة العربية التي تدين بالإسلام، بوكالة رأس المال العريى، وتحت وصاية الأيديولوجية

ولما كانت الوصاية الأيديولوجية متأسسة بالضرورة، على السيطرة الاقتصادية لنمط معين من « التنمية » والتحالفات الاجتماعية المعبرة عن نمط التنمية، فإن حصاد السيطرة الاقتصادية يعبر بدوره عن علاقات الإنتاج والعملية الديمقراطية والحركة الشعبية جميعاً.^(١٧) ولقد أصبح من المُسلّم به أن هجرة العمالة الماهرة تؤدي إلى افتقار الهرم السكاني والقطاعات السكانية من مجموعات معينة من الأفراد. ويتم هجرة العمل في أشكاله، وعبر التاريخ وتحت ضغط عامل طرد من ناحية، واستجابة لعامل جذب من ناحية أخرى. غير أن هجرة العمالة الماهرة إبان السبعينيات شيء وهجرة العمل إبان الثمانينيات وحتى الآن شيء آخر، وإن استوى حصاد تلك الهجرة في تراتيبات على المجتمع المصدر للعمالة، وعلى العامل المهاجر معاً.

إن تصدير العمالة ماهو إلا تصدير لرأس مال بشري، لا يمكن يعنه بسرعة أو سهولة. كما أن العمل المصدر تنخفض قيمته التاريخية «السياسية التنظيمية» في المجتمع المستورد للعمل، «في كل مكان» بحيث يمكن القول بأن العمل المهاجر هو عامل مجبر اقتصادياً وسياسياً مستضعف تنظيمياً واثقياً في المجتمع المستورد، مثله مثل نظيره القديم، وتحت مسميات وتعريفات مختلفة.

ولأن هجرة العمالة الماهرة هي هجرة رأس مال يكلف المجتمع المصدر للعمالة استثمارات قومية، على حساب دافع الضرورية الفقير، فإن المجتمعات المصدرة للعمالة تدعم المجتمعات المستوردة للعمالة اقتصادياً. ولا تشير كثير من الدراسات الجارية لحركة رأس المال والاستثمارات إلى هجرة العمالة بوصفها هجرة رأس مال مكلف إذ لا يدخل في حسابات عملية الإفقار الدارجة عبر الحقتين الأخيرتين في منوال الرأس مال الهارب، أو المصدر في شكل استحقاقات أرباح أو خدمة ديون الإفقار - المادى التنظيمى - والفكرى، لمجتمعات فقيرة لحساب مجتمعات غنية في شكل هجرة العمل.

وليس هجرة العمل السودانى «أو غيرها من الهجرات العنيفة للعمل»، مما يتم حالياً في كل مكان سوى شكل حديث من الجبر الاقتصادى، الذى يترتب عليه جبراً ثقافياً واثقياً

اجتماعياً وتنظيمياً وأحياناً مادياً في أسواق العمل الأجنبى. فالعامل المهاجر يتم لاتبسسه ولاتنظيمه وابتخاس قيمته ومهارته بالهجرة. هذا وتؤدى هجرة العمل إلى إضعاف حركة المطالب السياسية، بخلخلة الهرم السكانى فى شرائحه المنظمة. وخلخلة الشرائع المهنية من القوى العديده مما ينعكس على التحالفات الاجتماعية واللوى والعملى خاصة. وإن الإضعاف المنظم للوى الرأسمالى المحلى، عن طريق هجرة رأس المال الوطنى يتزامن مع إضعاف الحركة الشعبية كمحصلة لنمط التنمية، الملحق قسراً فى النظام اللوى الرأسمالى (١٢) وتفترض هذه الدراسة أن واحداً من أهم دالات انتكاس المعدل النشوى للعملية الديمقراطية فى السودان يمكن أن يؤرخ له ببداية النزوح المتواتر للعماله الماهره إلى سوق العمل الخليجى، منذ منتصف السبعينيات، والمتعاطم منذ الثمانينيات، متواكباً مع الصعود المتسارع للاستثمارات والقروض الخليجية، مؤسساً على الديون الخارجية لدولة الحكم العسكرى الثانى، وبخاصة إبان النصف الآخر من السبعينيات. وقد تزامن التواكب لهذين العاملين كمقتيرين « مستقلين أو تابعين حسبما يُنظر إليهما، إذ يمكن عدهما مستقلين إذ يخضعان الدولة لشروطهما، أو تابعين حيث يصدران عن محاور خارجهما فى تأسيسهما على تبادل التعامد الكونى الرأسمالى » مع صعود الهوامش فى العالم العربى ثقافياً وسياسياً واقتصادياً على حساب المراكز الثقافية السياسية التاريخية التقليدية. إن عملية تصدير ثقافات وسياسات الهوامش « الإقليميه لمنطقة الخليج » مؤسسة على اقتصادها القوى إلى المجتمعات الفقيرة رأسمالياً المصدر للعماله والتي تعد العمود الفقرى لأهم التحولات السالبة، تنظيمياً - سياسياً - إيدىولوجياً - وثقافياً، فى المنطقة.

الإسلام السياسي و الهجرة إلح العنف

تزامنت مع هجرة العماله الماهره هجرة سكانية واسعة وعنفه، من الأرياف إلى المدن. وإذ تؤلف هجرة العماله الماهره ونصف الماهره هجرة من مدن المجتمعات « النامية » إلى أسواق العمل فى كل مكان تقريباً، متجاوزة الميل التاريخى التقليدى للهجرة فى السابق، من المستعمرات السابقة إلى البلد الأم (١٣)، تتعاصر هذه الهجرة مع هجرة الأرياف إلى المدن. وتشكل الشروط المسبقة لهذ النزوح العنيف للكسان من جملة متغيرات تابعة أهمها ابتخاس العمل وضمور هوامش الدولة، فى مجال الخدمات و السلع العامة، والتشغيل والصحة والتعليم.

وفىما يفترق سوق العمل المحلى للعمل الماهر بتصدير العمل الماهره، فإن هجرة الأرياف

إلى المدن تتسبب فى إحلال ظواهر غير مسبوقة، ودالات جديدة على الخراب الاقتصادى (الزراعى واقتصاد الكفاف)، فالإقتصاد التقليدى الريفى وهو رافد من روافد الإنتاج القومى الإجمالى فى البلدان غير المصنعة يحرم المجتمع إنتاج ما يقارب الـ ٨٠٪ من منتجه، إن التراكمات العديدة لمن لواجهة لهم « ولا حساب لهم فى معظم مشاريع التنمية الرأس مالية على عهد البنك الدولى » من المهمشين فى جيش البطالة الموسمية والمقنعة والحقيقية كانوا دائماً وعبر التاريخ ينتجون ويعيدون إنتاجهم بأنفسهم وأريافهم وقراهم وساداتهم من مجموعات السلطة.

ولقد أدت الهجرة الريفية والبنوية أو كانت تؤدى إلى القضاء على تكافلية نظم اقتصادية ريفية وبنوية عريقة فأعادت مستقرين، وأجبرت رُحلاً على «الاستقرار» الدليل فى أطراف المدن العشوائية. ومن اللافت للانتباه أن هذه الفئات غير محسوبة فى برامج الأحزاب العصرية التوجه، من حيث تحليل الفئات المتصنعة للريادة السياسية والثورة، إذ تركز هذه الأحزاب فى برامجها السياسية التنظيمية على عمالة الحضر، وما يسمى جزأاً «بالطبقة العاملة»، فى إحداث التغييرات الاجتماعية . ومن هذا يصبح يسيراً تجاهل أو التبرؤ من تلك التراكمات العديدة التى تشكل صفوف انتفاضات الخبز والشارع من الشباب والنساء والعاطلين الريفيين المحضرين قسراً مع يسوغ للسلطة ضريهم ووصفهم «بثورات الحرامية»^(١١)

الإسلام السياسى والانتساع الحضري

ينبغى الاستطراد فوراً إلى خاصة من خواص الإسلام السياسى «العربى- السودانى» مفادها أن الانتساع الحضري، وتزايد سكان المدن غير المسبوق إبان السبعينيات والثمانينيات مغنمة للإسلام السياسى، الذى يدعى الشعبية بالانتشار بين الفئات الشعبية، الأمر الذى يشكل مصادرة على فهم المنطق الجدلى إلا إذا كنا بصدد منطق صورى، لا يرد الأموال إلى أصلها الموضوعى .

ما يهمنى من المشابهات بين الصنف والإسلام السياسى التى سردناها سابقاً التالى :

— إن الأيديولوجيات الشعبية فى مراكمة لمفاهيم وقيم على مفاهيم وقيم سابقة، لاتزيد الأولى عن أن تتفصل فى مسميات جديدة من خلالها لحقائق قديمة، ومن ثم تؤتى بواجهات

مظهرية لوجود غير حقيقى، لما يأخذ بعض المحللين على أنه سنة تغيير جذرى للمجتمع . إن نسبية التغير هذه هى نسبية داخلية وخارجية - داخلية لأنها تنويعات على ذات النمط «الاقتصادى»، وخارجية لأنها مصنوعات شديدة المهارة لأطروحات السلطة المحددة، والشاملة للقيادات المحلية والولايات والدول المركزية جميعا. وهى أيضا فى تحولاتها الداخلية ذات مسار ارتقائى نشوئى من الأدنى إلى الأعلى، ومن الأصغر إلى الأشمل من قلب النمط، ويادواته وأساليب إنتاجه، ولا تبرز خارجية تغييرات المفاهيم والقيم والأيدىولوجية التى تصدر عنها فى شىء، سوى فى مالها النهائى عند نقطة ارتقاء السلطة المركزية. ومن هنا تلتبس السميات، لأن الناس كثيراً ما يبحثون عن الفرق قبل المتشابهات. ذلك أن «التحليل العلمى» كان قد أكد على الاختلافات وآل على نفسه أن يبحث عنها، ويسعى فى جمعها، وهذه هى صنعة الدارسين التى تتحد لهم من التعليم النظامى/الأكاديمى، وهى أيضاً زراعتهم وميزتهم كسلاح للسجل المكتوب إذ يتقابل مع التاريخ غير المكتوب، والملاحظة.^(١٥)

- إن حضرية الأيدىولوجيات ماهى إلا عملية ينبئ النظر إليها من أكثر من زاوية :

- يمكن ملاحظة حضرية أيدىولوجية ما على أنها طور متأخر لأيدىولوجية سابقة، متساوية مع طور محدث لإيدىولوجية ناشئة . ب - إن حضرية أيدىولوجية ما لا تعبر دائماً عن مرحلة متقدمة لتلك الأيدىولوجية بل كثيراً ما تصبح كرجع صدى لطور خاطف من سريماً قبل أن تتأسس عنه حقائق موضوعية على أرض المجتمع أو يتخلل بصور عميقة ظواهر حياة أو ضماير المجتمع من الأغلبية.

- إنه من المفيد التفريق بين نصف الحقيقة والأسطورة . فى لغة السلطة والمجموعات التى تطرح نفسها للسلطة المفصلة والتعميمات الجارحة للحقيقة، والواقع، الموضوعيين وبين الحقيقة الموضوعية .

إن مسارات مُحدثة جداً، يمكن أن تقاس عليها مظنات قديمة. وهناك مثال من دول اليمن الغربى - عشية أزمة السبعينيات والتسعينيات - عن المجتمعات اللاتطبيقية المتقدمة على الصناعة، الفائقة الرأسمالية. ولما كان التاريخ المكتوب هو غالباً التاريخ الرسمى، فإن الباحث عن دلائل ومؤشرات لتفصيل الواقع ووصف الأحداث فى السجلات والمنشورات الرسمية، لن يخرج عن أن ينسج تاريخاً أسطورياً، يعيد إنتاج نصف الحقيقة فى أفضل الأحوال. فمن نسج التاريخ الأسطورى لإعادة إنتاج أنصاف الحقائق تأتى على مر الزمان - الأيدىولوجيات الرسمية من ناحية، كما يتشكل رهم ومخاض الوعي الشعبى «حقيقياً أم زائفاً»^(١٦) عبر

مجاهات الفكر، كشرط مسبق للتستر على مجاعات الطاحنة، وشظف العيش الجماعى، والهجرات الجماعية العنيفة . ومن الأطروحات اللاهساسه للزمان والمكان فى تحليل الظواهر الاجتماعيه، تلك القائلة باطلان بتميز الإسلام السياسى بالبعد الحضرى (١٧) إذ يعتقد أن الإسلام السياسى هو بطبعه حضرى، فإن بضعة اعتبارات ينبغى أن تؤخذ بدقة أكثر، حتى يتضح كل من المحتوى التاريخى البعيد والقريب للأيديولوجية عمومًا، والدين السياسى على وجه الخصوص .

من المهم أن التدقيق فوراً فى أطروحة أن الإسلام السياسى فى السودان - وديما فى المجتمعات العربيه - كظاهرة يمكن توصيلها على سنوات مابعد الحرب العالميه الثانيه، ونستطيع أن نذكر هنا، والمفيد أيضاً أن :

- الإسلام السياسى يرتكز على المؤسسات العصريه من انداعات الطلاب، إلى نقابات العمال، ومن الخدمة المدنيه، إلى الجيش النظامى، إذ يتغفل أو يحاول الإسلام السياسى أن يتغفل داخلها أو يفرض وجوده عليها فهو مثله مثل الجبهه الإسلاميه أو أحزاب الإخوان المسلمين تنظيمًا عصريً الشكل على الأقل.

- إن الإسلام السياسى نشأ وترعرع داخل المدن «الحديثه» وكانت إلى وقت قريب معزولة ومحددة بالنظر إلى الأرياف النائية وسكان الريف .

- جاءت ثورة البترول فى السبعينيات: - وما أعقبها من انفتاح على أسواق العمل ورأس مال عائدات البترول الدولارى - بتغييرات ديمغرافيه وخدمانيه، وتنمويه، لمعظم بلدان العالم العربى، وبخاصة تلك التى استقطبت فى كل مشاريع التنمية المعوله برأس مال بترودولارى، أو حتى عن طريق أو بشروط المساعدات الخارجيه الثانيه من ناحية أخرى بالسوق الخليجى العظيم للعمل.

- كانت السبعينيات حقبة الدخول اللإرادى العنيف، فى إحبولة الديون الخارجيه، وما نتج عن ذلك من خراب اقتصادى، ويئس سياسى، بما فى ذلك ابتهاش المنتج لحساب المستهلك، فى قيمة العمل فى عائدته على العامل .

- كان التزعزع السكانى نتيجة نتيجة حتميه السياسى / الثقافى، والحروب الأهليه المصاحبه، بعد أن فاضت المدن بالنازحين إليها هرباً من المجاعات والفاقة.

وإذ لا يتم الاتساع الحضرى بتخطيط مقصود، أو منظم «ريفه» المجموعات المهاجرة

المدن ومسخت طابعها التخطيطى الحضرى الديمغرافى مسخاً غير مسبوق فى حملات عنيفة، فقامت لها «مدناً» عشوائية موازية، لاعلاقة لها بالحضر فى شىء.

وقد سبقت هذه الموجة العارمة غير المسبوقة بصورتها الحالية للهجرة من الأرياف إلى المدن هجرات متتالية صفى منذ الاستقلال. فلخذت تلك الهجرات الأشكال المعروفة لها فى البلدان «النامية» واتبعت الروتين نفسه فيما يبدأ غالباً بأفراد من عشيرة أو قبيلة أو أصل إثنى، يأتون إلى المدينة طلباً للرزق أو استجابة لحاجة سوق العمل للعمالة، ثم يتجمع أفراد ثم أسر من الأصول نفسها، فيستقرون متجاورين كطبع الريفيين فى كل مكان، حتى نشأت جيوب اثنية أو جزراً قبلية حول المدن «المخططة»، مما يسمى فى السودان بيم «وجمعها بيوهم» أى فريق أو حلة. من ذلك بيوهم جنوب مدينة الخرطوم، ومتشابهات فى الخرطوم بحرى أو أم درمان كيم التعايشة وبيم الزبيرية. لهذه البيوهم مثيلات فى كافة منذ العالم الثالث. إلا أن الهجرات الداخلية فى السبعينيات والثمانينيات غير المسبوقة فى عنفها وتراكمتها وإعدادها التى ضمت مجموعات من كافة أطراف السودان مضافاً إليه نازحون فى وجه حروب محلية مجاورة غرب السودان، تشاد، وجنوب السودان من نيجيريا التى كانت قد سبقت غيرها فى إفراز عوامل طرد سابقة على ظهور البترول، فى فيها. كما كان السودان قد خلق عوامل جذب فى سوق العمل الموسمى، أو هو كمعبر فى طريق الحج إلى مكة. أما فى الثمانينيات فقد تزايدت مجموعات النازحين والمهاجرين من الشرق من إريتريا، والصومال وإثيوبيا وفى الجنوب من أوغندا والكنغو. حتى أصبح السودان أكبر معسكر للاجئين فى القارة، وربما فى العالم كله مما يدعو إلى افتراض أن اكتظاظ الحضر يطرح أحد الاحتمالات التالية :

١ - احتياطى مهم للحركات الحضرية نظرياً.

٢ - كعب أخيل لأية خطة تنموية .

٣ - توسيع لقاعدة جماهيرية، حضرية الخصائص للإسلام السياسى.

إلا أن الأمر بهذا التبسيط فهو رهين بشروط موضوعية، وبشروط ذاتية تتحرك فى اتجاهات متجاذبة حالياً. من المفترض لو أن الإسلام السياسى حضرى، فكان لابد أن يكون اتساع المدن ميزة مجددة له.

لكن الذى حدث هو أن السبب فى النزوح العنيف إلى المدن كان ثمرة من ثمرات الاشتراك النشط للإسلام السياسى فى مشاريع التنمية. فما كانت أرباح وإمكانات المراكمة لرأس المال الإسلامى السياسى لتتم لولا تلك المشاريع. إذ لا يقتسم الإسلامى السياسى جزءاً

من الفائض وفق أبسط المقولات لإعادة الإنتاج «البشرى/ السكانى/ والرأسمالى»، فهو يقع فى تورط خطير حيث تنقلص حدود الدولة عند هوامش إعادة التوزيع والخدمات بصوره تهدد مشروعية الدولة نفسها أو يتناقض الإسلام السياسى / الدولة، مع أننى شروط السلطة المركزية، بوضع أبسط المطالب الشعبية فى قميص الجنون بلامبالاة وفقدان الحس التاريخى وماتنبئ به تلك اللامبالاة من دمار.

فمن مازق الإسلام السياسى أنه حضرى، يتكبر على جماهير حضرية بصورة عامة . وفى السودان بصورة خاصة يتصل تاريخ الجبهة الإسلامية بالنشاط من خلال الاستيلاء على مقدرات السلطة بين التنظيمات الحضرية .

ويلاحظ أن الجماهير الحضرية قد تزايدت أعدادها بسبب النزوح العنيف من الريف إلى المدينة، مما قد يسبب اكتظاظاً سكانياً حضرياً لئلا أن يحضر أو يكون عملية تحضير لتلك الجماهير التى «تريف» فى الواقع المدن أكثر من أى شئ آخر. وهذه الجماهير تميل بتاريخها وطبيعتها نحو الدين أو الأديان الشعبية الطائفية المسيسة على طريقة التنمية الرأسمالية لرأس المال الخاص، فى حين أن الإسلام السياسى المعاصر فى شكله «المجدد»

هو جنين ودالة التنمية، والمراكمة وإعادة الإنتاج الرأسمالى عابر الحدود متعدد الجنسيات، لذلك يستعصى الإسلام الشعبى على كل من الإسلام الرسمى وعلى الإسلام السياسى البتروبولارى . فالإسلام الشعبى فى السودان - ومثله المسيحية الشعبية - كان وظل يفرز أبطاله الشعبين من حين لآخر، وخاصة إبان الأزمات الاقتصادية والطبيعة حيث تلجأ الجماهير الريفية على النهج اللذين يخصصانها ويدلان عليها على مر الدهور. من هنا يكون تدهور الاقتصاد والبيئة والمجاعات أسطورية الأبعاد التى تقذف بملايين اللاجئين إلى مشارف المدينة لايضيف إلى جماهير الإسلام السياسى وإنما يؤكد ويعمق ويقام تناقض وأزمة الإسلام السياسى / الدولة، ويزيد وضعها محلياً ودولياً تازماً إذ غالباً ما تُعد الدولة مسئولة عن تلك الأزمة .

أهطولوجيات الهوامش وثورات الكبر

ربما يكون اتساع المناطق الحضرية، وتزايد سكان المدن عقب ثورة البترول، فى منتصف السبعينيات قد وفر انتشاراً للإسلام السياسى فى الأوطان المصدرة للعمالة إلى دول الخليج. إذ وفرت أموال وأيديولوجيات الخليج المناخ والشروط لانتشار ثقافات الهوامش «مجتمعات النفط»، فى المراكز الثقافية التاريخية «دمشق، القاهرة، بيروت» فمن قلب عملية الإفكار الاقتصادى للمجتمعات الغنية ثقافياً وسياسياً والمصدرة للعمالة لدول غنية اقتصادياً

فقيرة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، هامشية الدور في المنطقة تاريخياً، فقد انتشرت - بصورة غير مسبقة - فيروسات فقدان المناعة إزاء ثقافات الهوامش في المراكز الثقافية التاريخية. يمكن أن يعزى - جزئياً - إلى توفر الشروط المواتية لسياسات الهوامش التقليدية للعالم العربي وغيره - عبر الأيديولوجيات الجديدة والأديان السياسية، (١٨) مما قد يكون بدءاً من أبعاد إضعاف العملية الديمقراطية متناسلاً على البعد العسكري والتنظيمي لرأس المال العالمي والبعد الاقتصادي الذاتي «الخاص».

هذا وأن بضعة الأعوام السابقة على حرب الخليج الثانية وخاصة منذ منتصف الثمانينيات، كانت قد أتت برود أفعال على رأسها رد الفعل الشعبي لسياسات المعونات المالية الولية، والمساعدات والمشاريع الممولة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وعربية الرأس مال. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية وضمور سوق العمل الخليجي كانا قد فاقما من أزمة الإسلام السياسي في السودان، حيث استولى على السلطة، أو شارك فيها محتكراً استثمارات ومشاريع يعينها، أدت، إلى وقوف الجبهة كواحد من الفاعلين في الأزمة المحلية والمسببين نشاطاتهم الاقتصادية «البنوك / تجارة الحبوب/ أسواق المحاصيل/المشاريع الزراعية الكبرى» في تدهور مستويات المعيشة لكافة أفراد الجماهير الشعبية من احتكار السلع التنموية والسوق عمومياً. ويرجع الأضرار بالبيئة بالمدخلات الزراعية الحديثة المسببة للتلوث، والباظنة والوكالة عن «مشاريع التنمية» سينة الصيت، مثل مشاريع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والعهود الغدائي الأمريكي وغيرها (١٩) عبر إخصاء الدولة والحركة الشعبية بالاقتصاد اللامرعى/السوق السوداء في العون الغدائي، إلى النشاطات السياسية الاقتصادية للإسلام السياسي. إن الجبهة، الدولة لم تعد تدخلية بالفهم التقليدي للتدخل في الاقتصاد من خلال الإنتاج والتوزيع والتجارة. بل أصبح تدخلها بالوكالة، مثلها مثل كافة دول اليمن الجديدة، أو السمسرة لصالح إعادة إنتاج رأسمال أجنبي «غربي وعربي» تحصل هي من خلال تلك الوكالة على نصيبها في ذلك دون اهتمام بالإنتاج أو إعادة الإنتاج المجتمع الذي تحكمه وبخاصة وإن حدود الدولة في الإنتاج والتوزيع وضمن الاستهلاك. قد تقلصت أيما تقلص. أن الدولة نفسها تتنافس في السوق باحتكار السوق ويفرض أسعار مهلكة للمستهلك بدلا من أن تضمن سعراً عادلا لصالح المستهلك / المواطن دون أننى حساسية ميكانيزمات التاريخ أو حساباً لتجاربه الماضية، إذ أن أبسط إمعان للنظر يمكن أن يدرك به، كيف سقطت دولاً سودانية مثل دول الفونج، بسبب أمرائها لأنهم فشلوا في فرض سعر عادل للذرة، (٢٠)

بعدما كانت السلطة الدينية والاقتصادية - التجارية قد آلت إلى أمراء الصوفية / القبلية عبر شعبية واسعة مقادها إيواء المدينين لإقطاعى الفونج، والنزوح العنيف للفلاحين بسبب الغلواء فى استلاب الخراج والعمل والأرض والماء.

وما الثورات والانتفاضات الشعبية التى تطرّز تاريخ السودان القديم والحديث منذ عهد الأسرات مروراً بمروى، والفونج، ثم التركية الأولى والحكم المصرى التركى والمهدية على عهد الخليفة التعايشى ثم التركية الثانية وعصيان الثلاثينيات المدنى، وثورات الغيز والشارع على عهد النظام العسكرى الثانى، إلا تأثراً لقيام وسقوط دول جوعت الشعب وحشرته فى قميص الجنون بالقمع الاقتصادى والسياسى ففقدت تلك الدول الشعبية معاً من خلال قسرية كونية وإقليمية.

مواش

(١) انظر. Bakhiet . رسالة دكتوراه 1965; 1963; Safwat 1988;

(٢) منظمة العمل الدولي : تقرير ٧ - ١٩٨٦ .

(٣) George 1988.

(٤) حسب إحصائيات السكان في أفريقيا لعام ١٩٧٧ .

(٥) المصدر السابق.

(٦) Leeds in Ghosh 1984

(٧) المصدر السابق.

(٨) انظر. Fanos 1987, Du waal 1990.

(٩) انظر. Benncll, 1989. George 1989.

(١٠) انظر. Safwat 1984

(١١) انظر. Bennet 1989

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) الجداول والأشكال البيانية.

(١٤) انظر سعد ١٩٨٤ .

(١٥) انظر مقدمة ابن خلدون : Rosental 1968, page 8

(١٦) انظر. Clock 1965

(١٧) safwat 1990. انظر

(١٨) انظر صفوت، اليمن الجديد والمشروع الاشتراكي، تحت الطبع.

(١٩) انظر. George 1987.

(٢٠) انظر. O'Fahay 1974

الفصل السادس

مازق الإسلام السياسي

من المعلوم أن مرحلة الدعوة لدى الإسلام السياسى تُعدُّ بالتكفل لكثير من الخدمات والامتيازات، زيادة على ضمان فرص العمل باحتكار اتباع الحركة للمراكز العليا - على الأقل - فى الخدمة المدنية وقيادات الجيش (٧٥٪ إسلاميون) والخارجية والمؤسسات التعليمية والصحة والبوليس. وقد تمت بالفعل تصفية كل من لا يدين بمبادئ الجبهة الإسلامية «إذ توافر الكم العدى»^(١)

هذه المراكز بالفعل قد لا يحتلها إلا من تتوفر فيه مبادئ وميول إسلامية، حسب ما جاء فى قول زعيم الجبهة « لن يكون هناك تمثيل فى الوظائف الحكومية والجيش الا لمن يكون صاحب مبادئ وميول إسلامية »^(٢). ولم يفسر بعد معنى «إسلامى» أهو « المسلم » أو عضو الجبهة الإسلامية.

وليس هذا الأمر غريباً، ففى حزب يأتى إلى السلطة يقوم بوضع إحلال أتباعه والمقربين إليه فى المراكز العليا. إن تقاليد الخدمة المدنية العريقة فى السودان تؤكد على حييدة الخدمة المدنية، وتمنع اشتغال أعضائها بالسياسة حيث يتحتم على من يرشح نفسه للانتخابات العامة أو المحلية الاستقالة من منصبه ... غير أن هذه العملية بالذات تتسم بإعلان صريح يقضى بفصل كل من لا تتوافر فيه شروط الجبهة .

من هنا ينشأ أول مآزق للدولة الإسلامية؛ وهو إقصاء عدد كبير من العاملين عن الخدمة المدنية، والاستغناء عنهم، ومن ثم خلق جيش هائل من العاطلين بشبهات أو تهمة تصل إلى حد استياعة الدم . من هذا المنحى للدولة الإسلامية تنأتى مشروعية الدولة لدى أغلبية ساحقة من المهنيين والعمال والنساء « بالذات » وصغار وكبار الموظفين ليس فى الدولة وحدها، وإنما فى القطاع الخاص « التابع لرقابة الدولة فى هذه الحالة أكثر من أى وقت مضى » .

ومما يذكر أن الدولة فى الماضى كانت تلعب دوراً فى حرمان معرضيها من فرص العمل فى القطاع الخاص من خلال مباشرة أو تفادى القطاع الخاص الدخول مع الدولة فى تناقضات، بالامتناع عن توظيف بعض المعارضين، إلا أن الدولة السودانية كانت حتى وقت قريب « توفر ٧٥٪ من فرص العمالة » .

أما من ناحية الخدمات العامة مثل التعليم، فما هو مصير غير الموالين للنظام فى فرص

العمل ؟ وهل إذا ماتيسر نوع من عدالة الفرص التعليمية تكون ثمت فرص العمل بعد التأهيل لهؤلاء ؟ هذه أيضا نقطة ثانية يتناقض معها الإسلام السياسي وحق المواطن فى التعليم والعمل، وهو حق مكفول بنسائير هالية « ويكفله الدستور السودانى المؤقت حتى إلغائه فى يونيو ١٩٨٩ » .

والسؤال الثالث من أين يأتى تمويل الدولة ؟ تقدر إحصائيات السبعينيات أن القطاع العام يكوّن ٥٠٪ من الناتج القومى الاجمالى ويكوّن القطاع الزراعى ٤٠٪ منه حتى منتصف الثمانينيات، وتعتمد الحكومة المركزية فى ٥٦٪ من دخلها على الضرائب المختلفة .

وببطالة الالاف من العاملين تحرم الدولة من :

– إنتاجية هذه الالاف المؤهلة عبر سنوات طويلة، ويتكلف دفعتها الدولة نيابة وأصالة

وببطالة عن دافع الضرائب السودانى .

– دافعى ضريبة « أو زكاة » لصالح دخل الدولة ومواردها الموجهة للصرف على

الخدمات العامة وتبلغ فى مجموعها حوالى ٤٠٪ من دخل الحكومة المركزية.(٣)

أوطاليا وألس المال الهارب

إن أهم وأخطر المآزق التى تجد الدولة السودانية نفسها فيها، عندما يصير رأس المال الإسلامى السياسى على البقاء فى الخارج . وفى حين أنه أصبح علم الكافة بأن الجبهة لديها رأس مال فى بنوك إسلامية فى الغرب، فإن السودان يعانى من نقص شديد فى الاستثمارات ومن أزمة اقتصادية تتفاقم يومياً. وتقدر دراسة أجرتها الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٨١ رأس مال الجبهة الإسلامية السودانية بالخارج بأكثر من ٦٠ بليون دولار، أى مايعادل ما أنفقَ على حرب الخليج الثانية.(٤)

إن البنوك الإسلامية المميزة لحركة تراكم رأس المال المالى الإسلامى فى الخارج. وألتي تم الحصول عليها إبان الحكم العسكرى الثانى «١٩٦٩-١٩٨٤» هى حصيلة الوساطة التعاقدية بين رأس المال «العربى – الخليجى» متعدد الجنسيات. وتسديد ديون السودان على القروض الخليجية التى كانت قد وُلفت فى مشاريع عالية التقنية فى زراعة القمح فوق أراضي، اقتطعت لها مشاريع البنك الدولى خمسة ملايين هكتار من الغابات عن طريق القروض السودانية من البنك. أى هذه الرأس مال غير خاف على المؤسسات المالية

الأجنبية والعربية على حد سواء. إذ قام الإسلام السياسى بالوكالة التعاقدية فى تصدير القمح ككفالات عينية على أرباح الديون الخليجية، وبذلك يرجع رأس مال البنوك الستة الإسلامية السودانية «الفريدة من نوعها» والتي تفوق ممتلكاتها مجموع ماتمكتك الخمسة عشر بنكاً سودانياً الأخرى (٥) إلى الإنتاج الرأسمالى المالى متعدد الجنسيات سواء من الغرب او العربى. وكانت هذه «العمولات» تودع فى الخارج كبنك البركة، وفى الباهاما وتعد اجتماعات ومجالس إدارة بنوك فيصل فى جنيف أيضاً .

وقد تم ربط مصير حركة رأس المال الإسلامى السياسى الهارب برأس المال عابر الحدود متعدد الجنسيات فى الخارج على الأقل، من حيث روتين الأرباح والمضاربة فى سوق المال ... فى حركة الكونية وصولاً الى تحوله إلى ملكية اعتبارية مكشوفة، وإن كانت غير معلنة فإذا اعتبرنا أن هذا النشاط المالى للإسلام السياسى السودانى - الجبهة - ميزة معينة، فإنه من ناحية أخرى يكون «إورداليا ordeal» لسلطة الإسلام السياسى السودانى - الجبهة - فى السودان .

ويتضح مأزق الدولة السودانية الآن فى :

- إن رأس المال هذا معروف وجوده على نطاق واسع، إن لم يكن قد صرح بوجوده على سبيل المباحات بامتلاك رأس مال ضخم فى الخارج.

- إن الجبهة / الدولة غير راغبة فى استثمار رأس المال «المتوفر» لدى اتباعها وحلفائها من الرأسماليين المالىين داخل السودان بسبب عدم استقرار الأحوال :

- اقتصادياً : بسبب الإرث الاقتصادى الهالك، والمزيد من الهلاك الاقتصادى لسوء الحكم والفساد ويسبب عدم الرضى الجماعى الذى يقابل به النظام الحالى إلا فى حالات نادرة «كالعراق بمرأوحة ومقطع، وإيران فى المرحلة الأولى» . وربما عادت إيران لمساندة النظام مجدداً بعد حرب الخليج الثانية، حيث يتم تحويل السودان إلى مركز ثقل إسلامى قد يحتل سريعاً مكان لبنان فى الصراعات الأيديولوجية العربية .

- عسكرياً : بانقطاع المعونات العسكرية فى ظروف خرج من الحرب الأهلية، واشتداد المصارع من الخارج من أجل إيجاد أو فرض حل لمشكلة الجنوب وحسم مسألة الشرعية الإسلامية .

- سياسياً : بجزيرة السلطة الحالية نفسها والمواجهات اليومية مع الحركة الشعبية رغم موجات القمع الدموية المتكررة .

- حيث ينشأ التنازع الخطير لدى الدولة / الجبهة بين العرص على رأس المال المالى الربوى بحمايته عن طريق بقاءه فى الخارج، الأمر الذى يمكن فهمه من منطق تاريخ رأس المال كأعز ملكية خاصة يدافع عنها حتى الموت «فى روتين الصراع الطبقي» وبين اعتبارات سلطة بلا سند، فإن الخيار يصبح كالسير على حافة سكين، من هذا يزداد إحجام رأسمالى الجبهة الإسلامية عن الاستثمار فى الداخل على سبيل تقادى وضع البيض كله فى سلة واحدة فى ظرف انتقالي يتسم بعدم الأمان للأحداث القادمة بل بأخطار عظيمة .

- إن - الجبهة - غير قادرة على إقناع المستثمرين الأجانب الغربيين، الغربيين بسبب من الاستقرار، كما لا تستطيع إقناع العرب بسبب من موقف النظام فى حرب الخليج الثانية، وانكسار الإسلام السياسى خليجى السند، زيادة على إحجام رأسمالى الجبهة عن الاستثمار فى الداخل مما يؤكد مخاوف المستثمرين الأجانب والعرب .

فإذا كان ثمت من هو أولى بالاستثمار فى السودان، بوضاهه الحالية فإن رأس المال السودانى «أولى» من غيره وبخاصة فى ظل غياب منافسة رأس المال الأجنبى مما تُعدّ «نظرياً» ميزة لا تتوفر للرأسماليات المحلية فى الوطن العربى حيث يواجه رأس المال الوطنى «الخاص» منافسة تدفعه للهروب إلى الخارج نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادى، وإغراء شروط الاستثمار المجزية، مثل ارتفاع أسعار الفائدة «إلى الضعف فى بريطانيا عام ١٩٨٩» وبصورة عامة فى الغرب، ولما أن يصبح رهينة لرأس المال متعدد الجنسيات والإنتاج الرأسمالى متعدد الجنسيات.

- إن دخول رأس المال الإسلامى السودانى فى دائرة رأس المال المالى عابر الحدود متعدد الجنسيات تخرجه من نطاق التحكم الكامل والمباشر فيه بواسطة أصحابه حتى إذا أراوا .

- إذا كانت الدولة / الجبهة تحاول كسب الوقت بوصف أنها فى فترة انتقالية «تحسسية» فإن هذه الفترة بالذات وطبيعتها تفترض أن تحصل الدولة / الجبهة على كل ما من شأنه أن يكسب سلطتها شروط إعادة إنتاج المجتمع الذى يمكن أن يستقر لها حكمه : اكتساب المشروعية اللازمة لأية دولة .

الدولة ومنطق الجماعة الضاغطة

ينبغي إذن أن تحصل الدولة على أهم وأبسط واجباتها إزاء حقوق الأفراد، حق الحياة، وحق العلاج وحق التعليم وحق العمل بتوفير الغذاء الخ وقرص العمل لكل المواطنين رجالا ونساء ويكون المحابات أو منطق الجماعات أو الجماعة الضاغطة الأمر الذى يجعل الإسلام السياسى الدولة / الجبهة فى مازق من نوع المصادرة على المطلوب .

إن الجبهة القومية الإسلامية ذات تاريخ طويل فى الحركة السياسية إذ كانت قد بدأت مع بواكير التنظيمات الشعبية والأحزاب السياسية منذ منتصف الأربعينيات، الأمر الذى يكسبها طابعاً خاصاً يختلف عن مثيلاتها من حركات الإسلام السياسى. زيادة على كون الجبهة كانت قد تمتعت فى ظروف الديمقراطية بالطنية، مما يجعلها معاصرة ويكسيها خبرة واسعة بالساحة السياسية زيادة على توفير المعرفة التفصيلية بقيادات وتحالفات ومراكز قوى التنظيمات الأخرى، وهذه ميزة، مهمة أخرى للإسلام السياسى فى السودان - الجبهة - تجعل لها إمكانات "تحرك" واستنتاجات تبني عليها تكتيكاتها فى مواجهة تلك الحركات والتنظيمات والأحزاب فى مناسبتها العداء والمواجهة أو فى تقدير قواها ومخططاتها .

كما أن الفترات التى تمتعت بها أكثر من غيرها بالانفراد بالساحة، كانت قد سمحت لها بخبرات مجددة تتمثل فى شبه احتكار الساحة الطلابية فى الجامعات والمعاهد. على أنه ينبغي الانتباه إلى ثمت فرق شاسع، بل ليس ثمت مقارنة بين أن تكون الجبهة مسيطرة على اتحاد الطلاب أو مسؤولية على سلطة الدولة القومية، فسلطة المنع والمنح فى اتحادات الطلاب شىء وسلطة الحصول على حقوق المواطنة بالحد الأدنى، واكتساب المشروعية شىء آخر تماماً كماً وكيفاً.

إن تجربة الجبهة مع السلطة كانت فى أطولها عمراً وتجربة سيطرة على الاتحادات الطلابية . وفى أعلاها درجة سلطة كانت المشاركة فى حكم فردى - استنفذ جميع سبله فى الحفاظ على السلطة، وكان قد صار معزولا يبحث عن حليف لم يجده إلا فى الجبهة، ولم يصمد التحالف إلا فترة وجيزة جداً، انشغلت خلالها الجبهة فى محاولة التغلغل فى أجهزة السلطة، وفى مراكمة رأس المال. من ناحية أخرى فى مضاعفة عزلة الحكم العسكرى الثانى باستلاب متزايد لمعارضيهما التقليديين والتاريخيين حتى انتهت بالنظام بكامله إلى مواجهة شعبية عنيفة اشتركت فيها فئات من أجهزة النظام نفسه من الجيش والبوليس وإبريل ١٩٨٤ء

وهناك فرق آخر يتمثل في الاشتراك في سلطة في رفقها الأخير «عجلت بانهارها ممارسات الجبهة» ثم التلمس من المسؤولية بالخروج أو بخلق الأسباب لإخراج الجبهة من الحكم من ناحية، ومن ناحية أخرى في المسؤولية الكاملة عن السلطة باحتكار الدولة ومحاوله احتكار أهم أجهزتها .

والواقع أن الجيش - وهو الزراع الحديدي المقترض أن السلطة الحالية تعتمد عليه، يحتاج كمؤسسة للعاملين أن يتم الحصول على «الحفاظ» عليه كمرقق تعود أفراده على نوع معين من الامتيازات والخدمات . هذا حتى إذا كان الجيش متجانساً ومتحداً خلف السلطة الحالية، وهو أمر يستحيل الجزم به تاريخياً ونشوتياً ونفسياً وأيدولوجياً .

إن مأزق السلطة يتزايد يومياً بسبب ارتفاع أعداد المستقلين من الجيش نفسه ومن المجوعين والمهددة أرزاقهم وحياتهم جميعاً في مؤشر بياني تتناقص معه الأعداد التي يمكن أن تتوحد مع السلطة تتفاهم مشكلاتها محلياً بصورة يومية داخلياً بوضوح، وعالمياً بما لا يدع مجالاً للشك إذا استقرنا وضع الأشياء فقط بضعة أشهر قبل إنقلاب يوليو ١٩٨٩ .

سجل انقلاب معلن

كان توقيت الانقلاب سوء الطالع ولايتسم بالإدراك الكافي لوضع الأشياء إقليمياً وكونياً، إذ كانت الدنيا قد تجاوزت مشروع الجبهة الإسلامية ميكراً، عبر مشروع الحكومات العسكرية في الستينيات والسبعينيات وحكومة الحزب الواحد في الثمانينيات نحو حكومة الأحزاب المتعددة. بل وأكثر إذ ما انفكت الدنيا حتى انشغلت من هذا المشروع بمشروع الديمقراطية الجديدة في شرق أوروبا فوق انشغالها بتوحيد ألمانيا والجمعية الأوروبية والتنازع على زعامات المحاور الاقتصادية السياسية الجديدة زيادة على الانهيار الخطير لتوازن القوى العسكري للقوى العظمى^(١).

إن أقصى أبعاد مأزق سلطة الجبهة الإسلامية في السودان هو :

- بوار سلعتها لدى المشتريين والدوليين والإقليميين والمحليين بسبب السيناريو المعلن على الأقل من قبل إدارة تبادل الاعتماد الكوني وفي زمان الانتفاضات الشعبية، والثورات الديمقراطية في شرق أوروبا .

- العزوف الكامل عن أية مساندة اقتصادية من كافة الحلفاء القدامى، والتي كانت

تشكل رئة ومتنفساً ضرورياً وبنفساً للاحتناق الاقتصادى المترتب على الحصار الذى يملك ان يفرضه تبادل الاعتماد الكونى «الرأسمالى» نفسه والممتدة جفوره منذ السبعينيات فى روتين الديون الخارجية ومن خلال «الحلفاء» الإقليميين للولايات المتحدة ممن رفعوا ايديهم عن الاستثمار فى السودان .

- الرقض العلى «النشطاء» للممارسات مشاريع الجبهة، والعمل واسع النطاق للقضاء على تلك الممارسات، أى مايسمى بسلطة الأصوليين، فى أهم حلقات هذا السيناريو القديم. إيران وصولاً إلى موقف التراضى المتبادل والعودة إلى الأعمال والمشاريع المشتركة أنفأ بين إيران وأشد أعدائها عداوة، إذ تتم تباعاً مساومات حول كتاب سلمان رشدى بعد أن أتى الأمر أكله بالقضاء على أو بإضعاف المعارضة اليسارية فى إيران. كما كان الشئ نفسه قد تم فى الباكستان من قبل فى شكل المساومات الجارية حالياً علناً، الأمر الذى يتم به التلذذ من أن ممارسات الإسلام السياسى فى السودان أقل من زائدة عن الحاجة بل ضارة بالسياسيات الأخذة بالتحقيق تباعاً فى سيناريو كونى جديد ويوتيرة سريعة جداً.

د - العزلة شبه الكاملة للنظام فى مواجهة الحل الأشد يأساً، والذى ينذر بالشر إلا إذا حدثت انفراجة غير معروف مصدرها الآن أو بمرونة كافية ليست أكثر ولا أقل من نضوج الإدراك بمحصلات الأحداث جميعاً وعلى رأسها استعصاء الشعوب على القهر طويلاً. الأمر الذى لايفيب عن أقطاب الهندسة الاجتماعية من أجل تمهيد السخط الشعبى واحباط الثورات

الإسلام السياسى

والشرطية الديمقراطية

من المفيد ملاحظة أن كل من رأس المال فى شكله الكونى متعدد الجنسيات عابر الحدود وشكله المحلى «العربى» التابع يتراكم فى حالتين، من خلال الدولة التدخلية التى تقوم بدور القابلية على مستوى العالم العربى او النظام الكونى الرأسمالى الذى هو يوفر المناخ والشروط زيادة على الدعم احياناً لحركات الإسلام السياسى بالنظر إلى نموذج التنمية الرأسمالية المطروح للعالمين الثالث والرابع .

غير أن التناقضات الحالية بين الإسلام السياسى والاقتصاد الرأسمالى المنظم الخاص - وعابر الحدود - أو متعدد الجنسيات تأتى من :

- النزوع لدى الإسلام السياسي نحو اقتناص الدولة. فاللولة الحديثة - فى الامتدادات المستقطبة - بطبيعتها ومن خلال تطورها تدافع عن النموذج الرأسمالى للتنمية الاقتصادية حيث تقوم اللولة بنور القابلة فى عملية توفير الشروط المسبقة للتنمية الرأسمالية فى الأطراف (والمركز على حد سواء) .

- ثمت تناقص آخر بين الإسلام السياسى وإدارة الاعتماد المتبادل كونياً للنظام الرأسمالى الذى ينفذ نفسه لمناهضة الديكتاتوريات العسكرية، ونظام الحزب الواحد والدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية والعالم الحر. فى حين يعمل الإسلام السياسى تأسيس الحزب الواحد (حزب الله إن أمكن) ضارباً بالديمقراطية الغربية عرض الحائط، وخاصة حين يلتحم مع العسكر فى مثل ما يحدث اليوم فى السودان، من توليفة شبه نادرة فى العالمين الثالث والرابع حتى الآن ...

- وعلى الرغم من أن الإسلام السياسى يتبنى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية السابقة عليه واجهزة السلطة - ينادى بتعزيز أجهزة السلطة والدولة الإسلامية والدستور الإسلامى. من أجل نظام شمولى، كما يحدث فى إيران، وما كان من شأن نظام ضياء الحق، ويدرجة مافى تركيا والأردن .

- وسواء جاء الإسلام السياسى للسلطة نتيجة لنظرية وتطبيق غربيين تآمريين، أو بتلقائية التطورات المحلية - التى لايمكن عزلها مع ذلك عن إطارها الكونى، فإن أنظمة الإسلام السياسى تخلق مشكلات مركبة للغرب، خاصة يعد تحول الغرب إلى المناداة بالتعددية الحزبية. وما ترتب عن الأحداث المتسارعة فى شرق أوروبا من جعل خطر الشيوعية ومعاداة الشيوعية من المسائل التى انتهت غير وارد الانشغال بها على كل حال من الآن وخاصة بعد توقيع اتفاقية مالطا عام ١٩٩٠ .

- وثمت تعارض جديد يجىء من تلك الأحداث نفسها ... فبينما وافق بل شجع الغرب دول شرق أوروبا على الثورة من أجل الديمقراطية ويراقب عملية تطبيقها ويدعمها مادياً كما فى بولندا والمجر ويوغسلافيا ولاتفانيا وروسيا. (٧) فإنه يجد نفسه الآن أكثر من أى وقت مضى مواجه بل مكلف بدعم الحركات المماثلة فى إطار السيناريو الكونى لحل المشكلات الإقليمية والحروب المحلية وأرساء قاعدة الديمقراطية الغربية الليبرالية من أجل اقتصاد السوق كشرط متضمن أو معلن لهذا السيناريو ... ويدون الدخول فى تناقض، هذا التناقض مثل عجز السوق المبدئى عن اسيعاب النظام الكونى الرأسمالى - بامتداداته الجديدة والقديمة وعلاقاته

التجارية التقليدية وتلك التي تحتتمها تجربة البلدان المصنعة حديثاً في جنوب شرق آسيا -، فإن الغرب ما يزال على كل حال مصر على هذا السيناريو للنظام الكوني الجديد وكأنه ملتزم به في كل مكان ولو على طريقة لا بأس بالحرة ما دامت تجعل الناس أحراراً .

الظروف الموضوعية

والذاتية والإسلام السياسي

لقد أصبح بالفعل من الصعب تصور أحداث بمعزل عن أخرى، فالتفاعل القوي بين الشروط الداخلية والعالمية يصبح رفض الطرح الإسلامي السياسي في السودان وإرداء، من كونه مستغنياً وقادراً على البقاء بمقدوراته الذاتية عن طريق الثورة والأموال التي استطاع أن يراكمها، أو يحصل عليها في شكل مساعدات من الدول العربية، عوضاً عن منظمات العون الدولي والغرب (٨). إذ يرفض الإسلام السياسي الغرب في تظاهرات معينة فإن حكومة أو حزباً في السلطة لا يملك أى خيار غير التعامل مع مؤسسات رأسمالية غربية مثل صندوق النقد الدولي (٩). على أن البدائل المطروحة نظرياً لنظام ما، ربما كانت/ إما التنمية الرأسمالية المتمحورة حول اقتصاد السوق العالمي على حساب السوق المحلي، وإعادة التوزيع والاستهلاك إلى آخر هذا السيناريو من التنمية، وفرص في النجاح في مراكمة رأس مال محلي أو التحول إلى نموذج رأسمالي ولو على طريقة البلدان المصنعة حديثاً مثل بلدان شرقى آسيا الأربع والبرازيل والأرجنتين. ويلاحظ أن هذه التجارب التي تقدم على أنها النموذج الواجب احتذائه لم يثبت نجاحاً حتى الآن، إن بلداناً في المنطقة تسير على الطراز مثل تونس ومصر ولم تصمد حتى الآن في مواجهة السوق العالمي من ناحية ومن ناحية أخرى لم يدخل الإنتاج الرأسمالي متعدد الجنسيات في جيوب هذا الإنتاج المعتمد على العمل الرخيص. لم يزد بل جعل هذه الدولة تعتمد أكثر من أى شيء آخر على المعونات الخارجية فمصر واحدة من خمس بلدان تحصل فيما بينها على ثلثي مجمل المعونة الخارجية، الأمريكية وتونس لا تملك - كما كانت منذ الاستقلال غير مستطيعه أن تملك - أن تستغنى عن العون الخارجى والمساعدات، كما لم يزد رأس المال المحلي التونسي والمصري عن أن يصبح بالضرورة رهينة أو يهرب إلى الخارج في معظم الحالات، كما في حالة مصر وتونس وبغيرهما كما في حالة السودان (١٠).

إن البديل القسرى هو الاستغناء عن الإنتاج من أجل السوق العالمي، ورفض التقسيم

الدولى للعمل . ومن التجارب فى العالم العربى وحده نجد أن الجزائر وليبيا لم تتجحا فى ذلك إلى درجة بعيدة على أحسن تقدير ولو بالنظر إلى اعتماد أهم صادراتهما - البترول والغاز الطبيعى على السوق العالمى .

وتشير الدراسات إلى أن البرنامج الاشتراكى للجزائر بالمقارنة مع البرنامج الرأسمالى لتونس لم يؤد بالجزائر إلى مصير أفضل كثيراً. تُعدُّ - بالفعل - الجزائر أكثر ارتباطاً بالنظام الكونى الرأسمالى عكس ما تصر عليه تصريحاتها الرسمية. (١١)

وإذن يبقى خيار واحد للنظام فى السودان - ومن هنا تأتى النقطة الشديدة الأهمية لمستقبل الحركة الديمقراطية والإسلام السياسى معاً فى السودان.

إن الروتين أو السيناريو المطروح الآن - أو على الأقل السابق على أحداث أوروبا الشرقية فى حرب ١٩٨٠ - يدعو ويشجع ويعمل بنشاط من أجل إحلال نموذج معين فى إطار حل المشكلات الإقليمية وإنهاء الحروب المحلية . هذا النموذج يؤكد أو يدعى التأكيد على :

• التعددية الحزبية

• الديمقراطية الليبرالية، واحترام حقوق الإنسان فى إطار المفاهيم والقيم التى يصفها «العالم الحر» ومبادئ الغرب فى التنمية (١٢)

• الارتباط بداهة بالنظام الكونى الرأسمالى - وخاصة بعد مايبدو من «فشل الاشتراكية» وإنهيار النظم « الشمولية » أكثر من أى وقت مضى .

• مناصرة الشارع والمطالب بالديمقراطية، كما حدث فى أوروبا الشرقية جميعاً بما فى ذلك تناقض مع موقف الغرب من انتفاضات الخبز وثورات الشارع فى المنطقة العربية عبر السبعينيات والثمانينيات. (١٣)

• تختلف الأزمة الأيديولوجية عن الأزمة الاقتصادية الشاملة، وتعبّر عنها - على الرغم من المظاهر القصيرة لانفراج ظاهرة متقطع - مؤسسة بداعة على تحلل المحاور الرأسمالية السابقة على خريف ١٩٨٩، ورد الفعل لما يسمى بإنهيار المعسكر الاشتراكى؛ أى تضعفح اليمين التقليدى واليسار التقليدى معاً فى مخاض مرحلى .

- (١) انظر. Africa Watch March 1989; Suddan Upddate March / April 1990.
- (٢) القيس ١٩٩٠/٢/٢٦.
- (٣) انظر. Sudan Yearbook 1983.
- (٤) جريدة السودان، السنة الأولى، العدد (٢١) بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٠.
- (٥) George 1986.
- (٦) انظر، المصدر السابق.
- (٧) انظر الهوامش .
- (٨) لأن الغرب يريد ضرب الإسلام القيس ١٩٩٠/٣٢/٢٦.
- (٩) «لقد قدرنا الخسائر الناتجة عن هذا الرفض والصندوق النقد الدولي» بنحو ٦٠ مليون دولار وإننا على ثقة من أن الصناديق المالية الإسلامية كغاية بتعويض الخسائر وقادرة على مساعدة السودان» [حسن الترابي، القيس ١٩٩٠/٣/٢٦].
- (١٠) Amin 1970; Finnley 1984; Safwat 1988 & 1990.
- (١١) Enteelis 1984; Saafwat 1990.
- (١٢) Haayter 1984 .
- (١٣) Safwat 1990.

الفصل السابع

سقوط اليسار واليمين وإعاقة الديمقراطية

إنه مما يستلفت النظر أن السنوات العشر الأخيرة كانت قد أتت إلى السلطة في معظم البلدان بحكومات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة في الزمان والمكان، عبر السبعينيات والثمانينيات، وهي حكومات محافظة كما في الولايات المتحدة وبريطانيا على سبيل المثال لا حصر «العالم الأول»، وبحكومات عسكرية، تلتها حكومات الحزب الواحد، ذات الواجهة الديمقراطية المظهرية، بالاتفاق الصامت أو المعلن مع الجيش أو بحكومات عسكرية بملابس مدنية في معظم بلدان العالم الثالث والرابع .

الإرث اللاديمقراطية

وفرض الديمقراطية الليبرالية

في السودان كانت الأنظمة العسكرية - المتعاقبة منذ ١٩٠٨ حتى الآن - قد استولت على السلطة، لفترات أطول من الفترات التي تقيضت للحكومة المدنية الديمقراطية - أي ٢٦ عاماً من الحكم العسكري، من ٢٥ عاماً من عمر الاستقلال. ومن هنا كانت الحكومات الديمقراطية متقطعة، على قصّر أجالها، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الحكومات المحافظة بالنظر إلى الحكومات الأكثر شعبية وديمقراطية في العالم الأول. ففي بريطانيا يحكم حزب المحافظين أكثر من إثني عشر عاماً، ويحكم حتى الآن، في حين أن حزب العمال باقٍ في المعارضة لفترات أطول بحساب الفترة أطول بحساب الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية . والأمثلة مماثل في الولايات المتحدة حيث نجد أن حزب الجمهوريين يحتل الرئاسة والدولة في الحكومة منذ منتصف السبعينيات.

إن أهمية هذا الواقع المحلي والإقليمي الكوني من حيث أن :

كل نظام يأتي إلى السلطة يترك خلفه - على الأقل في العالَمين الثالث والرابع مشاريع وسياسيات وقوانين تخصصه، وتدلل عليه، وأرثاً من الممارسات الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى البعد الجديد في الواقع الحالي، غير المواتي للعملية الديمقراطية، والتمثيل في تخريب البيئة والموارد الطبيعية، نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية المحلية

والعالمية بالذات، حيث أصبح من البدهى بأن يعد النظام الكونى الرأسمالى مسئولا عن فرض اقتصاد التصدير، والسوق العالمى على حساب السوق المحلى اقتصاد الاكتفاء الذاتى.

كل نظام يترك خلفه جموعاً من أتباعه والموالين له، ممن زادتهم السنوات الطويلة فى الوظيفة الممتازة شبهة إلى المزيد من السلطة - على كافة مستويات وأجهزة الدولة كالجيش والبوليس والخدمة المدنية، مما يصعب كثيراً حتى إذا جاء النظام الجديد عن طريق انتخابات ديمقراطية .

وهنا، قد يكون النظام الجديد عاجزاً عن أن يجد لابدائل لتلك العناصر الديمقراطية ، إذ تكون هجرة العمل واستنزاف العقول بين المتعلمين قد أضرت بالوجود الكمى للفئات الحديثة والديمقراطية .. مما تبعه وارداً فى كل من إطار تقسيم العمل الدولى، ومقتضيات النظام الرأسمالى من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسبب الأزمات الاقتصادية منذ منتصف السبعينيات وأشكال الاضطهاد الاقتصادى والمهنى / الثقافى فى بعض أجزاء العالم العربى فى هجرة واسعة النطاق لم يشهد العالم لها مثلاً من قبل » من الريف الى مدن وعواصم العالم العربى، إلى الخليج ووسط أوروبا والولايات المتحدة » . فالهجرة مسئولة جزئياً عن الطبيعة الجديدة للتحالفات الاجتماعية (١) .

وقد لا يجد النظام الجديد الزمن الكافى لمعالجة المشكلات المترتبة على النظام السابق عليه مشكلة احتلال أجهزة السلطة والخدمة المدنية من قبل أتباع ووكلاء، تلك الأنظمة، ذلك إلى عمر الأنظمة الديمقراطية أو الأقل محافظة عادة ما يكون قصيراً كما فى السنوات.

ويمكن القول بأن هذه العمليات المتصلة فى الزمان والمكان قد ساهمت فى مراكمة » عملاء » الأنظمة اللاديمقراطية كادراً ارتبطت مصالحه بالدولة » أية دولة «، فصار الأمر وكأنه عملية إنتاج الدولة لنفسها، حين أصبحت الأسماء غالباً ما لا تتغير ومن حيث التحالفات الاجتماعية التى تعبر عنها الدولة بالتالى.

ويلاحظ أيضاً وفى كل مكان أن فترات المعارضة الطويلة والمصادرة على الحريات تصيب أحزاب المعارضة بأمراض الانقسامات وتفتت صفوفها حتى فى العالم الأول، وأفضل مثال ما يحدث يومياً من انقسام حزب الأحرار البريطانى إلى أحزاب صغيرة، وفى حزب العمال من عمليات تطهير فى صفوفه من « الثوريين » ويتم ذلك مع الوعى أو بلا إدراك بأن هذه العملية تضعف صفوف اليسار التقليدى، وتفتت صموده لصالح المحافظين من ناحية، كما أن عملية التطهير، ومراجعة السياسات والبرامج شعبية الغايات تؤدى إلى أن تصبح أقوى

أحزاب المعارضة نسخة « مشوّهة » من حزب السلطة، وذلك أحياناً يكون «تسوّلاً» لرأس المال، والاستثمارات الأجنبية التي أصبحت شروط توخيفها - في أى بلد - كاسحة وغالبة - على أى برنامج أو مشروع اشتراكي^(٢).

أو أن يكون النظام المدني الديمقراطي الليبرالي عبر مسار تاريخ الأحزاب التقليدية متحالفًا - سرّاً أو علناً مع العسكر - إذ تكون مصالحه ليست أشد اختلافاً عن مصالح العسكر، مثل ما حدث في الحكم العسكري الأول ١٩٥٨، والتحالفات اللاحقة للحكم العسكري الثاني ١٩٦٩ في السودان .

أو أن يكون النظام المدني واجهة، مظهرية الديمقراطية، لنظام عسكري سابق: أى بملابس مدنية كما هو الحال في الجزائر ومصر.

- مسئولية النظام الكوني الرأسمالي في قيام وسقوط الدول، حيث أصبح من الشائع عدّ الدولة القومية كمّاً زائداً عن حاجة الأعمال، وحركة رأس المال والإنتاج الرأسمالي المالى ما بعد الصناعي، الريعي / الربوي الاحتكاري متعدد الجنسيات.

ويرزع كاسون Casson^(٣) أن الدولة القومية لم تعد مؤسسة دائمة، إذ كما تنشأ وتنمو أو تصمد لفترة قصيرة المؤسسات، وقد أخضع اليسار التقليدي لعمليات متصلة من التفقيت والانقسامات والضربات من الداخل، والهجمات القاضية على الأموال المملوكة الحزبية وفى تزييف الانتخابات إن تمتّ واغتيال المعارضين فى ظروف «غامضة» بمعرفة «محاسيب» خارجيين أو داخليين، أو كسروهم بتلفيق التهم والفضائح لهم أو باغرائهم بما لا يقاوم من المفريات.

على أنه من المفيد تذكر أن الضمور العام للعملية الديمقراطية للمؤسسات، التى يؤسس عليها المجتمع المدني/ ككل، وانتشار الصمت عن التعبير فى كافة أشكاله وبعاد إنتاجه انتقاداً تخبيراً أو جبراً فى التنظيمات الديمقراطية كالتقابات، والأحزاب السياسية، وخاصة إبان الحجر والمصادرة البوليسية فتلحق اللوائح المتصلة بالممارسات الديمقراطية، مثل الترشيح والانتخاب، فيتم التضميد والتعين بقرارات مركزية، وذلك لغرض التأمين وسلامة جسم الحزب، وسرية، مما قد يفسر تخشب الأطراف وعدم التسامح وقلة الصبر على الراى المخالف الذى يؤدى بدوره إلى الانقسامات، وعزید من الانقسامات، فى أزمنة الانفتاح السياسى أو المد الديمقراطى الوجيز الموقت قصير الأمل.

وتتأى التطورات الكونية على خلفية تجاوز الدولة القومية لحساب النظام الكون، لتزید من مائز العملية الديمقراطية، فقد أدى سقوط الامبراطوريات إلى أن تتحول بعض الشركات الأوروبية إلى شركات متعددة الجنسيات، والحال كذلك بالنسبة للدول

«إن الدول تعمل في إطار داخل البيئة الاقتصادية، والسوق العالمي، لذلك فإن الدول لا يمكن أن تؤخذ على أنها مقطوع بها» أو ظواهر ثابتة. إن معطيات كون الميزة الجمهورية للاقتصاد اليوم، هي أن العمل يتم على المستوى الكوني، تتطرح تساؤلاً حول التبرير للاستمرار في تجزئة العالم إلى دول مختلفة. وربما كانت المجموعة الأوروبية والنشوء المتسارع لتكتلات اقتصادية - سياسية مسندة عسكرياً، - لدول جنوب المحيط الهادئ واتفاقية التجارة الحرة لشمال الأطلسي وغيرها، مما يشكل نماذج دارجة لتحويل السلطة على حساب قومية الدول واستقلالها السياسي / الاقتصادي.

إن الحاجز أمام التنظيم الاقتصادي العالمي عبر مسافات كانت قد تقلصت بسبب النفثات، وسبل المواصلات الحديثة، وثورة المعلومات، يجعل الدول تصبح في واقع الأمر غير قابلة للانتفاع بها في عالم اليوم،⁽⁴⁾ بل زائدة عن الحاجة غالباً، إلا بالشكل الذي يختم الأعمال والتجارة، وحركة رأس المال وتقسيم العمل ووضع تشريعاته وإدارته لحساب الأعمال والتجارة، وحركة رأس المال بعد الصناعات «شبيهة» والدولة السودانية الحالية، غير قابلة للانتفاع بها إلا لخدمة أعضاء الجبهة والمصالح الذاتية لطبقاتهم من العسكريين والمدنيين فيزيداد استهدافها داخلياً وخارجياً.

- وإذا يسمى النظام الحالي في السودان لتعزيز مواقفه داخلياً فيعزل المزيد من أعضاء القوى الحديثة من العناصر الديمقراطية، تحت شعار الحزب الواحد «حزب الله» مؤدياً إلى تحالفات سياسية جديدة، تتسم فكرياً بإقصى يمين الساحة السياسية السودانية، والتخلص العنيف من اليسار، فإنه قد يدفع الغرب إلى مواجهة الدولة السودانية الحالية بوسف إنها زائدة عن الحاجة مرتين مرة بسبب كونها مستهدفة على كل حال في إطار تحويل السلطة، ومرة لأن المشروع الغربي للتعديدية الحزبية. مهما كانت أشكاله وغاياته، سيصلطم بإقصى اليمين والحزب الواحد، كما حدث في باكستان وإيران، وما يحدث الآن في الجزائر خاصة.

قد لا يتم ذلك مباشرة الآن - وكان حدث في باكستان وإيران - بل سيهب الغرب بعد أن يكون اليمين قد سعى للتخلص من اليسار المتطرف، حيث يكون اليمين بدوره إما قد أضعف المعارضة - أو قضى عليها تماماً والديمقراطية منها تحديداً، كما حدث في إيران في يونيو ١٩٨٨ «بالمذبحة الشهيرة باسم الكارثة أو الفاجعة القومية خلف ستار سخان حادثة سلمان رشدي». وإن يجد الغرب صعوبة كبيرة في ذلك حيث يكون الخراب الاقتصادي العام قد أصبح غالباً كاسحاً فلا يترك خياراً، كما أن الضغط الذي يمارسه النظام الكوني

الرأسمالي عن طريق مؤسساته المالية تحديداً مضافاً إليهما امتناع الاستثمارات من خلال الشرطة الديمقراطية كسلاح ماضٍ في إسقاط الدول يكون قد أخذ مقعوله.

وما أن يتم ذلك حتى يكون قد تم التخلص من اليسار واليمين، فلا يبقى سوى الجسم «المعتدل» للحركة السياسية، وقواها القابلة للتطويع، بحيث أن هذه العملية تسهل قوليتها والتعامل معها ضمن تعددية حزبية «ديمقراطية» وسطية، على طريقة ممارسة الديمقراطية من خلف الأبواب المغلقة، التي تلاحظ في كل من تركيا والباكستان ومصر، مقابل الدعم العالمي والاستثمارات الأجنبية، وإعادة جدولة الديون، إن أمكن، أو مشروع جماعات المساندة الذي تطرحه جماعة السبع ومنذوق النقد الدولي في اجتماعاتها (٥)

والواقع أن حركات الدين السياسي في الوطن العربي - فيما يبدو - قد أصبحت زائدة عن الحاجة، بعد أحداث أوروبا الشرقية في خريف عام ١٩٨٩، والتحولات الجديدة في التحالفات الدولية، ونهاية مشروع العداء للشيوعية، وقد نشأ سريعاً احتمالات بدء مشاريع جديدة، مثل مكافحة الإرهاب والمخدرات أو النازية الجديدة. فالرأسمالية تحتاج أبداً إلى «عدو» تعلق عليه مشكلاتها وتبرر العدوان الدولي والثورة المضادة. كما أن حرب الخليج الثانية ومترتباتها على المنطقة في مشروع سلام الشرق الأوسط لن جهداً في أن يسعى بفعالية متزايدة إلى تسوية المشكلات، ولو باستخدام أشكال من «العنف» الدبلوماسي، ومما قد يشكل مكوناً مهماً في أزمة الدولة السودانية، والدافع إلى انهيارها من الداخل يتناقض ممارساتها الاقتصادية مع ضرورات إعادة إنتاج المجتمع.

ونظراً للمحاولات المعلقة والمتضمنة، للقضاء على أو إضعاف اليسار السوداني، والحركة الديمقراطية الشعبية، بتاريخها «شبه الفريدة» في المنطقة وخصائصها المعينة، وقواها المستعصية على كافة المحاولات السابقة، فإن اليمين الإسلامي السياسي، يعلن صراحة عدم التسامح مع اليسار، وقد بدأ بالفعل، تنفيذ «برنامج» لاحتكار الساحة السياسية تستخدم فيه كافة الوسائل لتحقيق هذا الاحتكار التنظيمي والأيديولوجي.

التعددية الحزبية،

ظاهرة مظهرية لوجود غير حقيقي

من السهل أن نرى العملية السابقة تتقدم بسرعة نحو تحقيق البرنامج، في غياب عجب للاهتمام الغربي المتوقع، بما يدور من المساس بالقيم والمفاهيم المذكورة سابقاً. فالإعلام الغربي - بريطانيا وفرنسا على الأتمل - لا يعلن بالقدر الكافي من ادانة ما يعدّ مساساً بهذه

القيم، وتلك المفاهيم المعلقة بالنسبة لما يدور في السودان في حين يحاسب تركيا مثلاً على سجلها بالنسبة لحقوق الإنسان، ويناصر بهماس يومى ما يدور في كوريا حول مظاهرات الشارع المطالبة بالديمقراطية كما يرمد تجاوزات البوابس في مواجهة تلك المظاهرات وغيرها.

والفرضية الممكنة في ظل الأشياء هي:

- أنه حتى إذا كان الغرب مشغولاً بالشرق، وحتى إذا كان الروتين القديم، قد أصبح أقل أهمية، فإن إضعاف اليسار السودانى والحركة الديمقراطية الشعبية، أصبح وارداً في إطار برنامج النظام الحالى والبرنامج الكونى للتعددية الحزبية ذات الحزبين الرئيسيين اللذين يتشابهان، وينبغى لهما أن يتشابها كفرنسى حذاء، واحدة يمين، والأخرى يسار.

- إن التعددية الحزبية المرغوبة، هي تعددية أحزاب الوسط، «حزبان كبيران لا يختلفان لو أمكن حول المسائل الأساسية» على غرار النموذج الغربى في بريطانيا والولايات المتحدة.

- إن وجود أقصى اليمين وأقصى اليسار أمر زائد عن الحاجة.

- إن اليمين إذ يتكفل اليوم، بإضعاف أو القضاء على اليسار يُترك وحسب مؤقتاً وشئته.

- إنه من الوارد أن يتحرك الغرب بتوقيت معين للدفاع عن الحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان في السودان، ولولا أن ألمانيا تقدم مشروعاً لمساندة السودان في دفع ديونه الخارجية^(٦)، وتلمح بريطانيا بربط الإعانة الخارجية البريطانية بالديمقراطية.^(٧)

- إنه مما يشكل خطراً على التجربة «الديمقراطية» المصرية وجود نظام أصولى على عتبة بابها الخلفى. وإنه ويتهم الإسلام السياسى السودانى بتصدير الثورة الإسلامية إلى شمال أفريقيا وداخل أفريقيا وغيرها ولعل الغرب يهمل الدولة السودانية لدورها في أحداث جنوب الصحراء، حيث تلعب الدولة السودانية دوراً ملحاً في استقرار الأوضاع في إثيوبيا من خلال دعم الجهة الشعبية الإريتريّة اقتصادياً وعسكرياً، بحيث يحتل الساحة في مواجهة بدائل من الجماعات الأولى. ومن ثم تسيطر على مجريات حوار الاستقلال الإريتري.^(٨)

- إن حل مشكلة الجنوب يهم مصر «الولايات المتحدة نيابة عنها» لأهمية الجنوب بسبب منابع النيل وحصّة مصر في مياهه، حيث أصبحت المصائر المائية محور الصراع القادم في المنطقة، فإن السودان بصورة محددة يتعين أن يستلفت النظر. إضافة إلى الموارد الأخرى المتوفرة في السودان ومنها البترول.

- والأهم أن وضع حد لمسار البرنامج فى لحظة معينة يمكن أن يوفر العجينة المناسبة - غياب اليسار وغياب اليمين - الذى يفترض أن يُعدّ النظام الحالى - هو فرصته الأولى والأخيرة على الأقل فى السودان - مما هو واضح للنظام تماماً، ومما يملئ على النظام برنامجه الذى ينشط فى تطبيقه بعنف وقوة، فإذا سقط اليمين، فإن سقوطه سيكون قد سبقه سقوط اليسار. هذا هو الشعار الذى كان معلناً أو متضمناً منذ ١٩٧٠ «فى استاذ كرة القدم» فى أم درمان. غير أن إبداع الحركة الشعبية والقوى الديمقراطية، كان قد استعصى على مرّ عشرين عاماً وأكثر إذ كانت تلك المحاولات قد بدأت بالفعل منذ الاستقلال، بتعديل الدستور المؤقت عام ١٩٦٥ وبإعادة تعديله بعد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٥ لتأكيد الحقوق الدستورية التى كسبتها الحركة الشعبية فى قرار المحكمة العليا فى القضية الدستورية (١٩٦٥) فى ديسمبر ١٩٦٦.

الإسلام السياسى

وتنوعها تـ حـ طـ ر مـ حـ لـ نـ

فيما يتصل بمستقبل وعلاقة الإسلام السياسى - عموماً، والتحولت التاريخية الاقتصادية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط فى قلب المحتوى الكونى لتحولات أوسع وأشمل، يمكن أخذ الإسلام السياسى السودانى - المقتر - مع ذلك فى أكثر من خاصية من خصائصه الموضوعية والذاتية - كنموذج لقيام وصعود أيديولوجية بهدف نشوء متسارع متعاطف، ومخطط له الإستيلاء على سلطة الدولة، وغير ومساندة تبادل الاعتماد الكونى الرأسمالى عابر الحدود. الإقليمى التابع لنظيره متعدد الجنسيات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المشروع الإسلامى السياسى مقضى عليه بسقوطه تكمن عوامله داخل الأيديولوجية السياسية نفسها، رغم اقتداره النسبى المحسوب سياسياً وتنظيمياً. ومن ناحية ثالثة فإن أيديولوجية الإسلام السياسى ولولته مستهدفة ومن خارجها بسبب النشوء المتسارع المفاجئ لتغيرات سلبية غير مواتية لشروط بقاء تلك الأيديولوجية، واستمرارها مؤسسة على لا أهمية الجنوب عموماً، نظراً لإعادة تقسيم الحدود للنظام الكونى الجديد. ومن قلبها جيوبوليتيكا حصاد حرب الخليج الثانية وما تأتى عنها من التحول عن مراكز «ملفقة / مصنعة» سابقة، انتهى دورها أو كاد بانتهاء قيمتها الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، فى

حين بقيت لها قيمة عسكرية مكانية كمستودع لمعسكرات الجيوش الأجنبية في المنطقة. وحسب، برضا، وطلب تلك المراكز أو بعدم رضاها.

إن جيوبوليتيكا حصاد حرب الخليج الثانية تتركز حول الطاقة «البترول والماء». فلما كانت طاقة المنطقة، منطقة الخليج من البترول في عائداته ورأسمالياته الموظفة في الخارج، والماء قد شح أو بُدِّ استهتاراً أو غطرسة أو إنعاضاً أو قصداً، فإن جيوبوليتيكا الفترة السابقة على حرب الخليج الثانية، لا تستوى، وجيوبوليتيكا الفترة اللاحقة لحرب الخليج الثانية من ناحية. إن حرب الخليج الأولى والثانية قد انتهيا باتجاه الاستغناء، بعد تآكل «الغنى» في منطقة الخليج المكلفة الآن بعد أن استُحلبت حتى آخر ما لديها تقريباً، فأنتت بأن تصبح عبئاً ومسئولية.

إن ثمت بعدين معلنان أو خافيان أو مخفيان من حرب الخليج الثانية وهما:
إن الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط أخذت في الهبوط، أولاً من ناحية الثروة - بعدما حُجِّمت نهائياً لصالح الولايات المتحدة، أو بيوكلاتها - وثانياً من ناحية مشكلات الصراع القادم والمتصور حول الماء.

إن نهاية الحرب الباردة كانت قد انتهت معها «استراتيجية» وأهمية السعودية وإسرائيل كولايتين ثيولوجيتين معاديتين للشيعوية باسم الأديان أو بالسخرى السياسية أو كلاهما. (٥).

إن المسار الاقتصادي السياسي للمخطط الجيوبوليتيكي السابق على خريف ١٩٨٩، وما بعد ذلك، كان قد أثمر نتائج مجددة في الحقيقة والواقع، فرضت قسراً على اقتصاديات الدول الفقيرة - أو المستفجرة، بحيث أصبحت فاقدة الأهمية على كل حال، ومن ثم يمكن إهمال شأنها إلى حين يطول أو يقصر بغير أن يخلق ذلك قضية ملحة.

ومن أهم ظواهر هذا المسار القضاء شبه المطلق على أى شكل من أشكال الاقتصاد المستقل، ومع ذلك، وكمغفير تابع - يلا فكاك - الاستقلال السياسي وحرية القرار عن طريق المحاصرة الاقتصادية / السياسية. ذلك إن كل من الانتاج للتصدير وتصدير العمالة من أجل أرباح أو مكتسبات العملة الصعبة، كانا بنورهما قد قضيا بصورة بارزة على المشاركة الشعبية في القرار تاركاً الدولة نفسها في عزلة، سهل معها تطويعها أو كسرها، عسكرية كانت أو ديمقراطية، من خلال رأس المال عابر الحدود «العربي» التابع، إبان كل من نشوئه الزاهر «١٩٧٢» وسقوطه المريع «١٩٩٠» والغرب يدرك ذلك جيداً فاشد ما يزعج الغرب «الولايات المتحدة» الانتفاضات الشعبية، وتبلور التناقضات. وتتفق الولايات المتحدة

البلدين لتحديد، وكسر مسار التناقضات، حتى لا تستوى الشروط والشروط المسبقة للثورة. ويتضح ذلك كما أشرنا في كل من ممارسات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، فداخلياً يتم كل ما من شأنه إحباط الحوار، وشن الحركات الشعبية «المطلبية واليسار» وبشراء أقسام من العمال، وغيرهم، لصالح التأييد «الشعبي» للثورة المضادة والعنوان، وخارجياً، تنصب المعونات والقروض والهبات على مشروع التنمية الرأسمالية اقتصادياً وسياسياً، وتوظف المعونة الغذائية كسلاح للضغط على الدول ولبناء شرائح ومجموعات سلطوية على حساب الشرائح الديمقراطية والمجاميع الشعبية.

وتتصل سيرة الإسلام السياسى فى السودان، أما قصداً فى إطار روتين الحرب الباردة أو مصادفةً، فليس وارداً أن تصيب المخططات دائماً. بل الواقع أن دواعى العشم التاريخى تكمن، إما فى الحركات الشعبية الديمقراطية، من إنجاز هدف شعبى ديمقراطى، أو تنأتى من الأخطاء وسوء التقدير والفشل، الذى تمنى به مخططات الغرب «الولايات المتحدة» فى لحظة أو أخرى من تنفيذ المخطط المعين. والمراقب للأحداث فى العشرين عاماً الماضية يلاحظ أن جملة من المخططات الأمريكية فى العالم الثالث والرابع ارتدت على أعقابها، أو تفجرت متنكسة على ذاتها على الرغم من الاقتدار العسكرى ودورة المعلومات.

المهم أن الشروط المسبقة للصعود الصاروخى الاقتصادى، ثم السياسى للإسلام السياسى، لا يمكن فك ارتباطه تاريخياً «منذ منتصف الثمانينيات» من مخططات الحرب الباردة. فإن يصبح الإسلام السياسى اليوم، قنبلة زمنية أو «جيباً» متفجراً فى غير زمانه ومكانه بعد انتهاء الحرب الباردة، ونشوء المقولات غير المعرفة للنظام الكونى الجديد، فإن الحلول المطروحة للقضاء عليه لا تخرج عن مسلسل وأطروحات وتطبيقات برنامج الغرب «الولايات المتحدة» مما اتضحت ملامحه بصورة كافية جداً لافتراض إن الدور الآن أتى وبصورة متسارعة لتطبيق وتنفيذ السيناريو على السودان. وإن الإسلام السياسى السودانى يدرك ذلك ويعمل بجنون على مواجهته وإحباطه، إذ لا سرّ هناك حول المتوقع حدوثه فى السودان، وقرب حدوث ما سيحدث بصورة وشيكة جداً ولا يؤخر هذا الحدث بين لحظة وأخرى غير :

- محاولات مواجهة ما سيحدث من قبل النظام الحالى، مما يبدو كأنه مرة يؤجل - ولو قليلاً وقوم الأمر، ومرة يعجل بحدوثه بسبب تلك المحاولات التى لا تترك خياراً غير ما سيحدث مؤكداً.

- محاولة القوى الخارجية بمقاومات إقليمية وعالمية تقليدية ومستحدثة، مستفيدة من مترتبات حرب الخليج الثانية وتحالفاتها، فى إطار مشروع السلام للشرق الأوسط فى إحداث الأحداث القادمة.

- الأهمية الصاعدة للسودان خارج إطار المقولات التقليدية الإقليمية السابقة، وممارساتها التاريخية، وداخل شروط وضرورات النظام الكونى الجديد من حيث توفر الموارد البترول والماء. وينبغى الانتباه باهتمام لتعاظم دور الماء فى المسار السابق، ومترتبات السيناريو اللاحق فى أفريقيا - على الأقل - ولقد ارتبط الماء والديمقراطية فى المشاريع الهيدرولوجية العظيمة، مثل خزان كالوراباسا الموزمبيقى، وخزان لاسوتو وأنجولا.... كما كان قد ارتبط بالتسلط والطغيان القوي.

أحوال التعددية والديمقراطية

يبدو باجماع قرائن الأحوال الآتية، أن البرنامج الاشتراكى، الذى يدونه لا معنى ولا محتوى للديمقراطية، ولا سبيل لتعددية حزبية، محسوبة بآية حال - مقضياً عليه. بابتداء من دولة الرفاهية، وإعادة التوزيع فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية وأطروحات اليسار فى المعارضة وانتهاءً بالنظم التى تحاول أن تبنى الاشتراكية فى المجتمعات النامية، وبالنظم الاشتراكية فى أوروبا الغربية، ينكسر الخط البيانى لإعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية. من ناحية، ومن ناحية أخرى يطرح الغرب (الولايات المتحدة) مشروع التعددية الحزبية وحقوق الإنسان، فى غياب علنى وشامل، لآية مشاركة شعبية مما يفرغ الديمقراطية والحرية من محتوياتها الاقتصادية. ويمنطق صورى وحسب، يصبح هذا التجاور فى الطرح مصادرة على المطلوب، فى أكثر الأساطير تدويلاً. ذلك أن الديمقراطية السياسية عاطلة عن الديمقراطية الاقتصادية ما هى إلا أفيمون قد يأخذ القلب لوقت ما كالطيران بجناح واحد.

ونظراً لنشوء هذا السيناريو عبر السبعينيات والثمانينيات وإلى اليوم، يتضح مؤكداً

أن:

- رويئساً منظماً لاستنزاف مركز للموارد والثروات القومية قد تم تماماً، وآخر تفاصيله الإفقار والتجويع لأغلبية من العالم بما فيهم أعداد متزايدة من الأفراد فى العوالم الرأسمالية الصناعية، وتحت شعارات مفصلة للمجتمعات ما بعد الرأسمالية ما بعد الصناعية اللاتطبيقية.

- الثروة والقوة تتركزان في أيدي أقل فأقل لدى طبقات متوالة وقد دولت كل من القوة

والثروة.

ففي الغرب نفسه يبلغ عدد الفقراء في أوروبا الغربية، وفي الولايات المتحدة ٢٠ مليوناً، حيث لم يعد، الفقر نسبياً، كما كان بل انخفضت مستويات المعيشة لدى أقسام واسعة من الأفراد إلى معدلات العوالم الثالثة والرابعة، إذ تنخفض العمالة وتنكمش أسواق العمل تبعاً بطرد مئات من العاملين فأرقام السنوات القليلة الماضية (٥٠ ألف فرصة عمل في ولاية نيويورك وحدها مثلاً)، ويعجز ٢٢٠ ألف بريطاني عن سداد الرهن على العقار، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم نصف مليون عان ٢٠٠٠، وتتخطى ٢٠٠ عائلة من مساكنها يومياً، مما بلغ ٥٠ ألف عائلة عام ١٩٩٠ و ١٤٠ ألف عائلة فقدوا عقارهم حتى الآن.

وتبلغ إحصاءات البطالة أرقاماً فلكية، إذ يعفى ٢٠٠ مشروع أو شركة صغيرة يومياً ويخصص القطاع العام، بما يلقي بإعداد متزايدة إلى المنافسة في سوق عمل متناقص الفرص، يضاف إلى ما يقارب ٣ ملايين عاطل بواقع ٢٥٠ ألف عام ١٩٩١.

وتقوم الدولة بإصدار التشريعات العمالية لأصحاب العمل تبعاً. وقد أصدرت الدولة البريطانية ٧٠ شريعة من التشريعات العمالية التي تستهدف حقوق العاملين.

إن هذه الأرقام وحدها بشروطاً وشروط مسبقة لمشاريع العنوان الخارجي والعلول العسكرية، حيث بلغت نسبة الجنود في الوحدات البريطانية في حرب الخليج الثانية من الاسكتلنديين ٤٠٪ تحت وطأة البطالة. ويتم مقاومة شعبية واسعة لتخفيض ميزانيات الدفاع بقهر العطالة المتزايدة، كما تلقى برامج الثورة المضادة معارضة لجنون أطروحات الدفاع عن أسواق العمل، والتصدير لحساب عمليات إفقار متعاضم في كل مكان بدرجات متزايدة وكم لا يُحد.

إن رد الفعل لأصولية الاثوية في تلقائيتها التاريخية أصولي ولا متحفظ في عدائه الجنوني، المتجاوز للحس والضمير الطبقين، وفي غلوائه العارم كمرحلة وحسب يرد الفعل ذاك إلى نفسه، إذ تصاب المجموعات بشيء مثل فقدان الذاكرة الجماعي، إزاء تاريخ الرأسمالية الطويل في الاستلاب، وإن غياب الضمير الطبقي في الحركات الإثنية والقومية والبنية المؤقت، ما هو إلا مرحلة في الاحتجاج وحسب. إذ كيف يتأتى أن تتراجع فجأة معارضة اتصلت منذ الحركات التطهيرية الأولى للرأسمالية، لرأسمالية تتفاقم غلواؤها وسطوتها. إن أطروحات

التعددية الحزبية وحقوق الإنسان هي مفالطة تاريخية اقتصادية سياسية، تتكشف الآن تباعاً كإجابة للقوة الدولة، لأقلية من أثرياء الكون وساسته. وإن ما هو أوت غالب كالتاريخ ولا راد له وإن كان يضمن رهيب. إن إحصاءات الإفقار الجماعي هي حصاد الاستعداد الجماعي للأغلبية في كل مكان باسم العداء للشعبوية والاشتراكية وغيرها من الدعوى المفصلة مما لايزيد أو ينقص قليلاً أو كثيراً عن استلاب لحساب أقلية فائقة الثروة، عالمية القوة والسطوة.

فحيث تتركز الثروة في أيدي أقل فاقل تتركز السلطة والقوة في أيدي أقل فاقل، وإن المحتوى الموضوعي التاريخي لهذه العملية ليس غير الاستلاب الجماعي لحساب السطوة الأصولية، وبالتالي فإن ردود الفعل الجماعية للاستلاب الجماعي، مما قد يورث إشكالاً من غياب اللب يأخذ إشكالاً من العنف القومي والاثني والديني. إن الحركات القومية والاثنية والدينية أصولية في رد فعلها غير المتأنى لأصولية السطوة المؤسسة على تمويل الثروة.

من المقطوع به أن مفهوم أو تعريف النظام الكوني الجديد ليس واضحاً حتى لدى أصحابه، الولايات المتحدة، وهو ليس شعاراً جديداً، فقد كان ريجان - وكان ترومان من قبله - قد خلق هذا الشعار لسريلة السياسة الدولية في أحابيل اللغة المفصلة. إن التحولات الجديدة اللاحقة لنهاية الحرب الباردة، واحتمالات النشوء الفعلي تباعاً لمحاور وأقطاب جديدة وفق السياسة الواقعية لكل من أوروبا القلعة واليابان من ناحية، في امتداداتها السابقة على سقوط إمبراطوريتها في الحرب العالمية الثانية، في تشكل حلف جنوب الباسفيك ونافتا، وحلف أمريكا الشمالية للتجارة الحرة يفتتا عبر صراعات حلف برجوانى لاتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية الحرة اللامتناهية. كل ذلك مما يمكن إدراجه تحت الأجندة غير المعلنة غير المحدودة البندول لحرب الخليج الثانية بوصفها حرباً عالمية بحق، على الرغم من أو بسبب خصوصية موقعها.

ولما كان تبادل الاعتماد الكوني واقعاً لا يمكن تجاوزه تحليلاً ونتائجاً، ولما كان السودان «الدولة» طرفاً وامتداداً، وفاعلاً ومفعولاً به، مسلوباً حرية قراره عسفاً أو بإرادته المستلبة تاريخياً وسياسياً واقتصادياً فإن احتياجات الأحداث الإقليميه والكونية تأخذ معها، ويستجيب لها كطرف في الاعتراك الدائر حول تقسيم وإعادة تقسيم مناطق واستراتيجيات القوة العسكرية والنفوذ الأيديولوجي المؤسس على الاقتدار الاقتصادي.

ويبدو الاعتراك فيما يدور حول:

- السيطرة على ما تبقى من الطاقة في المنطقة، وإدارة استثماراتها لصالح القوة العظمى «العسكرية» المتبقية في عالم أحادى القوة «مؤقتاً» ليس مدعشاً أن يضغط على الأوبك حتى ترفع معدلات إنتاجها فينخفض سعر البترول انقذاً لاقتصاد الولايات المتحدة وتخفيفاً للمشكلات الداخلية التي وصلت حد الأزمة المهددة، بمصنع المخرنات، وكارثة التطعيم، ويخطر البطالة وانهيار البيوت المالية والصناعات الكبرى.

- السيطرة على ثروات المنطقة عبر الإنفاق العسكري لحرب الخليج الثانية، ومترتباتها في الاتفاقيات العسكرية الاقتصادية التي تجعل الخليج العربي ولوله مجرد امتدادات استراتيجية للولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية.

- محاولة وضع المانيا واليابان اللتين تستوردان حوالى ثلث احتياجاتهما من البترول من المنطقة تحت رحمة، وسيطرة دولة متفردة بالسلطة، بحيث يسهل ضفطهما إن أمكن من أجل مزيد من الاستثمارات والعمالة.

- السيطرة على سوق الخليج من خلال عطاءات البناء والتعمير، لما بعد الحرب مما تؤكد الإحصاءات الأخيرة أنه «محلّيات فم» الحلفاء من الرشاوى للمشاركة في الحرب يفوق ثروات بعض تلك الدول، بدون حسابات للثروات الخاصة للأمرء والملوك، مما يدفع بعضها للاستدانة من أسواق المال العالمية.

هذا وإن تسوية الخارطة الجيوسياسية تسوية نهائية أو شبه نهائية «مؤقتاً» يعود إلى الأهمية الخاصة للمنطقة في الفترة الحالية واللاحقة فوراً وذلك بسبب:

- الموقع الاستراتيجي في حزام الأحلاف العسكرية المتصل عبر جنوب شرقى آسيا إلى منطقة الباسفيك وخاصة عقب نهاية الاتفاقية العسكرية للقاعدة الأمريكية في الفلبين زيادة على المرات المائية كمعبر لامتدادات محتملة بنشوء فراغ انحلال الدولة السوفيتية في الجمهوريات الآسيوية وفي أفغانستان.

- يشكل الماء - زيادة على الثروات الأخرى - عنصر الصراع القادم في المنطقة، ولا يملك الغرب - الولايات المتحدة - المغامرة بما قد يشكل دافعاً لحرب جديدة في المنطقة بين إسرائيل والدول العربية، وخاصة وسيناريو حل المشكلات الإقليمية يكاد يترك منتهاه، أو يينو كذلك بمحاولات حل القضية الفلسطينية في محادثات السلام بقهرية معلنة، على رؤوس الأشهاد.

وينبغي تأمل المضمون الحقيقي لهذا السيناريو بدون الوقوع في الخطر المحقق لوهم أن الأمر مطلوب لذاته. ثمة مشابهة في مسلسل استقلال نول العالم الثالث سياسياً تبعاً في الستينيات مع البقاء واستمرار تبادل الاعتماد الاقتصادي لتفادي احتمالات تبلور التناقضات، وأسباب السخط الشعبي والانتفاضات مما يزعج الغرب والولايات المتحدة. وما الشرطية الديمقراطية وحل المشكلات الإقليمية غير إعادة عرض في ظروف مشابهة.

- كان قد تعمّن على رأس المال البترولي منذ السبعينيات عقب ثورة البترول «١٩٧٣» وبسبب انتهازية نزوحه أو طواعية نزوحه، نحو الخارج أن يزود البنوك والمصارف الغربية، بالدائع والراسماليات، مما عزز الدور المالي - المصرفي - الريحي لرأس المال عابر الحدود، زيادة على الاستثمارات الصناعية والخدمية مما يخلق شروطاً للعماله «ويسهم في حل المشكلات الاقتصادية المحلية في الغرب، ومن ثم يشكل علة أوكسجين ضرورية صناعية للاقتصاد الغربي - بريطانيا والولايات المتحدة - في أزمته التي لا فكاك منها، مهددة بنورها بنهاية اليمين الجديد لحساب يمين أكثر تطرفاً، أو بنشوء الشروط المسبقة للسخط في كل مكان.

وكانت منطقة الخليج قد حصّلت على الدور المعادل أو المكافئ لنور الغرب إقليمياً وبالإكالة عن الغرب في استيعاب / ضرب / منح / منع المساعدة والمعونات، ومن ثم وضع الدول المحيطة في «جيب» الأخ الأكبر الإقليمي وهو نور يشكل ويخلق في كل مكان في منظومة تبادل الاعتماد الكوني ويوفر إحدى آلياته التي يلاحظها الناس في كل مكان. فمن صعب هذه الآلية تعديداً تأتت ترتت الشروط المسبقة لنشوء الإسلام السياسي كأيديولوجية مصدرة، تأسست على الزراع المؤسد لسياساته وممارسات المعونات والديون الخارجية المهلكة حد الدمار الاقتصادي الكامل.

الإحلال الثقافي

كانت منطقة الخليج قد وفرت سوق العمل للملايين العاملين العرب وغيرهم حيث أعاد سوق العمل الخليجي الضغط على أسواق العمل الأوروبية عندما اشتدت عوامل الطرد الداخلية. كما كان السوق والاستثمارات والقروض قد حولت تلك البلدان إلى توابع يسهل الضغط عليها وتطويعها، وغزوها ثقافياً، وأيديولوجياً وسياسياً، مما أحل ثقافات وأيديولوجيات

وسياسات الهوامش التقليدية المحافظة أو الرجعية محل ثقافات وأيديولوجيات وسياسات المراكز الإقليمية التاريخية التقليدية - القاهرة - دمشق - بيروت وغيرها من المراكز الحضارية التاريخية.

لقد شهدت السبعينيات والثمانينيات هذا الإحلال العنيف للآثر الثقافى / الأيديولوجى/ السياسى / الاقتصادى / المحافظ أو الرجعى المنكفى تقاعلى النتيجة مكان المؤثرات الثقافية. الأيديولوجية / التنظيمية / السياسية / والاقتصادية المتقدمة، والمعاصرة للعالم من خلال العضلة الرأسمالية للهوامش على حساب القوة الحضارية الثقافية الأيديولوجية التنظيمية التاريخية التقليدية فى المنطقة. وهذه العملية ليست محصورة فى الإقليم العربى وحده فقد شهد هذا القرن ومنذ الحرب العالمية الثانية تحديداً الإحلال العنيف لثقافات الهوامش فى امتدادات الإمبراطوريات السابقة على الحريين العالميتين على مستوى كونى فى «هاوية» الابتذال الفنى والفكرى وثقافة الكركاكولا ونظائرها العريقة.

وإذ يرتفع سعر المنتج الثقافى الفكرى الجيد أو تطرده السلع الثقافية الفكرية الرديئة، من سوق الانتاج والتوزيع والاستهلاك، تتفرد ثقافات الهوامش بالعرض والاستهلاك فى غياب المفكرين ومنتجى الثقافات الجيدة.

وينعكس هذا المنوال بالطبع على الإنتاج الفكرى الأيديولوجى / التنظيمى / السياسى/ الحضارى /، ولو على المستوى ارتفاع تكلفة ومنافسة النوريات والصحف المحتكرة لنول «بتروولية بعينها» بإغراق السوق بالإنتاج الفكرى محافظ المحتوى، والفنى المبتذل والسياسى المتطرف أو «المعتدل» فى أفضل الأحوال فى مجمله. وإذ تنكس المؤلفات على الأرضة موحية بحركة فكرية واسعة وديمقراطية التعبير، ينزوى الإنتاج الجيد أو تخرجه قوى السوق من السوق، فيما يتتناقص القراء وترتفع الأمية السياسية والفنية والذوقية الحقيقية فى أحسن الفروض، أو بالنفى الثقافى المكانى والتنظيمى للمفكرين أو «بالإبادة الثقافية» باسم محاربة إسفاف يخالف الدين الإسلامى والشريعة، بمباركة دول الهوامش التى تخلق اختلاقاً لتقوم بدور، إذ تختل موقعاً شبه استعمارى. ويصاحب الضغوط المشوهة والمدمرة من قبل النول شبه المستعمرة «بكسر الميم» ملفقة المركزية ضغط من المراكز المتروبوليتانية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وعن طريق العون الدولى والديون الخارجية وسياسات العون الغذائى، حيث فقدت دول استقلالية قرارها بسبب الإفقار المنظم للنول المستعمرة الفنية حضارياً وتاريخياً. وسياسياً وتنظيمياً وذات إرث ديمقراطى مواكب لحركة التاريخ الإنسانى النشوى فى مجمله وقبل انكسار خط بيان هذا النشوء.

الإفقار الاقتصادي - المجتمع وعزلة الدولة

وإذ يضاف الإفقار «الاقتصادي» - الاجتماعي» إلى الضغط المتزايد على الموارد وسوء التخطيط المدبر أو الموروث الزراعي / التتموى مع فساد أجهزة الدولة - الخدمة المدنية - البيروقراطية السرطانية يؤتى على القليل المتوفر من تقاليد الخدمة المدنية بالفساد فيه فيضيف إلى ضعف الإنتاجية تاريخي الأصل والمسار المنحدر عن المفهوم التقليدي للدولة لدى معظم الأفراد.

إن مفهوم الدولة منذ أقدم العصور متأصلاً في أذهان الأفراد في كل مكان، وكئنه صنو أو مرادف للقهر والاستبداد إلا في فترات نادرة ومتقطع، إبان عهود وفرة حقيقية أو مصطنعة. إذ غالباً ما كانت الدولة مقتصرة على سلطة أقلية أجنبية. ففي المجتمعات التقليدية ما قبل الصناعية كانت الدولة أما غازية «الدويلات المحلية الصغيرة» أو ممثلة لفرقة تاريخيين أو فعليين، أو دخيلة الأيديولوجية نهمة في استلاب الخراج، أو الفائض متصلة بالقمع الفكري والعسكري، أكثر من التحالفات والتراضى. ويقع الحد الفاصل بين «تغريب» الدولة من قبل الأفراد وبين دولة المواطنة على مشارف تدخل الدولة لصالح الأفراد من خلال التوزيع وإعادة الإنتاج وإعادة التوزيع، مما يحدث على حساب المنتجين أنفسهم إذ ينتجون المجتمع «مجموعات السلطة وأنفسهم»، وإن الدولة التي تعجز عن أو تتعالى على الآليات التاريخية للشروط المسبقة لإعادة إنتاج مجتمع مشترك - حتى إذا كان هنا المجتمع غير متشارك بصورة عادلة في إعادة الاقتصام للفائض أو (حتى فارقاً في إعادة التوزيع) تعجز عن أبسط مبررات وجودها، فأكثر إعدامات السلطة بدواة كان قد تولى أمرها منذ قديم الزمان طاقم الترشيح العتيق للسلطة من أساطير وعقائد اثنية مؤسس على التشارك في شيء من اشتراكية التوزيع وإعادة التوزيع والاستهلاك، لأكثر ولا أقل، مهما كانت السلطة مغربة أو نائية المركزية، فغالباً ما كانت الدولة المركزية بهذا الوصف النوعي عبر تاريخها «الرسمي» في السودان. فلم تكن الدولة المركزية تعنى الأفراد المنتجين في شيء إذ كانت لهم في الأرياف والبدوى بولهم القبلية العشيرية / الصوفية / الريفية / البدوية، مؤسسة على القرابة والجوار والنسب، وتبادلية المنافع والدفاع من خلال اقتسام الربح والخراج والشونات والآبار، وفي الاقطاع الأوروى وغير الأوروى ما يتصل بتلك التنظيمات الاقتصادية السياسية ذات الأبعاد الأبوية الشعائرية. الطقسية «الساترة» للقهر الاستلابي، والمبررة له معاً بالأيديولوجيات العرقية /

الاشية العبادية السلفية والأصل المشترك زائفاً أو حقيقياً. يتجاوز والترشيد الإسطوري السلطوى تبادلاً للمنافع الحقيقية والمتوهمة لتبرير سلطة السلطويين والحفاظ عليها، غير أن السلطة ما كانت لتبقى لمن عليها إلا بضمان إعادة توزيع من نوع ما لإعادة انتاج المجتمع. وإلا نهب المبرر الأعظم لسلطة تتحدّر أصلاً من حكام / آلهة. يقبلون مع ذلك حكم الشعب فيهم إذا عجزوا عن أن يجعلوا النهر يفيض والمطر ينزل فإن دولة تعجز عن ذلك ما كانت لتملك أن تقف خارج الزمان «المكان» طويلاً. إن المظاهر الشعبية النازعة نحو الماضي، والعادات والتقاليد والحكمة الشعبية والدينية في محاولات المجموعات المستقرة المقهورة للاستئصاء على الانكسار العام والخاص في مناويتها المتواترة عبر التاريخ السوداني تؤنّن بطبيعتها وتراكماتها بوشوك الانتفاضات التي تكاد ألا تُبقى شيئاً في طريقها. إن غايتها كانت دائماً إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل «المن» والفرق بين إعادة إنتاج الحلم الخاص والعالم بتمثيل الماضي والتقاليد والإنجازات العامة والخاصة والمجتمعية وبين أطروحات تناق الحلول ولا تطالها، وتفاقم من فوضى الأشياء مع تناقص حصّة أغلبية الأفراد من السلع المادية والاستهلاك الضروري باسم مشاريع قومية وبنينية لا يؤتى حصانها إلا للأقلية لا يؤنّن إلا بخطر قد لا يقف في طريقه شيء.

إن شئت ضرورة للمفارقة جديلاً بين الحركات الدينية السياسية في المنطقة العربية. إذ لا يستوى تجميع جبهة إنقاذ الجزائر أو الإخوان المسلمين في اليمن أو في تونس إلا بقدر تواطؤهما مع الأعداء المشتركين لشعوب المنطقة، وسباق العمالة لواحد أو آخر من القائمين على دور الأخ الأكبر في المنطقة.

فمع طموحات التوسع الذي كانت قد أطلقت عقاله مترتبات حرب الخليج الثانية، نشأ فراغ «أخوى» قد تحاول إيران ملئه ببناء مواقع قوة تساعد على اقتسامات إقليمية جديدة عن طريق الجعول وفك الأموال المجمدة نتيجة الإفراج عن الرهائن الغربيين، مما يبدو - على السطح على الأقل - قليل أو عديم الفائدة لمصالح إدارة تبادل الاعتماد الكوني أنياً وحيث يطرح سيناريو التعددية الحزبية وحقوق الإنسان كشرطية ديمقراطية للاستثمارات والمعونات الخارجية، وتخفيض الديون فإن دول اليمن الجديد في كل مكان تفاضل بغباء تاريخي وأيديولوجي بين العزلة المميّنة والخراب الاقتصادي «بين الوقوف منفردة في مواجهة العنف الشعبي القادم بلا محال أو الإذعان المهين أو كلاهما معاً» فانرسا - بولندا، ويلنسن - روسيا.. وغيرهما في العالم الأول والثاني والثالث على السواء. ولا ينقذ مجتمع كالسودان غير

برنامج الكفاية الذاتية مؤسس على مشاركة شعبية لمنتجين من أجل السوق المحلي أكثر من التصدير يتشاركون إعادة توزيع أقرب ما تكون إلى العدالة. أى ديمقراطية سياسية تضمها ديمقراطية اقتصادية.

هوامش

- (١) Safwat 1989.
- (٢) Miliband 1969.
- (٣) انظر Hertner et al 1986.
- (٤) Casson ص ٥٧.
- (٥) انظر The Independent, 26,4, Sunday 1990.
- (٦) اجتماع مجموعة السبعة Croup of Seven الذي انعقد في مايو ١٩٩٠.
- (٧) تصريحات ليندا تشوكر وزيرة المساعدات الخارجية وتصريحات جون ميجور في اجتماع دول الكومنولث في هاراري أكتوبر ١٩٩١.

المراجع العربية

١ - الكتب

- ١ - السمعوني، عثمان عبد الله (١٩٧٠) نبتة وعرى في بلاد كوش، بحث في تاريخ السودان القديم، الكراصة ٧، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.
- ٢ - النقيب، خلدون حسن (١٩٨٧) المجتمع والدولة في الجزيرة العربية «من منظور مختلف»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ٣ - القعنى، سيد محمد (١٩٨٨) مدخل إلى فهم الميثولوجيا التوراتية، الكرمل، العدد ٣٠، نيقوسيا، قبرص.
- ٤ - أندرييف، ي. ل (١٩٧٧) التنمية للاراسمالية : البلدان والمجتمعات النامية، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتى.
- ٥ - تقارير الاستخبارات المصرية (١٨٨٠ - ١٨٨٩)، دار الوثائق المركزية، الخرطوم، السودان.
- ٦ - حسن، موسى المبارك (بلا تاريخ) تاريخ دارفور السياسى ١٨٨٢ - ١٨٨٩، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم السودان.
- ٧ - روزنتال، ح. ب (١٩٨١) الموسوعة الفلسفية، وضع عدد من العلماء والاكاديميين السوفيات، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
- ٨ - زكريا، فؤاد (١٩٨٤) مجلة موقف، كتاب غير نوى، العدد ٢، مارس ١٩٨٤.
- ٩ - سعد، أحمد صادق (١٩٨٠) تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى إلى النمط الراسمالي، السلسلة التاريخية، تاريخ العرب الاجتماعى، دار الحداث، بيروت، لبنان.
- ١٠ - صفوت، خديجة (١٩٨٩) البعد الأيكولوجى للأيديولوجية : الجمعية العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، مصر.
- ١١ - صفوت، خديجة (١٩٩٠) الدين في المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ١٢ - غانم، عادل (١٩٨٦) الهياكل الاجتماعية السياسية والتنمية : النموذج المصرى للدولة الراسمالية التابعة، دراسات في الاقتصاد والتغيرات الطبقية فى مصر، بيروت، لبنان.
- ١٣ - مجموعة من التقديمين المغاربة (١٩٧٣) الصراع الطبقي فى المغرب، مطبعة ابن خلدون.
- ١٤ - محافظة، على (١٩٨٥) موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥، بيروت، لبنان.
- ١٥ - مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٧) دراسات فى الحركة التقدمية العربية «من جامعة الامم

- المتحدة، من مكتبة المستقبلات العربية البديلة : الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، بيروت، لبنان.
- ١٦ - مروة، حسين (١٩٧٩) النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، الجزء الأول والثاني، دار المعارف، بيروت، لبنان.
- ١٧ - موسى، إبراهيم محمد حاج (١٩٧١) التجربة الديمقراطية ونظم الحكم في السودان - مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر.

ب - المطويات

- ١٨ - السودان، القاهرة، مصر، 20/ 6/ 1991. السنة الأولى العدد (21) القبس، الكويت، ٢٦ / ٣ / ١٩٩٠. صفوت - خديجة : (1974) .
- ١٩ - النقيب، خلدون : 1987 - المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية - بيروت.
- ٢٠ - الشرجي، قائد 1990 : القرية والدولة في المجتمع اليمني القاهرة.
- ٢١ - صفوت ، خديجة : الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتعليم في السودان دراسة في ظاهرة السلطة والقيادة منذ الفونج من نشوء الإدارة الأهلية والاستقلال : رسالة ماجستير 1974 - غير منشورة.
- ٢٢ - صفوت، خديجة : غير منشور المشروع الاشتراكي ورأس المال الهارب.
- ٢٣ - صفوت، خديجة - غير منشور - اليمن الجديد والمشروع الاشتراكي.

المراجع الأجنبية

- Abdulla, Ahmed (1987) in IFFA Conference on the Impact of imf AND World Bank on the People of Africa; the Case of Egypt.
- Adam W.Y (1977) Nubia : a corridor to Africa ; London.
- Alavi H. et tal : 1985 : Capitalism and Colonial Production London.
- Al Tayeb Gala eddin : 1989 : Industry of Peripheral Capitalism in the Sudan : a Geographical Analysis. Univ. of khartoum Press.
- Amin,s. (1976) Unequal Development ; An Essay on the social formations of peripheral capital : New York; Africa Watch : (1989).
- Attyia E. (1936) An Arab Tells His story : Oxford.
- Bennett J. and susan George : the Hunger Machine :Oxford.
- Bakheit GMA : (1968) British Administration and sudanese Nationalism; Unpublished PH. D. Monograph; Cambridge university.
- Block F (1978): Marxist Theory of the state and World system Analysis in Kaplan Barbara Hockney ed. Social Change in the Capitalist system. london.
- Bird, Garaham : See ODA Working Paper No. 46.
- Bushra El S.M. (1971) Towns in the sudan in the 18 th. and 19th. centuries in sudan Nates and Records Vol. LII No. 52 pp. 63 - 70.
- Callinicos, Alex (1989) : Against Post Modernism : A Marxist Critique : London.
- Cabral Amilcar : (1964, 66, 69) Discussions and correspondence.
- Clarke D. (ed.) (1982) : The Cambridge Dictionary of Africa Voll I and II London.
- Chomsky, Naom : (1990) : Coercion by Persuasion : London.

Cornia, Giovanni Andrea & Richard Jolly and Francis Stewart : (eds) : 1988 :Adjustment with a Human Face; Protecting the Vulnerable and Promoting Growth : Oxford.

Dodds - Parker, Sir Douglas; Interview in 1979 in London.

Durkheim Emile : 1912; On Religion : london

Durkheim E. in Malinowski

Egyptian Intelligence Reports : 1885 - 89 - Bound Volumes at sudan Central Archives; Khartoum.

Entelis pJ : 1986 Algeria : the Revolution Institutionalised; Croom Helm Row

Fanon F. (1985 : The wretched of the Earth : London

Fanons S. In IFFA 1987 Conference on the Impact of IMF and world Bank on the people of Africa : the case of sudan. the

Findlay AMS and A Findlay : 1982 Tunisia; Bibliographical Series Vol 33 oxford.

Frank AG. (1984 : critique and anti - critique : Essays on Dependence and Refomism; New York.

Freidmann Jonathan 1977; Asiatic systems. structures and contradictions in the evaluation of Asiatic social formations a ph. D. Thesis, University of Columbia USA; Microfiches.

George susan : 1988 Debts, Dollars and Financial crisis : panel at sheffield conference on presidents and present dangers: US

Glock and stark : (1969) Religion and sociery in Tension; Chicago.

Glucksmann; Christine B/ 1980 : Gramsci and the State; London.

Gosh, J : 1986; in p . Hertner and G, Jones (ed)

Haycock B>C . 1968 . Towards a Better Understanding of the kingdom of cush : (Napata - Meroe) sudan Notes and Records (SNR) Vol . XL IX No 49 pp : 1 - 16.

Haycock B.C. 1972 Medieval Nubia In the perspective of sudanese History : SNR; Vol LIII no 53 pp : 18 - 35.

Hayter T. 1986 : Aid; Rhetoric and Reality : London

Hertner p and G. Jones (Eds.); 1986 Multinationals : Theory and History

Gower publisher, England.

IFFA 1987 Conference : the Impact of the IMF and World Bank on the people of Africa City University : london

Independent Humanitarian Issues Report; 1980; Indigenous people; A global Quest for Justice : London

Jalee p. (1970) How Capitalism works : Monthly Review press.

Jackson s. 1926 : osman Digna : London

Johnson paul; 1984 : A History of the Modern world; from 1971 to the 1980 s. London.

khan khushi ed. (1986 : Multinational of the south. New Actors in the International Economy : London.

kiernan Victor 1980 : Lords of the Human kinds : London.

killick, Tony : 1990 : see ODA Workin Paper No 36.

killick and associated : 1991 : See ODA Working Paper No. 47.

Magdoff (1992) In R. Miliband and Leo panitch.

Magdoff, Harry; 1978 : Imperialism from the Colonial Age to the present : Monthly Review N. York.

Magdoff, Harry : 1969 : The Age of Imperialism : The Economics of US Foreign Policy. MR. New York.

Magdoff : Harry : 1988 : Imperialism in the 1990 s. April 22 - 24. 1988.

Malinowski B. (1948 : Magic, science and religion : souvenir Press.

Mishra Rakesh 1984 : The Welfare state in Crisis : social thought and social change; London

Miliband R. (1969) The state in capitalist society : London

Miliband R. and Leo panitch : (1992) : New world order : socialist Register : 1992 : London.

Mansfield, peter (1982) The Arabs : London.

Monet and Davey 1970 : From Tribe to Empire : social organisation among primitive and the Ancient East, New York.

ODA (Overseas Development Administration) : Working paper, No. 36;

1990 : Problems and Limitations on Adjustment Policies by Tony killick : Oct. 1990.

ODA Working Paper No. 46 : 1991 : The IMF in the 1990 s. Forward to the Past Or Backward to the Future : by Graham Bird : September : 1991.

ODA Working Paper No : 47 : september : 1991 : What can We know About the IMF programmes ? : By Tony killick, Moazzam Malik and Marcus Manuel.

O' Fahey Rex, and Jay spaulding : 1975 : kingdoms of sudan : London Rude G. (1980 : ideology and Popular protes : London

O' Fahey R., 1970 : state and State Formations in Eastern sudan : sudan Research Unit Pper no 9, Univ. of khartoum press.

Raffles Sir stanford FRS : 1917 A History of Java : Vol I London

Silber, I., 1987 - 88 , In Line of March (Winter) Journal of Marxist - Leninist Theory and politics, New York.

Silber, I.' 1988' Reganism and the General crises of capitalism, in Line of March, PP. 73 - 107.

Safwat K.m. 198 The Nile Calley Ecosystem and transitional nature If the state in Sudan' Swansea Geographer' Sept. 1984.

Safwat Khadiga M.' 1986' The Pharaohs and the Neo - Pharaohs' The socio - Politial Structure of Sudan Since early times Unpublished monograph.

Safwat K.M. 1987 : Debt, Democracy and the State : In IFFA one Day workshop on Democracy vs Militarism : London

safwat, K.M. : 1988 in Mahmoud, Fatima Babikir : calamity in sudan : Zed London.

safwat, K. M. : 199) : The Origin and continuity of the interventionist state : with comparisons from Algeria, Tunisia and sudan : in La Recherche Comparatif Interational : ERESKO Journees des Etudes, the National centre for scientific Research : Paris.

spaulding Jay : 1985 : The Heroic Age in sennar : African studies centre university of Michigan press.

Tohill : JD. 1948 : Agriculture in the sudan : oxford.

Trigger B.C. 1976 : Nubia under the pharaohs, in Ancient people and places series : London.

Volikocsky, I : 1987 : oedipus and Akhnatoun : london.

- 1968 The Joys of Asia : On a Bisit to china; Beirut (Arabic).
- 1969 A Message to Polina Lumumba, Beirut, Arabic. Neo- Colonialism in Africa with special reference to the Congeo.
- 1969 The Zone of silence, Cairo, Arabic. The Liberation struggles in Angloa, Mozambique, Guinea Bisao and Cape Verge, based on information collected with the help of and from interviews with Amilcar Cabral, Augustina Nato and Eduardo Monselane, and Marcellino dos Santos. (see below).
- 1974 Socio - Economic Regional and Provincial Studies on the province of khartoum and the southern provinces and the Red Sea province, by a team of local and foreign expatriates for the planning and development. (English), Rome (with others).
- 1975 The Beautification of khartoum (English), Rome (with others)
- 1976 Tourism in the sudan (English), Rome (with others)
- 1980 some Educational problems in Bilingual situations : Research in three southern Mozambican Provinces secondary schools (Portuguese) : Scoio economic impact on school attainment.
- 1981 socio - economic Background and school Attainment : Research on malnutrition and educational problems in Maputo. With Ministry of Health, Department of Biology and Department of Educational sciences. UEM (Portuguese).
- 1981 A portrait of an Educated Mozambican Woman. Interviews with University Women (Portuguese).
- 1982 Research Hazards and pre conceived Taxonomies. Terminological Limitations and African Reality, with special reference to Mozambique and the sudan (portuguese).
- papers on the Arab Working class Mobility colloquiem, March 1984 (English). Insitut Arabe de Travil Annuel. International Colloquium. Algiers : 1984.
- 1983 The Dichotomy of the Marxist Class Model, published in the Institute des Sciences sociales, Universite d'Anaba, Periodical, June / July 1983 (English).

Recent publications and works to be published soon :

a / published works :

- 1989 **Women, Environment and Development in Sudan** publ. by women and Environment Network. London.
 - 1990 The origin and continuity of the Interventionist state in Algeria and Tunisia; the Maghreb in the 1970 s. and 1980 s. Bolume of work currently published in English and French by ERISCO and N.C.R.S. Paris.
 - 1990 The ecological dimension of ideology with emphasis on the Nile Valley, seminar on religion and society, organised by the Arab sociological Association, Cairo, April 1989. In Arab unity studies publications : Beirut : 1991 (Arabic).
 - 1990 Destruction of the Environment in the Middle East & Africa, review of conference & proceedings - Disasters Spring 1990 issue.
 - 1991 patriarchy and class : African Women in the Home and the workplace : Stricher & Parpart (eds) Review in the Journal for Development studies No 27. (4) July 1991 pp; 161 - 63.
 - 1991 The Sudan a stark Fourth worldscenario. Country Report to 5 th International Socialist Feminists Forum, Goteberg November 1989. same Proceedings.
 - 1992 Of Women and wars; in change International Reports on women and society : Thinkbook; Unheard Voices; Iraqi women : on war and sanctions; calvert press; London : 1992.
 - 1992 La restruration de la production et l'emigration du travail in L'Aire Regional Mediterranee; (IRESCO - CNRS), proceedings of the AD Hoc Committee No.1. Association Internationale de sociology; Madrid; 11 - 12 Jult: 1990; pp; 39 - 45: Tunis; 1992 (Translated from English) (Original English Title : compulsive labour migration; Restructuring of capital and the labour market). Back Ground paper on Food security and self - sufficiency presented to The Role of Women in The protection of The Environment. Tunis 6th to 10th February 1990. Arabic. UNEP and Arab League Women conference proceedings. Arabic.
- Appropriate and Sustainable Development and rural women; Background paper on appropriate rural technology. Paper on pan - Arab women conference socio - economic contribution to development and the 1990 's challenges, Cairo, May 1990. (Arabic) / UNEP / publications; 1991 Arabic.

المحتويات

| | |
|-----|--|
| ٧ | تمهيد |
| ١٣ | مقدمة : «أحداث الزمن الضائع» |
| ١٩ | الفصل الأول : أدوات الاتصال وأشكال التآمر |
| ٤٥ | الفصل الثاني : رأس المال عابر الحدود ، وأصولية السوق : بعض أبعاد النظام الكوني |
| ٧٥ | الفصل الثالث : الليبرالية الجديدة والتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المكونة اعتبارات نظرية |
| ١٣٥ | الفصل الرابع : اليمن الجديد في المتوال السوداني |
| ١٥١ | الفصل الخامس : النولة والتحالفات الاجتماعية والنظام الكوني |
| ١٧١ | الفصل السادس : مآزق الإسلام السياسي |
| ١٨٥ | الفصل السابع : سقوط اليسار واليمن وإعاقا الديمقراطية |
| ٢٠٧ | المراجع العربية |
| ٢٠٩ | المراجع الأجنبية |
| ٢١٣ | الأعمال المنشورة |



مديرية النشر من رعايات الخطة العامة -
بشمار ٣٩٤٠٠١ - ١٥٠

٩٤ / ١٦١٣

I . S . B . N : 977 - 5140 - 68 - 4

السلام السَّيِّدِي وَرَأْسُ الْمَسْأَلِ الْهَارِبِ

مساهمة مهمة في تفسير الارتباط بين النظام الكوني وبين الإسلام السياسي في السودان. ويتجاوز الكتاب في منهجه مدرسة التبعية، ليصبح السودان ليس مجرد دولة تابعة، وإنما «دولة سمسارة» وظيفتها «احتضان» رأس المال عابر الحدود، تمهيداً لنزوحه إلى المراكز الرأسمالية العالمية، مع تحول الرأسمالية العالمية إلى رأسمالية مالية، والقيام بدور «الوكيل» للاستثمار الأجنبي ورأس المال المقترض بشروط صندوق النقد الدولي التي تؤدي إلى الإفكار الاقتصادي وانتفاضات الخبز وإعاقة الديمقراطية.

من هنا كان استيلاء الجبهة القومية الإسلامية على الحكم نتيجة طبيعية لدور النظام العالمي في مرحلة الرأسمالية المالية، ولدور الدولة السودانية «السمسارة»، وهما بوزان أسقطا البديل الديمقراطي والبديل اليساري، فخلت الساحة للإسلام السياسي.

ومنذ يونيو ١٩٨٩م يعيش السودان زمناً ضائعاً، ويختزل تاريخه، ويختزل ثقافته التي تكونت عبر أجيال، في فكر مجموعة من الضباط، ينطوون بدورهم تحت عباءة الجبهة القومية الإسلامية، وما لها من ميراث طويل في صناعة الحكام والانتقال عليهم، وما لها من ارتباطات وثيقة مع النظام الكوني الجديد.